

# عيون المسائل والجوابات لأبي القاسم البلخي الكعبي

273 • 319 هـ

تحقيق

د. راجح عبد الحميد طعيد كردي

جامعة الأزهرية، مكتبة الشريعة

قسم أصول الدين

د. حسين خالصو

جامعة دمشق، مكتبة التراث

قسم الدراسات الإسلامية

د. عبد الحميد راجح عبد الحميد كردي

جامعة دمشق، مكتبة التراث

قسم الدراسات الإسلامية



## المحتويات

الصفحة	الموضوع
11	مقدمة التحقيق
11	أولاً: التوجه لتحقيق المخطوط
13	ثانياً: نسبة مخطوط عيون المسائل والجوابات لمؤلفه أبي القاسم البلخي
15	ثالثاً: دراسة لشخصية المؤلف أبي القاسم البلخي
15	1- حياته الشخصية
15	أ- اسمه ولقبه وكنيته
16	ب- ميلاده ونشأته
16	ت- وفاته
17	2- حياته العلمية
17	أ- شيوخه
18	ب- تلاميذه
19	3- مكانته العلمية في الاعتزال
22	4- مصنفاته
26	5- الردود على البلخي
27	رابعاً: وصف المخطوط ومنهج التحقيق
27	1- وصف المخطوط
27	2- منهج التحقيق
29	كتاب عيون المسائل والجوابات
29	تمهيد
31	في تصحيح النظر
55	في حدوث العالم

69	دليل على تنامي العالم
75	مسألة في الدلالة على إثبات الأعراس وإثبات حدثها
85	في أن للعالم مُحدثاً
89	في أن المحدث لا يكون مثل المحدث وأنه لا يكون قادراً حياً
109	للدلالة على أن صانع العالم واحد وأنه لا يجوز أن يكون أكثر من ذلك
123	في التعديل والتجويز
147	في هذا الصّحّح آخر الكتاب









## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد،

أولاً: التوجه لتحقيق المخطوط:

مخطوط عيون المسائل والجوابات لأبي القاسم البلخي مخطوط قديم، وهو تراث معتزلي تردد د. راجح الكردي في تحقيقه كثيراً، ولكن الله تعالى ساق إليه زميلاً هو الدكتور حسين خانصو، وهو متخصص في دراساته عن البلخي، فثجعه على تحقيقه، فتوفرت النية وسار العمل مشتركاً من أجل نشر هذا المخطوط حتى ولو كان صاحبه معتزلياً مخالفاً لفكر أهل السنة، لأن نشر العلم مفيد وواجب على العلماء، وأن معرفة الخير لا تمنع من معرفة الشر لاجتنابه، والفكر المعتزلي أصبح معروفاً ومنشوراً في كتب الفرق وفي الموسوعة الكلامية الاعترالية للقاضي عبد الجبار. ولقد كان المعتزلة من أقدم علماء الكلام المدافعين عن عقيدة التوحيد في وجه فلاسفة اليونان وحكماء عصرهم من فلاسفة المسلمين قبل تشكل مدرسة أهل السنة، سلفية وأشعرية وماتريدية. ولكنهم وقعوا في شرك مفهوم التوحيد في الإفلاطونية والإفلاطونية الحديثة حيث اغتروا بواحد إفلوطين البسيط الحقيقي الذي لا يتكرر بوجه من الوجود، فلا الواقع بعده، ولا الذهن يسمح بتعدد المعاني عنه— كما هو عندهم—، مما أوقعهم في تجريد ذهني للكلومية، وأخرجهم عن مفهوم التنزيه الحقيقي لنصوص الكتاب والسنة، وعن معهود العرب في الخطاب في فهم

النص، فلجأوا إلى التجريد في مواجهة التجسيم والتشبيه، فعطّلوا صفات الباري، وأنكروا صفات المعاني<sup>(1)</sup>.

ووقعوا في تأويل نصوص الكتاب على غير محلها، وبغير أصول فهم اللغة في فقه أصحابها، وأصبح لديهم أصول خمسة في الاعتقاد، زعموا بها أنهم هم أهل العدل والتوحيد. ولقد وجد المحققون في هذا المخطوط ما يمكن أن يوضح بعض أصول المعتزلة في التوحيد، لا سيما وأن هذا المؤلف (الكعبي أو البلخي) كان من كبار علماء الاعتزال في عصره، وكان صاحب فرقة الكعبية أو البلخية من المعتزلة وهو متقدم أيضاً، إذ تقع حياته بين (237-319هـ)، وهو بالتالي من قداماء المعتزلة وأوائلهم، وهوسابق لكثير من مؤرخي الفرق وعلماء الكلام بمؤلفاته؛ إذ هو صاحب كتاب المقالات<sup>(2)</sup> في الفرق الذي وجدت مخطوطة عيون المسائل والجوابات في آخره.

وقد استظهر المحققون أن هذه النسخة من المخطوط قد فرغ منها كاتبها وهو يوسف بن أبي الهول لإسحق بن نهيان يوم الإثنين لتسع مضت من شهر ربيع الأول سنة ثمان وأربعمائة للهجرة (408/3هـ)، أي كانت بعد موت المؤلف بتسعين سنة تقريباً، وهي نسخة فريدة ووحيدة لم تحقق بعد. ومن الجدير بالذكر أن تحقيقنا لهذا المخطوط رغم خلافتنا مع المعتزلة في أصولهم لا يعني قبولنا لفكرهم، ولكنه توضيح لفكر مدرسة من مدارس علم الكلام، ساتلين الله عز وجل أن يفيد منه ناقدوا فكر الاعتزال، وأن يثبتنا على عقيدة التوحيد في صورتها الناصعة الواضحة، وفق معتقد أهل السنة والجماعة.

(1) انظر الكردي، راجع عبد الحميد، علاقة صفات الله بذاته، (ط3) دار الفرقان، عمان 2012م.

(2) مخطوط المقالات وهو تحت التحقيق للمحقق الدكتور راجع الكردي.



ثانياً: نسبة مخطوط 'عيون المسائل والجوابات' لمؤلفه أبي القاسم البلخي: تتحقق نسبة هذا الكتاب لمؤلفه بأنه نسخة ملحقه بكتاب آخر للمؤلف وهو كتاب المقالات. كما أشار إليه المؤلف بقوله: فنكرنا في هذا الجزء إلى ما وعدنا في أول كتاب المقالات من ذكر عيون المسائل والجوابات، وجعلناه أبواباً وتركنا الاشتغال بترتيب المسائل كما رتبنا الأبواب. لأننا خفنا أن يصرفنا ذلك عما هو لوجب منه وأجدر بأن ينتفع به، فنكرنا المسائل في كل باب على ما خطر بالبال، وعلى حسب ما اتفق لنا وجوده عند نظرنا مما كنا عدناه لهذا الكتاب من كلامنا وكتب أصحابنا.

وقد نص شمس الدين الداوودي أن الكعبي قد أضاف كتاب عيون المسائل والجوابات إلى كتابه المقالات.

أما كتب المصادر: فقد ذكره ابن التديم في الفهرست ضمن ترجمة أبي القاسم البلخي أثناء تعداد مؤلفاته قائلاً: وله كتاب المقالات، وأضاف إليه عيون المسائل والجوابات.<sup>(1)</sup>

ومن أهم الأثلة على صحة نسبة الكتاب كذلك للمؤلف هو كتاب أبي الرشيد سعيد بن محمد بن سعيد النيسابوري (396هـ/1009م)، المسائل في الخلاف بين البصريين والبيهقيين<sup>(2)</sup>. وهذا الكتاب يتناول الاختلافات بين مدرستي الاعتزال البصرية والبيهقية في مسائل الطبيعة والإنسان. وبالرغم من ذلك يبدو أن كتاب أبي رشيد هذا صُنف رداً على كتاب البلخي عيون المسائل والجوابات، وهذا واضح عندما راجعنا كتاب المسائل لأبي رشيد، وبخاصة عنوان الكتاب في صفحة متتين وتسع وستين (269) كما يأتي: الجزء الثاني عشر من الخلاف بين أبي هاشم وبين أبي القاسم وأصحابه.

(1) ابن التديم، الفهرست، 219.

(2) اعتلى بنشره معن زيادة ورضوان السيد، معهد الإنماء العربي، طرابلس، 1979م.

وأورد النيسابوري اقتباسات طويلة من كتاب عيون المسائل والجوابات للبلخي أكثر من أربعين مرة، وذكر اسم المؤلف البلخي أكثر من مائة مرة. وعند مقابلة نصوص الكتابين ترى أن بعض النقول التي نسبت إلى البلخي متساوقة مع المخطوطة، بينما لا نجد بعضها في المخطوطة التي بين أيدينا، يعني أن النقول التي نسبها أبو رشيد في كتابه إلى البلخي غير موجودة. وهذا ما يفتح باب للشك أن المخطوطة ربما تكون ناقصة وغير تامة بالرغم من وجود الصفحة الأخيرة للمخطوطة، ولكننا لا نستطيع الجزم بذلك؛ إذ أننا لا نجد نسخة سوى هذه النسخة المتصلة بكتاب المقالات، رغم قول الصفي صاحب الواقفي بالوفيات: إن عيون المسائل للبلخي تسع مجلدات؛ ورغم ما قال المسعودي: وقد رأيت أبا القاسم البلخي ذكر في كتاب عيون المسائل والجوابات، وكذلك الحسن بن موسى النوبختي في كتابه المترجم بكتاب الآراء والديانات مذاهب الهند وآراءهم، والطلة التي من أجلها أحرقوا أنفسهم في النيران، وقطعوا أجسامهم بأنواع العذاب، فما تعرضا لشيء مما ذكرنا، ولا يَمَّا نحو ما وصفنا، ولكن الواقع أننا لم نجد للبلخي شيئاً من عيون المسائل والجوابات سوى ما هو مضموم إلى مخطوط المقالات فقط، وهو ما سنقوم بتحقيقه إن شاء الله تعالى.

وكتب يوسف بن أبي الهول هذا الكتاب لإسحاق بن تبيان، فرغ منه يوم الإثنين لتسع مضت من شهر ربيع الأول سنة ثمان وأربعمائة. وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليماً. اللهم اغفر لنا وللمسلمين.

(1) المسعودي، مروج الذهب، 28/1.

### ثالثاً: دراسة لشخصية المؤلف أبي القاسم البلخي:

#### 1- حياته الشخصية<sup>(1)</sup>:

##### أ- اسمه ولقبه وكنيته:

هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، ويعرف بالكعبي، والبلخي - بفتح الباء الموحدة التحتية وسكون اللام وبعدها خاء معجمة فوقية -، نسبةً إلى بلخ إحدى مدن خراسان. والكعبي - بفتح الكاف وسكون العين المهملة وبعدها باء موحدة تحتية نسبة إلى بني كعب وقد أجمع شيوخ الاعتزان على تسميته؛ ومنهم القاضي عبد الجبار بن أحمد (320-415هـ=932-124م)، وأحمد بن يحيى بن مرتضى (764-840هـ=1362-1436م). كما أجمع على ذلك مؤرخو الفرق وأصحاب الترجمات وأشهرهم؛ محمد بن إسحق الوراق، ابن النديم (ت380هـ=990م)، وعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت490هـ=1037م)، وأبو محمد بن حرم الأندلسي (ت456هـ=1063م)، والخطيب البغدادي أبو بكر محمد

---

(1) انظر ابن خلكان، وفیات الأعيان 3/45، أبو القاسم البلخي والقاسمي عبد الجبار والحاكم الجشمي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق هادي السيد. (ط1)، الدار التونسية، تونس، 1393هـ=1974م، ص297، وابن المرتضى، كتاب طبقات المرتضىين تحقيق سوسنة ديلفيلد فلزر، (ط1)، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د ت)، ص88، وباب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل في شرح كتاب المال والنحل تحقيق توما أربو، (ط1)، مطبعة دار المعارف، حيد آباد الدكن، (د ت)، ص53. وابن النديم، كتاب الفهرست، (ط2)، طهران، 1973، ص219، والبغدادي، الفرق بين الفرق، ط1، دار الآفاق، بيروت، 1987، ص165. وابن حرم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، والشهرستاني، الملل والنحل، ط2، بيروت، 1975، ص193، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، تحقيق بشار عواد، ط1، بيروت، 1422هـ، ص25، والإسفرابيني، البصير في الدين، تحقيق عماد يوسف، ط1، بيروت، 1983، ص84، والسمعاني، الأنساب، تحقيق عبد الله البيرادي، ط1، دار الحنان، بيروت، 1408هـ، 5/280.

بن أحمد (ت463هـ=1070م)، وأبو المظفر الأسرأيني (ت471هـ=1078م)،  
وأبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت562هـ=1166م).

ب- ميلاده ونشأته.

ولد في بلخ، وقد انفرد الحافظ بن حجر العسقلاني (733-852هـ=1371-  
1488م) في ذكر تاريخ ميلاده في كتابه لسان الميزان، وأنه كان سنة ثلاث  
وسبعين ومائتين من الهجرة (886م)<sup>(1)</sup>. ودرس ونشأ في بغداد واشتهر فيها،  
واشتهرت فيها كتبه. وهو عالم، متكلم، من كبار المعتزلة ورئيس أهل الاعتزال في  
زمانه، ومن متكلمي بغداد. وكان يعد في هذا الزمان من فقهاء الحنفية. قال أبو  
محمد بن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل: ونفدت رئاسة المعتزلة إليه  
، وإلى أبي علي الجبائي، وإلى أبي بكر بن الإخشيد، وهو من نظراء أبي علي  
الجبائي، وكان يكتب الإنشاء لبعض الأمراء وهو أحمد بن سهل متولي نيسابور،  
قتار أحمد، ورم الملك، فلم يتم له، وأخذ الكعبي وسجده مدة، ثم حلّصه وزير بغداد  
علي بن عيسى، فقدم بغداد، ونظر بها.

ويعد البلخي من معتزلة البصريين؛ لأنه كان يرغم أنه أخذ عن أبي علي  
الجبائي، وإليه انتهت الرئاسة بعد وفاته، وكان في سن أبي علي أو قريباً منها.

ت- وفاته:

ثم عاد البلخي إلى بلخ فأقام بها إلى أن توفي أول يوم من شعبان سنة تسع  
عشرة وثلاثمائة؛ كما ذكر أبو بكر الخطيب البغدادي (ت463هـ)<sup>(2)</sup>، وذكر أبو  
العباس ابن خلكان (ت681هـ) أنها كانت في مستهل شعبان سنة سبع عشرة  
وثلاثمائة. وهذا ما ذكره أيضاً شمس الدين بن الغزي (ت1167هـ)<sup>(3)</sup>. وقد رجح

(1) انظر ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان 308/3.

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، 26/11.

(3) انظر ابن خلكان، وفيات الأعيان 45/3.

فؤاد السيد بعد أن ذكر الاختلافات في تاريخ وفاته أنها كانت في شعبان من سنة تسع عشرة وثلاثمائة<sup>(1)</sup>، وكانت وفاته في مدينة بلخ بإقليم خراسان كما روى الحطيب البغدادي<sup>(2)</sup>.

## 2- حقيقته العلمية:

### أ- شيوخه:

يورد القاضى عبد الجبار بن أحمد المعتزلى، وأحمد بن يحيى المرتضى، وعبد القاهر البغدادي أن أبا القاسم الكعبي تنمذ على يد أبي الحسين الخياط المعتزلى. ولعل من أهم أسباب تلمذته عليه رفعة مكانة أبي الحسين الخياط؛ إذ كان أعلى علماء عصره بأقوال شيوخ المعتزلة من السابقين الأولين بعد أن حارب خصوم المعتزلة كتبهم وأضاعوها، ومرفوها حتى وصف القاضى عبد الجبار أبا الحسين الخياط بأنه كان من أحفظ الناس باختلاف المعتزلة في الكلام وأعرفهم بأقوالهم<sup>(3)</sup>، كما يقول الصفدي "وكان للكعبي تلميذ أبي الحسين الخياط، وقد وافقه في اعتقاداته جميعها، وانفرد عنه بمسائل، منها قوله: إن إرادة الرب تعالى ليست قائمة بذاته، ولا هو مرید إرادته، ولا إرداته حدث في محل، ولا لا في محل، بل إذا أطلق عليه أنه مرید لأفعاله؛ فالمراد أنه خالق لها على وفق علمه. وإذا قيل إنه مرید لأفعال عباده فالمراد أنه راض بها، أمر بها. قلت: كذا قاله ابن أبي النعم في كتابه الفرق الإسلامية"<sup>(4)</sup>.

(1) انظر فؤاد السيد، مقدمة فضل الاعتزال، ص 45.

(2) انظر الحطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، 25/11.

(3) انظر القاضى عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 296، وابن المرتضى، كتاب

طبقات المعتزلة، ص 87-88، البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 165.

(4) الصفدي، الوافي بالوفيات، 352/5.



كما أخذ الكعبي عن أبي الحسن بن أبي عمرو الخياط شيخ المعتزلة. وله رواية عن أبو نصر اليسع بن زيد ابن سهل الرازي عن ابن عيينة كما يلي<sup>(1)</sup>:

وأحبرنا أبو نصر بن قتادة قال: أنا أبو محمد عبد الله بن محمد الكعبي، قال: نا أبو نصر اليسع بن زيد ابن سهل الزينبي سنة اثنتين وثمانين ومئتين بمكة، قال نا سفيان بن عيينة، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، قال: " خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين فما قال لشيء فعلته؟ لم فعلته؟ ولا قال لشيء كسرتة؟ لم كسرتة؟ وكنت واقفا على رأس رسول الله ﷺ أصبت على يديه إماء، فرفع رسول الله ﷺ رأسه، فقال: ألا أعلمك ثلاث خصال تنفع بها؟ قال: قلت: بلى، بأبي وأمي يا رسول الله، قال: من نكحت من أمتي فسلم عليه يطل عمره، وإذا دخلت بيتك فسلم عليهم يكثر خير بيتك، وصل صلاة الضحى فإنها صلاة الأبرار<sup>(2)</sup>.

ب- تلامذه:

هم من عرفوا في تاريخ الفرق بالطائفة الكعبية نسبة إليه؛ من أشهرهم أبو الطيب إبراهيم بن محمد بن شهاب العطار (ت 351هـ)، وأبو الحسن علي بن أحمد الخشابي البلخي<sup>(3)</sup>.

وذكر مصنف تاريخ الإسلام أنه كان داعية إلى الاعتزال، وذكره صاحب تاج التراجم في طبقات الحنفية<sup>(4)</sup>.

(1) ابن حجر، لسان الميزان، 25/2، 128/3.

(2) البيهقي، شعب الإيمان، رقم الحديث: 8498، ابن حجر، لسان الميزان، 128/2.

(3) فطر الصنفدي، الوافي بالوفيات 26/17 وابن النديم، كتاب الفهرست، ص 221، والفاضي عبد

الجبار، فضل الاعتزال ص 300، وابن خلكان، وفیات الأعيان، 45/3.

(4) تاج التراجم في طبقات الحنفية - 1 / 11.

### 3- مكانته العلمية في الاعتزال:

كان أبو القاسم الكعبي البلخي، رأس المعتزلة ورئيسهم في زمانه وداعيتهم. وكان من نظراء أبي علي الجعفي، وكان معصراً لأبي ركريا الرازي ورد عليه بكتاب اسمه كتاب النفض على الرازي في العلم الإلهي. وكان صديق لأبي زيد البلخي. قال أبو زيد البلخي في الكعبي: هذا رجل مظلوم، وإنما هو موحد - يعني معتزلياً -. وأنا أعرف به من غيري، وقد نشأنا معاً وقرأنا المنطق<sup>(1)</sup>. وكان يباظر ويجادل كثيراً. ونقل عن أبي سعيد الإصطخري قوله: "ما رأيت أجدل من الكعبي"<sup>(2)</sup>. وذكر ابن حجر أن له تصانيف في الطعن على المحدثين يدل على كثرة اطلاعه وتعصبه<sup>(3)</sup>.

وحضر البلخي مجلس أبي أحمد يحيى بن علي، الذي كان يحضره المنكلمون، وهم مجتمعون فأعطموه، ورفعوه. وحل يهودي، وقد تكلم بعصم في نسح الشرع، فبلغوا إلى موضع حكموا فيه أبا القاسم، وكان الكلام على اليهودي، فقال أبو القاسم: للكلام عليك. فقال له اليهودي: وما يدريك ما هذا؟ فقال له أبو القاسم: استظر يا هذا، تفرق ببقداد، مجلسنا للكلام أجل من هذا قال لا. قال: أفتعلم من المنكلمين أحداً لم يحصره؟ قال: لا. قال: فرأيت منهم أحداً لم يقم إلي ويمظمني؟ قال: لا. قال: فتراهم فعلوا ذلك وأنا فارغ؟<sup>(4)</sup>.

ونكره أبو العباس جعفر المستغفري، في تاريخ نفسه، وقال: "حل نفس في أيام رئاسة أبي عثمان سعيد بن إبراهيم، ونزل رباط الحويق، وعقد له مجلس الإملاء. وإبه لما دخل نفس فأكرموه إلا الحافظ عبد المؤمن ابن خلف فإنه كان يكفره، ولا سلم عليه لما دخل البلد، فمضى الكعبي إليه، فوجده في محرابه، فسلم

(1) الداوودي، طبقات المفسرين، 229/1، نقله فولد السيد في فصل الاعتزال، ص 48.

(2) ابن حجر، لسان الميزان، 308/3.

(3) المرجع السابق.

(4) ابن التميم، الفهرست، 219.

عليه فلم يلتفت إليه، فعضن فحلف من بعد: بالله عليك أيها الشيخ أن لا تقوم، ودعا قائماً، ونصرف رافعاً للحجل عن نفسه.<sup>(1)</sup> فقد ذكره جعفر المستغفري في تاريخ نفسه، وأنه دخلها. وقال المستغفري: "لا أستجيز الرواية عنه وعن أمثاله، لا أستجيز أن أروي عنه؛ لأنه كان دعية، يعني إلى الاعتزال"<sup>(2)</sup>. وقال ابن مفتاح النجري: ليس بدك في الحديث.<sup>(3)</sup>

يذكر الصفيدي: فضله وتقدمه، وإجماع العالم على حسن تأليفه للكتب الكلامية والتصانيف الحكمية التي بنت أكثر كتب الحكماء، وصارت ملاذاً لأهل البصائر، وعمدةً للأنبياء، ونزعة في مجالس الكبراء، وكانت في العراق أشهر منها في خراسان، وأئمة الدنيا مولعون بها، ومغرمون بهوائها حتى أنه لما دخل تلميذه أبو الحسن علي بن محمد الحشابي البلخي بغداد حاجاً جعل أهلها يقول بعضهم لبعض: قد جاء غلام الكعبي، فتعالوا ننظر إليه! فاحتوشه أهل العصر وعصاة الكلام، وجعلوا يتبركون بالنظر إليه، ويتعجبون منه، وينظرون إليه، ويسألونه عن الكعبي وحصائله وشمائله. وكان مدة مقامه بها (أي ببغداد) كانه فيها من كبار الأولياء.

وكان للكعبي لا يخفى مذهبه، وكان صلحاء أهل بلخ ينالون منه، ويقنحون فيه، ويرمونه بالزندقة<sup>(4)</sup>.

وقيل: إن الأمير أحمد بن سهل بن هاشم كان يبلح، وعنده أبو القاسم عيد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، وأبو ريد في ليلة من الليلي، وفي يد الأمير عهد لأبي

<sup>(1)</sup> ابن حجر، لسان الميراث، 310/3.

<sup>(2)</sup> السمعاني، الأسماء، 444/1.

<sup>(3)</sup> أبو الحسن عيد الله ابن مفتاح النجري، المنتزع المختار من الميث المدرار المعروف بشرح الأزهاري، صنعاء: مكتبة التراث الإسلامي 2003م، 87/1.

<sup>(4)</sup> الصفيدي، الوافي بالوفيات، 362/5.

نفسية تتلأأ، ويتوهج نورها قد حملت إليه من بلاد الهند حين الفتحت، فأفرد الأمير منها عشر حبات، ودولها أبا القاسم، وأفرد عشرأً وباولها أبا زيد، وقال: هذه النكاح في غاية النعاسة فأحببت أن أشرككما فيها ولا أستبد بها، فشكرا له ذلك. ثم إن أبا القاسم وضع لآفته بين يدي أبي زيد وقال: إن أبا زيد مهتم بشأنها فأردت أن أصرف ما يرزني به الأمير إليه. فقال الأمير: نعم ما فعلت، ورمي بال عشرة الباقية إلى أبي زيد، وقال: خذها فلمت في الفتوة بأقل حظاً ولا أوكس سهماً من أبي القاسم، فلا تغنين عنها فإنها ابتعت للخزانة بثلاثين ألف درهم، فباعها بثمن جليل، وصرفه في ثمن الضيعة التي اشتراها<sup>(1)</sup>.

وقال ابن النديم في الفهرست: إليه نسبت الطائفة البخية، وأخذ الكلام عن أبي الحسين الخياط، وذكره الخطيب في تاريخه. وقيل: إنه كان يكتب لبعض القواد، فقبض على القائد فأخذ الكعبى، فاعتل حتى تخلصه الوزير علي بن عيسى بن الجراح. وقال الخطيب: أقام ببغداد مدة، ثم رجع إلى بلخ، فمات بها. وذكر للمستغفري أنه ولد سنة ثلاث ومبعين ومائتين، وأنه صنف كتاباً في العروض يعيب فيه أشياء على الحليل بن أحمد.

وذكر له ابن النديم في الفهرست كتباً في التفسير، وتأيد مقالة أبي الهذيل وغير ذلك وقد وصفه أبو حيان التوحيدي في أوائل كتاب البصائر والذخائر فقال: كفى به علماً ودراية ورواية وثقة وأمانة. وهذا مما يطعن به على التوحيدي.

وقال السمعاني: أكره الرواية عنه، وعن أمثاله لتصلبه في الجهم، والاعتزال، ولأنه كان داعية إلى ضلالتة.

(1) قصدي، الراي بالوفيت 362/5.

#### 4. مصنفاته:

كتب البخاري أكثر من أربعين كتاباً. ويحتمل أن يكون بعض هذه الكتب تكراراً بأسماء مختلفة؛ جمع المؤلفون القدماء والمعاصرون أسماء هذه الكتب من بطون الكتب المصنفة والمخطوطات على النحو الآتي<sup>(1)</sup>:

1. تفسير القرآن، كتاب التفسير الكبير للقرآن. يقول الصنفدي: ومن تصانيفه تفسير القرآن على رسم لم يسبق إليه؛ إثن عشر مجلداً.
2. كتاب المعالات، قال ابن النديم: وأضاف إليه، عيون المسائل والجوابات.
3. عيون المسائل - ويبدو أنه تكرر للمسبق - عيون المسائل والجوابات - وهو الذي نحن بصدده تحقيقه.
4. كتاب الغرر والنوادر.
5. قبول الأخبار في معرفة الرجال.
6. كتاب كيفية الاستدلال بالشاهد على العائب.
7. كتاب الجدل وآداب أهله وتصحيح علمه.
7. تجريد الجدل.
8. التهذيب في الجدل. ولأبي منصور المتريدي كتاب الرد على تهذيب الكعبي في الجدل.
9. كتاب المنة والجماعة.
10. كتاب المجالس الكبير.
11. كتاب المجالس الصغير.

---

(1) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص 219 فما بعدها، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 313/14، الصنفدي، الوالي بالوفيات، 352/5، فؤاد السيد، مقدمة فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، 55/46، عباس ررياب، Encyclopaedia Islamica, Vol II، وابن العربي، الطبقات السنية، 156/4، وابن عساكر، تبين كذب المفتري، ط1، دار الفكر، دمشق، 1347هـ، ص 130 - 131.



12. نقض كتاب الخليل على برغوث.
13. نقض كتاب أبي علي الجبائي في الإرادة.
14. الكتاب الثاني على أبي علي في الجنة.
15. كتاب مسائل الخجندي فيما حالف فيه أبا علي.
16. كتاب تأييد مقالة أبي الهذيل في الحر.
17. كتاب المضامات على برغوث.
18. كتاب فصول الخطاب في النقض على رجل تنبأ بخراسان.
19. كتاب النهاية في الأصلح على أبي علي ونقضه عليه للصيمري.
20. كتاب الكلام في الأمة على ابن قبة.
21. كتاب النقض على الرازي في العلم الإلهي.
22. كتاب أوائل الأئمة في أصول الدين.
23. تحفة الوزراء.
24. كتاب الإمامة.
25. المسترشد في الإمامة.
26. كتاب الأسماء والأحكام.
27. محاسن آل طاهر.
28. مفاخر خراسان.
29. وعيد الفساق.
30. للمقامات.
31. الفتاوى الواردة من جرجان والعراق.
32. وكتاب في الرد على مستبى بخراسان.
33. كتاب في حجية أخبار الأحاد.
34. المسائل والمجالم.
35. الاستقاد للعلم الإلهي على محمد بن زكرياء.

36. كتاب في التولد وأفعال الطباع.

37. إجابات أو أجوبة أبي القاسم البلخي.

38. بعض النفوس على المجبزة.

39. تاريخ بلخ.

40. تاريخ نيسابور.

ويمكن تنظيم أهم مصنفاته المشهورة على أبواب العلم الشرعي مع ترك  
المكرر منها:

- مصنفاته في مجال القرآن وعلومه<sup>(1)</sup>:

أ- التفسير الكبير للقرآن الكريم، ويصفه ابن العربي بأنه وقع في اثني  
عشر مجلداً على رسم لم يسبق إليه.

ب- متشابه القرآن الكريم، ويدور حول قضايا المتشابه والمحكم من آيات  
القرآن الكريم.

ت- تأويل الأكلة، أشار إليه ابن عساكر النشقي (ت571هـ) نقلاً عن أبي  
الحسن الأشعري.

- في مجال الحديث النبوي وعلومه<sup>(2)</sup>:

أ- قبول الأخبار ومعرفة الرجال وهو مطبوع في دار الكتب العلمية  
بيروت سنة 2011م، تحقيق أبو عمرو الحسيني بن عمرو بن عبد  
الرحيم.

ب- نعمة الوزراء.

ت- كتاب المسند انفرد بذكره الجنداري في فهرست شرح الآثار.

---

(1) ابن النديم: كتاب الفهرست، ص219. والذهبي سير أعلام النبلاء، 313/14 وابن العرتمى،  
طبقات المعتزلة، ص88، وابن العربي، الطبقات السنية، 156/4، ابن عساكر، تبيين كذب  
المفتري، ص130، غزاد السيد، فصل الاعتزال، مقدمة الفحقيق، ص52.

(2) الصفدي، الوافي بالوفيات، 28/17، غزاد السيد، ص44.

- في مجال علم الكلام والفلسفة:

- أ- المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات وهو مخطوط، يقول الداوودي (ت945هـ) كان اسمه المقالات، ثم أضاف إليه عيون المسائل والجوابات<sup>(1)</sup>.
- ب- في التوحيد، الأصل الأول العالم الطبيعي: كتاب في ما حالف فيه أصحابه في الجوهر، وكتاب في القول في الطاعة وقلب الأعراض.
- ت- في التوحيد، الأصل الثاني في العلم الإلهي وفي العدل: كتاب كيفية الاستدلال بالشاهد على العائب، وكتاب في التولد وأفعال الطباع، وكتاب نقد كتاب أبي علي الجبائي في الإرادة، وكتاب النهاية في الأصلح على أبي علي، وكتاب نقض النقض على المجبرة<sup>(2)</sup>.

- مصنّفاته في مجال اللغة وعلومها<sup>(3)</sup>:

كتاب في العروض يدور موضوعه حول انتقاده للخليل بن أحمد، وكتاب نقض الخليل على برغوث، وكتاب الغرور والنوادر، وكتاب الرد على متبني حرامان.

(1) ابن التديم: كتاب الفهرست، ص219.

(2) انظر ابن الفري طبقات السنية 4/156 وفؤاد السيد فضل الاعتراف ص47. ابن التديم الفهرست. ص219.

(3) ابن حجر، لسان الميزان، 3/308، دلوود طبقات المفسرين 1/230، حاجي خليفة، كشف الطنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، بيروت 1990م، 5/444. خير الدين الزركلي، الأعلام، ط15، بيروت، 2002، 4/66، الذهبي، سير أعلام النبلاء 4/313، فؤاد السيد، فضل الاعتراف، 48.

## - مصنفاته في التاريخ<sup>(1)</sup>:

كتاب تاريخ بلخ، وتاريخ محاسن خراسان، وكتاب مفخر آل طاهر.

5- الردود على البلخي: وهناك بعض الردود على آراء البلخي وكتبه ومصنفاته وهي:

1. الرد على تهذيب الكعبی في الجدل للماتريدي، ورد أوائل الأدلة للكعبی.
  2. لنقض على البلخي في الجدل. قال الشيخ أبو الحسن في كتاب العمدة: وألفنا كتاباً نقضنا به على البلخي كتاباً ذكر أنه أصلح به غلط ابن الروندي.
  3. كتاب أجوبة أبي القاسم الكعبی لأبي زيد البلخي.
  4. ولله نزي عدة ردود على البلخي منها: كتب نقض نقض البلخي للعلم للإلهي، وكتاب في الرد على أبي القاسم البلخي فيما ناقض به في المقالة الثانية من كتابه في العلم الإلهي. وكتاب إلى أبي القاسم للبلخي في الزيادة على جوابه وعلى جواب هذا الجواب. وكتاب فيما جرى بينه وبين أبي القاسم الكعبی في الزمن.
- ونقض الأشعري عيون المسائل والجوابات؛ نقض منه ما ذكره في الكلام في الصفات<sup>(2)</sup>. وللشيخ المعيد نقض للخمسة عشرة مسألة على البلخي<sup>(3)</sup>. ونقضه عليه أبو منصور الماتريدي في كتاب التوحيد، وذكر اسمه أكثر من مائة مرة<sup>(4)</sup>. وكتب الماتريدي أيضاً عدة ردود على البلخي: منها رد أوائل الأدلة للكعبی، ورد تهذيب الجدل للكعبی، ورد وعيد الفسق<sup>(5)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> حاجي خليفة، كشف الظنون، من أسامي الكتب والعنوان، دار الفكر، بيروت 1990م، 444/5. خير الدين الرزقي، الأعلام، ط15، بيروت، 2002، 66/4، فؤاد السيد، فصل الاعتزال، ص48.

<sup>(2)</sup> ابن عساکر، تبیین کذب المعتزلي، 130، وفواد السيد، مقدمة فصل الاعتزال، ص48.

<sup>(3)</sup> للمرجع السابق.

<sup>(4)</sup> الماتريدي، كتاب التوحيد، تحقيق بكر طويال أوعلي، نفرة، 2003م، ص679.

<sup>(5)</sup> انظر مقدمة فتح الله الحليف لكتاب التوحيد للماتريدي، دار المشرق بيروت 1982.

رابعاً: وصف المخطوط ومنهج التحقيق:

#### 1- وصف المخطوط:

يقع المخطوط 'عيون المسائل والجوابات' لأبي القاسم البلخي الكمي (273 319هـ) في نهاية مخطوط المقالات للمؤلف نفسه. والمقالات أقدم كتاب في الفرق وما زال مخطوطاً بل هو قيد التحقيق من قبل راجح الكردي. وقد وعد المؤلف البلخي في بداية كتبه المقالات أنه سيضم إليه كتاب عيون المسائل والجوابات. ويقع مخطوط عيون المسائل والجوابات في تسع وستين صفحة بخط مغربي، بمعدل ثمانية وعشرين سطراً في الصفحة الواحدة، في بعض مسطورها مسح أو تلف ليس مؤثراً كثيراً، فالنص متماسك تماماً.

وأول مخطوط 'عيون المسائل والجوابات' للبلخي هو:

"بسم الله الرحمن الرحيم. والحمد لله رب العالمين. ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم. وصلى الله على محمد وآله الطيبين. فذكرنا في هذا الجزء إلى ما وعدنا في أول كتاب المقالات من ذكر عيون المسائل والجوابات، وجعلناه أبواباً..."

وجاء في آخر المخطوط بخط كاتب المخطوط نفسه .

'والحمد لله رب العالمين. آخر عيون المسائل والجوابات لأبي القاسم البلخي. وصلى الله على سيد المرسلين محمد وآله الطاهرين وسلم تسليماً.

#### 2- منهج التحقيق:

وقد عانى المحققون في قراءة النص وصبطه وتقدير ما جاء منه ممسوحاً أو فيه عطب، وقاموا بتصحيح الأخطاء اللغوية في المخطوط، وتقدير ما يقتضيه السياق والمعنى، وقد أشاروا إلى ذلك في موضعه بين قوسين كبيرين ( ) محاولة في ختم النص، وأشاروا إلى النص المحذوف بثلاث نقط متتالية...، وقد زادت المعاناة حيث أن النسخة المحققة وحيدة، ولا يوجد نسخ أخرى يمكن مقابلتها عليها أو الاستفادة منها في ضبط النص أو تصحيحه أو البحث عن المفقود منه. كما تم



ضبط نص الآيات القرآنية من المصحف الشريف بالرسم العثماني. وقد صنعت هوامش في الصفحات لتدل على كل خدمة للنص في المتن وكل تصحيح لغوي وتوضيح لكلمة غريبة. كما أشير إلى نهاية كل صفحة من صفحات المخطوط برقم للصفحة بين قوسين [ ]، وأبقينا المخطوط على تقسيماته في موضوعاته الكبرى، وكل موضوع تقع تحته على طريقة المؤلف مسألة وجواب ومعارضة وفرق كما عبر المؤلف عنها في عنوان كتابه عيون المسائل والجوابات، وكان يأتي بالمسألة ودليها والطعن عليها والجواب والمعارضة والقلب بينه وبين الخصم. وقد وضحنا العناوين الجانبية بالخط الواضح، ولم نشأ على الأقل في هذه الطبعة أن نتدخل في صنع عناوين جانبية أو تقسيم للمادة العلمية، وإن كانت تسهل على الدارس قراءة هذا الكتاب؛ لأننا استحسننا أن تبقى نصوص الكتاب كما هي دون تدخل من المحققين.

وأخيراً فإن أحسن فئسأل الله أن يجزينا خير الجزاء عن العلم وأهله، وإن كانت الأخرى فئسأل الله تعالى أن يعز لنا، وأن يجزينا على اجتهدنا خيراً؛ إنه نعم المولى ونعم النصير.

ولا ينسى المحققون تقديم جزيل الشكر للأخ القاضل فضيلة الشيخ الملا نصر الدين المارديني، من سكان بلدة وان، بمراجعة نص الكتاب، والذي جاءنا هير انتقاله إلى رحمة الله مع انتهازنا من تجهيز المخطوط للطباعة النشر، ومن قال لأخيه جزاك الله خيراً فقد أجزل له العطاء. فجزاه الله خيراً على هذه المساعدة العلمية الكريمة، ورحمه رحمة واسعة كما لا يقوتنا أن نشكر سعيد راجح الكردي على مساعده القيمة لنا في طباعة هذا الكتاب وتنسيقه فأجزل الله له المثوية والأجر.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه وسلم،

المحققون

1434هـ - 2013م

## عيون المسائل والجوابات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَهَيِّدًا

الحمد لله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، وصلى الله على محمد وآله الطيبين.

فذكرنا في هذا الجزء إلى ما وعدنا في أول كتاب المقالات من نكر عيون المسائل والجوابات، وجعلناه أبواباً وتركنا الاشتغال بترتيب المسائل كما رتبنا الأبواب؛ لأننا خفنا أن يصرفنا ذلك عما هو أوجب منه وأجدر بأن ينتفع به، فذكرنا المسائل في كل باب على ما خطر بالبال، وعلى حسب ما اتفق لك وجوده عند نظرنا، مما كنا عدناه لهذا الكتاب من كلامنا وكتب أصحابنا.

ونحن نسأل الله حسن المعونة والتوفيق، وأن يجعل ما نقول لوجهه وفي سبيله، ولا يحرمانا ومن نظر في كتابنا الانتفاع في العاجل والآجل بلفظه ورحمته.

## في تصحيح النظر

وقد ذكرنا في أول كتاب المقالات<sup>(1)</sup> مسائل يتعلق بها مطلق النظر، وأجبنا عنها، وكان هذا موضعها، ولكن كررنا التكرير فذكرنا بعض ما لم نذكره هناك.

قالت الثنوية في مسألة السائل لنا:

أليس قد كنتم على مذهب تروثه حقاً وتفاضلون عليه، فرجعتم إلى ضده، وتبين لكم خطأ ما كنتم عليه اتهاماً له على صحة مذهبهم؟

فحكا بعض أهل الكلام أنهم ذكروا أنها تكل على وجود حكيم مفرد من الآفات، غير مشوب بها لا يلحقه سهو ولا جهل، وعلى أن هذا العالم من خططين أحدهما آفة على الآخر. وذلك أنهم قالوا: بدأ هذا الكلام استخبراً صحيحاً، وسوالاً مفهوماً، وبدأ المسائل عنه سائلاً عن مهم جليل، ومن أبطله يعلم عند رجوعه إلى نفسه؛ بأنها شروح ترد المسألة، وأنه قد صار مجيب أن يجد لها جواباً، ولما نراه لأحد ممن حواه هذا العالم؛ ذلك بأنه عليكم جميعاً.

وليس يجوز بأن يكون سؤال إلا من سائل، ولا مسألة لا جواب لها، كما لا يجوز أن يكون جواب إلا من مجيب، ولا عن مسألة.

وكما لا يجوز أن يكون فعل إلا من فاعل، وإلا فسد أن تكون هذه المسألة لأهل هذا العالم، ووجب أنه لا بد من سائل عنها؛ فقد ثبت أن النور الخالص صيرها في هذا العالم، وقد فعل بأنس أهلها ليخلصهم بها، ويدلهم على وجوده ووجود عدالته الأعلى، وعلى أن الآفات لا تتدخل عليهم، والجهل لا يلحقه.

قال الحاكي لذلك عنهم في النقد عليهم: إنه لو قال لهم قائل من الموحدين: بل الله جل ذكره قذف على ألسن عباده ليندل بها على أن الجهل لا يجوز عليه، وعلى أنه جلتز عليهم ما وجدوا فضلاً. وقد أحسن في معارضتهم.

(1) ص 7 من مخطوطة المقالات.

ولكني أقول: إنه يقال وما يدريكم لعل هذا الكلام الذي سقنموه وجعلتموه  
دليلاً على النور الحاصل فاسد، وأنكم سترجعون عنها، ويظهر لكم فسادها! [1]

فإن قالوا: فهذا أيضاً يدل على ما قلنا.

قيل لهم: وما يدريكم لعل اعتقادكم هذا الثاني، وكلامكم هذا الآخر أيضاً أخطأتم.

كذلك أيضاً يقال لهم: أليس قد علمنا أنكم لا تصيرون إلى جواب ترمون به  
تصحيح قولكم به إلا كان للخصم أن يقول لكم ما قلناه في هذا، فقد وجب إذاً بطلان  
كل ما تأتون به؛ لإمكان ذلك في جميعه، ولا بد عند ذلك من الرجوع إلى جوابنا،  
والمصير إلى أنه لا حقيقة ولا علم.

ونذكر بعض أهل الكلام في كتاب جمع فيه حجج أصحابنا على مبطلتي  
النظر: بأن ما يدل على صحة أهل المعقول والنظر أن الضرورة توجب أنه ليس  
إلا يطاله أو تثبته

والدليل على صحة تثبته أنا نجد من يبطله تضطره المحاولة بإبطاله إلى  
تثبته؛ وذلك أنه لا يقدر يدعي على واحدة من الحواس لإبطاله، ولا على الطبيعة  
والخبر؛ لأن ذلك لو كان كذلك لاستوى ذو الطباع والحواس، وسامعوا الأخبار في  
معرفة فسادهم. ولا بد له من أن يلجأ إليه فيما يتوهم أنه مبطل له، فهو بمنزلة من  
قال بلسانه: لست ناطقاً، وأنا أخرج؛ لأنه يصف نظراً عرف به عقلاً لا حساً أن  
النظر والعقل فاسدان<sup>(١)</sup>.

ولو لا أن (من)<sup>(٢)</sup> للفكر ردياً وجيداً وفاسدٌ وصحيحاً لم يقدر على ذلك. كما  
أنه لو لا أن في الكلام صدقٌ وكذبٌ، وفي أعمال الإنسان صحيحاً وباطلاً لم يقدر أي  
أحد أن يقول بلسانه: لست ناطقاً، وأنا أخرج؛ فلما كانت الضرورة ملجئة إلى  
تصحيحه كان ذلك أدل شيء على فساد قول مبطله، وعلى صحته وثبات حجه.

(١) وردت في الأصل فلسفين وهو خطأ نحوي وللصواب ما أثبتناه.

(٢) إضافة بقضيه، إعراب الجملة

قال: ومما يدل على ذلك أيضا ما جبلت عليه النفوس من تعظيم العقلاء وتجييلهم، وتمني مراقبتهم، والاعتماد على أدبيهم ومشورتهم، والاستخفاف بمن يدل حمقه وزلل عقله ومجانبة رأيه والرغبة عن مشورته، فلو لا أن للعقل عملاً في استبطاء الرأي الصحيح، والمعرفة الثاقبة لم يتحل بالطوائع صاحبه، ولم يفرع إلى رأيه، ويعتمد على معرفته وصالح فكره.

قال: ومما يدل على ذلك؛ أنه لا بد أن يكون للعقل عمل غير عمل الحواس، أو لا يكون له عمل؛ فإن لم يكن له عمل فلا فرق بينه وبين الجنون والحمق، وأوجب أن يكون الأحقق بمنزلة العاقل في القدرة على العلوم، وفي جوازها منه لأنه قد حصلت له. وليس بعد للحواس شيء تنال به العلوم، وهذا الجاهل بين.

قال: ومما يدل على صحة النظر أن العلوم لو كانت كلها تدرك بالمفاحاة والبدية لم يخف منها شيء، ولم تفرع النفس إلى الفكر في شيء منها.

قال: ومما يدل أيضا على وجود حجة العقل حسن الأمر والنهي، والتموم والعدل مع وجوده وقبح ذلك مع زواله. ولولا أنه آلة تصل بها إلى معرفة الأمور به والمنهي عنه، وإلى ما لو لم على تركه، وعدل على مجانبته لم يكن يحسن ما وصفنا مع وجوده، ويقبح عند فقده، وهو أيضا كذلك لا يحسن البطش إلا مع وجودها. [2] ويصح على حال مع عنمها.

قال: وقد سأل ناس من مبطلي النظر وحجج العقول فقالوا: أبطلتم أنفسكم النظر؟ أم بالحواس؟ أم بخبر؟ وبطلت أنفسكم حجة العقل؟ أم بغير عقل؟ فإن قلتم بالنظر أفسدتم النظر وقد رجعتكم إلى حجة النظر.

وإن قلتم بالحواس قلنا حواس مثل حواسكم. وعلوم الحواس لا تختلف فيها. فما بالنا لا نعلم من ذلك ما علمتم!



وإن قلتم بحبره فبأي شيء فصلتم بين هذا الخبر وبين ضده من الأخبار المتواترة؟ لا بالنظر والعقل؟

قلب سؤالهم:

قال: فقلوبوا لهم السؤال عليهم، وقالوا لهم: أنظروا حججكم بالنظر أم بخبر أم بحس؟ وبالعقل تثبتتم حجة العقل، أم بحس أم بخبر؟  
فإن قلتم بحس؛ فلما حواس كحواسكم.

وإن قلتم بالعقل والنظر؛ جاز أن نزعنا أننا أدركنا صحة أمر الخبر بالخبر.

وإن قلتم بالخبر جعلتم العقل عدلاً على الخبر، وليس هذا قولكم.

ثم درو الحاكي الكلام الأول عن أصحابه بفرق لم أراه شيئاً.

والتوجب أن نقول لهم: لم تصححوا المعارضة؛ لأنه كان يجب أن تقولوا

وإن قلتم بالعقل والنظر؛ قلنا عقل ونظر كقولكم، لو تقولوا جاز لنا أن نزعنا بأننا أدركنا صحة أمر الحس بالحس.

فإن قالوا: فإذا نقول لكم: إذ قلتم أنكم عرفتم صحة العقل والنظر بأن لنا عقلاً ونظراً كعقولكم ونظركم.

قيل لهم: إذا نقول لكم: إن ما قلنا أدخل على قولكم، وليس ما قلتموه عروضاً له من قبل أن علوم الحواس لا يقع فيها خلاف إلا من معاند. فإذا كانت لنا حواس كحواسكم، ثم لم نعلم بها فساد النظر والعقل علمنا أن قول من قال بأنه علم فساد ذلك بالحواس خطأ، والعلوم التي تقع بالنظر والعقل يقع الخلاف مع غير معانده لأنها تقع باستدلال؛ فجاز لذلك أن يعرف بها صحة النظر، والعقل بالنظر والعقل بعض المستكلمين الناظرين دون بعض.

فإن قال: إن كنتم تعرفون صحة النظر والعقل بالنظر والعقل؛ فقد يجب أن يكون غير متده.

قلنا: ليس هذا هكذا؛ لأننا نزعم بأننا نعرف صحة النظر والعقل بالنظر، والعقل بنظر وعقل غيرهما، بل يعرف صحتهما بهما؛ وذلك أننا نعرف بهما أن كل نظر لزم صاحبه السنن والترتيب ولم يمل به هوى ولا إلف ولا عصبية فهو صحيح؛ وكل علم بُني على علوم الحواس وما في بدهة العقول فهو فاسد؛ فيكون هذا النظر داخلاً فيما شهد لصحتها، وكان ذلك حكمه.

هـن قال قائل: ولم زعمتم أن هذا النظر داخل في جملة ما صح به، وأنتم قد تجبرون أن يقول القائل: كل قول سمعته اليوم خطأ، وهو لا يريد قوله هذا؟

قيل له: ليس سبيل العلم في هذا سبيل الخبر والقول؛ لأن الحصر لا يقع في العلم. [3]

ألا ترى أنه لا يجوز أن يعلم أن القوم كلهم في الدار، وبعضهم خارج منها؟ بل إذا علمت ذلك وجب أن يكونوا كلهم كذلك، وإلا فليس عندك علماء، وقد يجوز أن يكون كل القوم في الدار، وأنت تريد بعضهم؛ لأنه يحصر ذلك بالنية أو مخرج الكلام، وإنما سبق منه، وليس قبل العلم والنية شيء يحصن به.

قال الحاكي عن أصحابنا: ولو زعم زاعم أنه عرف صحة كل نظر خطر بباله بالنظر الذي يعبر عنه، ثم عرف أن النظر الذي به عرف ذلك صحيح بما في عقله من وجوب الصحة لشكل ما وجبت صحته، ولزوم الحكم الواحد للحس المتفق بعد أن عرف أن فطرة المتكلم عليه مشاكل لما عرف به صحته من حيث عرف أنه استشاده للوجود وبداية العقول، كما يعرف نفسه أنه محدث، ثم نرى مثله فلنعرف حدثه بما في عقله من وقوع الحكم الواحد على المتفقين في العلة، فيكون علمه الأول واقعاً بها في العقول من اتفاق المشتبهين في العلة والحكم الواحد كان أيضاً هذا قولاً.

فإن قال قائل: على هذا تعرفون صحة النظر بنظر لا تعرفون صحته؛ لأن النظر به عرفتم صحة كل خطر خطر ببالكم سواء ليس تعرفون صحته في وقته.

قلنا كلاً؛ لأنكم لما سألتمونا علة لم ننقص مسألتكم التي أخطرتموها ببالنا حيث أوجبت النفوس ما فيها من اتفاق المشتبهين في العلة والحكم بالعلم بصحته، فصرنا حينئذ نعرف صحة النظر قد عرفنا صحته. وهذا النظر قصير جداً وإنما يطول من النظر الأول. فإن سألتم عن النظر الثالث كن<sup>(1)</sup> خطوره بالبال، وتأهب النفس للحاقه عن شأنه لو جاز عنده مسألتكم ما وجب في الثاني، فليس يجوز على هذا القياس أن تدعي الصحة لنظر تقع المسألة عنه إلا وذلك النظر صحيح أيضاً وعلمنا عن شأنه.

فإن قالوا فما كانت حالكم بل سألنا؟

قلت لهم: نكنا لا نعلم صحة النظر الثاني لفقد التشبيه لا لفقد العلم به.

ويقال لهم: هل في وجود الذوق دليل على أنه يصلح للذوق؟

فإن قالوا: نعم. قيل لهم: فلم لا يكون وجود الفكر دليلاً<sup>(2)</sup> على أنه يصلح للفكر؟ وما بال النفس تفرغ إلى الفكر طباعاً، كما تفرغ من الأذى طباعاً، والفكرة لا تجد عليها شيئاً، ولا يوصلها إلى مطلوبها كما يفعل ذلك الهرب من الأذى؟

فإن قالوا: قد تفكر النفس فتعطب غالطة في الفكر.

قلنا لهم: وقد تهرب من السبع فتعطب بعيد غالطة إلا أن هذا لا يبطل صحة الهرب.

ويقال لهم: إن لم تكن الحجة إلا في علوم الحواس، وأن حجة العقل والنظر ساقطة، وهذا يمنعكم من تصحيحها وإبطال العقل والنظر.

<sup>(1)</sup> في الأصل كما والصواب كن

<sup>(2)</sup> في الأصل دليل والصواب لغة ما أثبتناه.

ويقال لهم: ليس لكم أن تبطل إلا ما أبطلته الحواس، كما ليس لكم أن تصححوا إلا ما صححته؛ وإلا فقد وقع الإبطال من غير الجهة الصحيحة، ووقع فسادة لخروجه من أعمال الحواس

ولسنا نريد منكم إلا الإقرار. [4] على إبطال العقول والنظر بالفساد وبوقوعه بغير حجة.

ويقال لهم: وليس لكم أيضا أن تقفوا إلا فيما وكفتكم فيه الحواس، وإلا هو قوفكم فيه فاسد، لا يجوز لكم الدعاء إليه والثبات عليه؛ لأنه ليس بالحاسة ثبت ووجب حجته، وصواب المقتصر عليه. فيضرورة يعلم أنكم لا تقدرين إلا على بعض هذه المنازل التي قد منعكم منها مذهبكم. وكل ما ألجأ إلى هذا فالضرورة أيضا توجب فسادة<sup>(1)</sup>، ولا بد من شيء غير الحواس به يعرف صحة إبطال ما لا تبطله الحواس، وصواب الوقوف فيما لا يوقف فيه؛ لأن الحاسة ليس عندنا إلا وجدان الشيء على ما هو عليه دون غيره.

وكذلك يقال لأهل الخبر؛ وذلك أنه ليس في الخبر أنه لا حجة إلا في الخبر، وأن حجة العقل والنظر ساقطة. وليس فيه أيضا أن الوقوف واجب فكل ما يكون هذا بابه فهو غيره.

فإن قال أصحاب الخبر: إن حاجة في الخبر كما أنكم بالعقل تعلمون أن الحجة في العقل.

قيل لهم: ليس ذلك على ما وصفتم؛ لأن العقل يعرف به ما ليس محسوساً أو منصوصاً فيه، وليس يعرف بالخبر إلا ما حس، وليس في شيء من الخبر اللازم أنه لا حجة إلا في الخبر، اللهم إلا أن تزعموا أن الخبر يدل من استدلال واستنبط واستخرج على أنه لا حجة إلا في الخبر، فتصححون حجة الاستدلال والنظر من حيث أردتم بإسادهما، وهذا قصور في كلامكم.

<sup>(1)</sup> في الأصل فساد و الصواب فسادة حسب مقتضى الجملة.

قال: ومما يدل على صحة أمر العقل أن كل واحدة من الحواس لا يجتمع لها علمان مختلفان في التحديق والإصغاء، والجمع لذلك الحافظ له شيء عندهما، وليس بجور أن يكون العلم بذلك من طريق شيء من الحواس لأن الحاسة لا تؤدي العلم بما تقع عليه، وهي لا تقع على اللون والصوت، فنتج العلم بأنهما مختلفان، وأن حاصيتيهما تتغايران، وليس يقع هذا إلا بالعقل.

والدليل على أنه بالعقل يقع أنه يفقد مع فقدته، وإن وجد كل شيء غيره ويوجد مع وجوده، وإن عدم كثير من الحواس وغيره. ومثل هذا أن العقل يعرف أن الحواس قد أدركت فيما مضى شيئاً، والحواس لا تؤدي العلم بالماضي ماضياً؛ لأنها لا تؤدي إلا ما وقعت عليه، وهي لا تقع على الماضي ماضياً؛ فيوجب العلم، وإنما تقع على الموجود المنجلي.

ويقال لهم: بأي الحواس علم بأن<sup>(1)</sup> كل جائر مسيء، وأن كل عادل محمود، وكل متفضل مشكور؟

فإن قالوا: أنتم تمثلون إدراك العقل بإدراك الحاسة، والحاسة لا تعمل أبداً إلا عملاً صحيحاً؛ لأنها مع إعراضها عما أريد معرفته تدرك ما أقبلت عليه إدراكاً حقيقياً، وليس يحدث لها جهل عند إعراضها عن شيء بعينه، والعقل إذا أعرض عن جهة النظر اعتقد الجهل الذي لا حقيقة تحته. ولو كان بمنزلة الحاسة لكان عقله أبداً علماً وإدراكاً، كما أن عقل النظر أبداً إدراكاً، وإن كان قد يدرك ما أدركه غيره، وهذا يدل على مفارقة لها.

وعليه؛ إنه ليس بطريق للعلم، [5]، وإنه بمنزلة ما يخطيء مرة، ويصيب مرة، ولا يكون عياراً على نفسه ولا على غيره، ولكن يكون العيار عليه غيراً<sup>(2)</sup> له يؤمن عليه الزلل والغلط

(1) في الأصل يا والمعنى يقتضي ما أثبتناه.

(2) في الأصل غير والصواب لغة ما أثبتناه.

قيل لهم: حثثونا عن العلم الذي أنطقكم بهذا التثريل وهذا الإدخال، وأراكم أنه ملازم لنا داخل على قولك من عمل أي الأشياء هو.

فإن كان من واحدة من الحواس؛ فقد يجب أن يحده كل من له تلك الحاسة، وألا يحده مع فقدما في ذهابها عن قد جعل لها الحواس كلها، ووجوده مع فقدما ما يدل على أنه ليس من عملها.

وإن كان بالعقل والنظر أدرك؛ فليس ينبغي بأن تلزموه خصمكم، ولا أن تكونوا منه على ثقة؛ لأنهما يخطئان مرة، ويصيبان مرة كما حكمتم وزعمتم.

- ويقال لهم: خبرونا عن الذي يعتقد كبيراً لصغير إذا أُنعد عنه بعد أن حذق إليه، وصغر الكبير ورأى السراب ماء، ما الذي أدى إلى<sup>(1)</sup> ذلك؟ ومن أي طريق وجب؟

فإن قالوا من جهة النظر أكنبوا الحواس على حكمهم.

وقيل لهم: فعمل جميع ما أدركته الحواس هذه سبيله.

فإن قالوا: ليس هذا هكذا، وليس يجب إذا اعتقد المعتقد من جهة الحواس.

قيل لهم في النظر والعقل مثل ذلك، وهذا ما لا يكون فيه فصل.

وإن زعموا أن ذلك العلط لم يقع من جهة الحواس ولكنه اقتضت اقتضاء. أو ما قالوا في ذلك من شيء لم يعسر على خصمهم أن يقول في كل ما اعتقد من المذاهب للفاسدة أنه ليس من جهة العقل والنظر، وأنه إنما وقع من جهتهما العلوم الصحيحة والمذاهب المستقيمة.

ويقال لهم أيضاً: وما يدريكم لعل كل ما تعتقدونه<sup>(2)</sup> وترون أنه من جهة الحواس إنما وقع اقتضاء من جهة الشيطان ووسواسه.

(1) في الأصل آدا إليه وبمقتضى الكلام قراحتها على ما أثبتناه.

(2) في الأصل ومعتقدونه ومقتضى المعنى ما أثبتناه.

قال: ومما يحتج به على أهل الملة من وجوب النظر قوله جل ذكره: ﴿قُلْ لَا تَنظُرُونَ إِلَى الْإِنسَانِ كَيْفَ خُلِقَ ۖ وَإِلَىٰ أَشْيَاءٍ كَيْفَ رُفِعَتْ ۖ وَإِلَىٰ الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۖ وَإِلَىٰ الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ۖ﴾ [الغاشية: 17-20] وقد علمنا أن الله لم يدع إلى النظر بالبصر، لأن نظرها اشترك فيه الطفل والبهيمة. وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَكُونِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَن يَسْعَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ إِلَيْهِمْ بَيِّنٌ مِّنْ دُونِ يَوْمِيَوْمَ ۖ﴾ [الأعراف: 185] وقوله: ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخِثَاتِ الْبَيْتِ وَالنَّهَارِ لَا يَتَنَبَّأُونَ إِلَّا الْآتِي ۖ﴾ [آل عمران: 190]، وقوله: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقَعُودًا وَعَلَىٰ جُثُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا تُسَبِّحُكَ قِيَمًا عَذَابُ آثَارِ ۖ﴾ [آل عمران: 191] وإخباره عن إبراهيم عليه السلام حيث قال: ﴿بَلَّمَا جَاءَ عَلَيْهِ أَيْتٌ مِّن رَّبِّهِ كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۖ فَكَانَ آفَلًا ۖ قَالَتْ أَفَلَمْ تَكُن لِّآيَاتِنَا ۖ﴾ [الأنعام: 76] إلى آخر القصة وقوله: ﴿وَقُلْ أَسْمِعُوا أَفَلًا يُّصِرُونَ ۖ﴾ [الذاريات 21]

وقوله: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ۖ﴾ [الحشر: 2] وقوله: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَذَكِّرَ بِهِ الَّذِينَ هُمْ لَمْ يَذْكُرُوا أُولَٰئِكَ الْأَتْب ۖ﴾ [ص: 29] وإخباره عن قوم نوح: ﴿قَالُوا يَسْمَعْ فَذَلِكُنَا فَاصْتَبَرْنَا يَذَلِكُنَا فَأَرْنَا بِمَا نَعْمَدُ ۖ إِن كُنتَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ۖ﴾ [هود: 32] وقوله: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُم مَّا يَلْقَىٰ مِن أَحْسَنِ دِينٍ رَبُّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن صَلَٰهُ عَنْ سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ عَزِيزٌ مُّنتَهِدِينَ ۖ﴾ [النحل: 125] وما أخبر به من مناظرة إبراهيم عليه السلام للكافر لمرود لما عارضه وادعى القدرة على الإحياء والإماتة لنفسه، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَمَّا الْفِتْنَةُ فَالْتَمِسُوا رَبَّكُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ مِّنْ قَبْلُ وَأَمَّا رَبُّكُمْ فَكَيْفَ يُرْسِلُ الرُّسُلَ بِمَن يَشَاءُ وَيُخَوِّفُ مَن يَشَاءُ ۚ وَكَأَلَا سَوَاسِئًا وَأَلَمْنَا ۖ عَفْرَاقَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ۖ﴾ [البقرة: 285]، واحتجاجة على أبيه بقوله: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ بِأَنِّي لَم تَعُدْ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُفِي عَنْكَ شَيْئًا ۖ﴾ [مريم: 42]، وقوله لقومه محتجاً ومستهزئاً: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُم



كَبُرَتْهُمْ هَذَا فَتَكَلَّمُوا بِإِنْ كَانُوا يَتَّبِعُونَ ﴿٦٣﴾ [الأنبياء: 63]، وفي الشورى وغيرها. فإن زعم زاعم أن ارتفاع المناظرة والحجاج في الدين في زمن النبي ﷺ يدل على فساد ذلك. قيل له: إنما ارتفع الحجاج والجدل من طريق العقول في ذلك الزمان للعناء بوجود الرسول والآيات الباهرة القاهرة. ولو كان ارتفاع ذلك يدل على فساد، لدل ارتفاع النظر في وجوه الغنى والمقايضة فيه، وطلب وجوهه وأصوله على فساد ما فعله الصحابة بعد وفاة الرسول، والتابعون ومن يليهم إلى هذه العاية.

ويقال لمن أراد التقليد من امتنا: إن لم يكن في البحث والنظر والتقييس ثقة فليس في التقليد ثقة. وإن كان الذي نفرم عن النظر ما ترون من اختلاف الناطرين فقد ينبغي أن تتفروا من التقليد لما ترون من اختلاف المقلدين وضلالهم. ألا ترون أما المجوس إنما صاروا مجوساً بتقليد آبائهم وأسلابهم، وأن هذه آفة بعينها هي التي صيرت أولاد اليهود يهوداً، وأولاد النصارى نصارى، وأولاد الثورية ثورية، وأولاد الخوارج خوارج، وأولاد الرافض روافض؟ أفلا ترون التقليد قد فرق بين المقلدين وأوردتهم في الكفر والضلال؟ ألا ترون أن من هلك به أكثر ممن هلك بالنظر؟

ويقال: التقليد بخير حجة بمنزلة السم القاتل، والنظر بمنزلة الغذاء العجى<sup>(١)</sup> فكما أنه لا حاجة إلا في الغذاء، وإن كان المعتدي ربما غلط على نفسه فحاد عن القصد، وإن كان السم قتالاً أبداً فكذلك كان التقليد مورطاً في الجهل.

قال: وإن طعن طاعن في علوم الحس التي هي أصل العلم بالاستدلال والنظر بأنه قال: قد يرى في علوم الحس ما يتعير حكمه، وذلك بمنزلة من يرى وجهه طويلاً في السيف، وقامتة منكسة في الماء الذي لا يكون مساحة عمقه، وإذا

(١) الغذاء السليم، انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة حجا.

قدر كمساحة قامته، ويدوق العسل فيجده مرآء ويرى الصغير كبيراً، والكبير صغيراً [7] إذا بُعد، والواقف سائراً، والمرأبة ماء.

قلنا له: أما الإتيات فليس فيه غلط ولا مسألة، وإنما يقع الغلط في الكيفيات إذا أبعدت، ويقدر على معرفة الإتيّة<sup>(1)</sup> بضبط بُعدها، ويعترض بينها وبين الموقوفات فأت تحالطها فتغلب على طعومها، فما وجدته من المراجعة صحيح إلا أنها لم تعرف، واعترضت الآفة ولم تر شيئاً غير العمل ظننت أنه المرء دون غيره، فليس يمكن أن تكون الآفة في اللسان، ولا يشعر بها إلا عند التطعم والحركة التي تعين على ظهورها، وهي الشكل الذي يقوئها، كما لا يكر دخول الصبر المسحوق إلى الحلق من غير أن تشعر به، وكمون الداء الذي يستكن في البدن إلى أن ورد عليه شكله من الغذاء الضار فأظهره وأبدى عمله وإيلامه. ويرد المحسوس بيد إن كان بارداً ومحسوساً إن كان حاراً، لأن الأشياء تنقع بغلبة أسدادها كما شاهدنا، كما ينقع يسير الزعفران في كثير الماء، وقليل الحر في كثير للبرد، وتقوي المعاضدة أشكالها، كما يقوي يسير الحرارة على إحراق الحطب إذا انضمت إليه أشكاله، وكما يقوي<sup>(2)</sup> يسير الزعفران على لون الماء إذا أمد بأشكاله. وهذا وجود لا يجوز دفعه. والمائل بعد هذا يفصل بين حال الغلط وغيرها، وبين حال الصحة والمرض. فمتى قيل له: هل تكري لعل ما حدث من العلة ومن بُعد المصافة قد أوهن الحاسة أو منعها عملها؛ فتسلط الشبهة عند زوال سلطان الحس على قلبك لم يمتنع من الوقوف عند أهل التنبيه.

وشيء آخر: وهو أن صاحب البعد والسائر على شاطئ النهر على البر واحد فيما وصفنا، وهم عند زوال هاتين الحاليتين على مثل ما يكون عليه أبداً إذا زالتا. وقد عرف هذه الأحوال شأنها على أمرها وفصل بينها وزالت عن الملامة في أمرها بزوال الفنون عليها.

(1) زيادة يقتضيها المعنى، ومعناها الوجود الحقيقي.

(2) في الأصل والمعنى يقتضي ما أثبتناه

فإن قل قائل: فهل تدرون نعلكم في اعتقادكم صحة القرب من الحاسة الموجودة في حال الصحة هالطون كغلطكم فيما سوى ذلك، إلا أن هذه ثبات هذا للغلط الثاني أطول وشبهته أقوى؛ فإنه لا ينكر أن يكون في الشبهة ما بعضه أقوى من بعض، كما لا ينكر أن يكون من الحجج ما بعضه أظهر من بعض؟

قلنا: إنه ليس إلا قرب أو بعد؛ فلو فسدت الحالتان<sup>(1)</sup> جميعاً فسد العلم كله، وفسدت مسألتك بفساد، ومقط جوابها بوجود فسادها، وكان قولك لعل حال القرب قاسدة كفساد حال للبعد قاسدة، لا يجر به إلى القطع، وعلى فسادها وإلى الشك فيه. وفي هسد الحقيقة ارتفاع القطع والشك وبطلان السؤال والجواب.

وشيء آخر: وهو أن يعلم بالبداهة أن لعل القرب إذا اعتدلت مريد على غيره. [8] والعق مع المعروف فصله على غيرها، وكذلك الصحة وأنه لا يجوز يصح الأدنى ويفسد الأعلى، فإذا كان الفساد ولقياً فهو في المتأخر دون المتقدم.

قال: ويقال لمن أراد إبطال النظر وحجة العقل: إن زعم أن العلم يحدث في القلوب بصحة المذاهب وفسادها من غير نظر، إلا أن العادة قد جرت بأنه لا يحدث إلا بعقب نظر؛ ليس لأن غير ذلك محال، ولكن لأن العادة هكذا جرت. ليس للعادة أيضاً لم تجر بارتقاء العلم من قلوب الأصحاء بوجودهم ووجود ما يحضرهم من الأجسام الكثيفة لا بأمور تنخل عليهم، فكان ما يجوز أن يرتفع من قلوبهم ما قد جرت عليه العادة بأن لا يرتفع إلا بأقاة.

فإن قالوا: لا، قيل: وكذلك يجوز وقوع العلم بصحة المذاهب التي قد جرت العادة أن لا تقع إلا بفطر مع عدم النظر لأن تعلم وجوده بتقدم النظر، كعلو ارتقاء للعلم بأنفسهم، وبما حضرهم بوجود الآفة. فإن جاز غير المعقول في أحدهما جاز مثله في الآخر.

(1) وردت في الأصل فسدتا للحالتين والصولب لغة ما أثبتناه.

وإن قالوا: نعم؛ تجاهلوا وقيل لهم: فقد يجوز أن يحدث العلم بحقيقة المذاهب دون غيرها، أو يكون العلم بوجود الأكنس والحاضر من الأجسام مرتفعاً لأن وجود العلم بحقيقة المذهب مع فقد علم المشاهدة لوجوده مع فقد النظر.

فإن قالوا: نعم فقد جوزوا أن يعرف الإنسان وجود الحركة، وأنها تبقى، وهو لا يعرف نفسه، ولا ما يحضرته من الأجسام.

فإن قالوا: ليس يُعقل أن يكون الإنسان عالماً بغيره غير عالم بنفسه ؟

قيل لهم: ولا يعقل أن يكون عالماً بالعائب بغير استدلال عليه.

ويقال لهم: أكان يجوز تجري العادة بحدوث العلم في قلوبكم بالحركة، وأنها تبقى أولاً تبقى، وأنها تكون في المكان الأول أو في المكان الثاني إذا اقتحم أبصاركم كما جرت العادة بحدوثه بعد النظر والاستدلال، إذا كان بصر القلب الذي هو الاستدلال بمرحلة تحديق البصر عنكم هي أنهما غير موجبين للعلم بالغائب، وغير مدخليين فيه؟

فإن قالوا: نعم؛ قيل لهم: أفكان يجوز أن تجري العادة بحدوث العلم بأنفسكم وأماكنكم بعد نظر القلب وفكره، وأن يكون العلم بالحركة، وبأنها تبقى أولاً تبقى أصلاً تبينون عليه العلم بأنفسكم بما تجدونه حساً؟

فإن قالوا: لا. قيل لهم في الأول مثله.

وإن قالوا: نعم؛ فقد جوزوا أن يكون الغائب شاهداً والشاهد غائباً. وهذا عكس العقول وخروج، وهو بين لمن تكبره. وفساده يوجب أنه لا بد من إقرار كل علم في مرتبته، ووضعها في موضعه، فإن أزيل شيء منه عن منهجه لزم مثل ذلك في سائرته؛ لأنه سوى خروجك من المعقول في بعض هذه الأمور، بخروجك منه في جميعها. [9]

ويقال لهم: أيجوز أن يحدث العلم باللون في قلوبكم مع فقد التحديق والتركيب والبنية بحالها مع فقد النظر؟

فإن قالوا نعم؛ قيل: أفيجوز أن يخلق مع وجود البصر والتحديق والمقابلة  
وإتصال الضياء؟

فإن قالوا: لا؛ قيل لهم: وما الفصل بين حدوثه مع العماء وبين ارتفاعه مع  
المقابلة والتحديق وسائر ما وصفنا؟ ولئن فسد أحد هذين لا غير معقول أن الآخر  
بمنزلته، ولئن كان التحديق والمقابلة إذا وقعا مع وجود للضياء وصحة النظر  
موجبين للعلم باللون أن العمى لمانع من حدوثه.

ويقال لهم: إن جاز أن لا يرتفع العلم وقد تم النظر فلم لا يجوز أن يرتفع  
الاجتراف بعد الجمع بين النار والحلواء؟ وما أنكرتم أن يكون الأخير أو مما جرت  
العادة بحدوثه بعد الجمع بين النار والحطب وقد يجوز غير ذلك. ويسألون في هوي  
الحجر وإرساله، وذهاب السهم وإطلاقه عن مثل هذا السؤال.

ويقال لهم: إذا جاز أن يرتفع العلم بالغائب بعد تمام النظر في دليله؛ فلم لا  
يجوز ارتفاع العلم بالحاضر بعد مقابلة الحاسة إياه ووقوعها عليه؛ لأن طريق العلم  
بالغائب للنظر في دليله بغيبته، وطريق العلم بالحاضر مقابلةً واتصالً به؛ فإن  
جاز أن يرتفع العلم بالغائب بعد النظر جاز أن يرتفع العلم بالحاضر بعد مقابلة  
الحاسة واتصالها.

ويقال لهم: إن كان القول كما تقولون؛ فقد كان يجوز أن تجري العادة بحدوث  
العلم في قلوبكم بعد الأكل لما جرت بعد النظر حتى يكون الأكل في ذلك بمنزلة  
للتنظر والفكر والاستدلال يومئذ هدا، وحتى لا يكون التنظر والفكر أحقً بالتقريب من  
العلم من الأكل.

فإن قالوا كذلك نقول: فما أقرب هذا من السوفسطائية.

ويقال لهم: الفصل بينكم وبين من زعم أنه لولا للعادة لم تكن إرادة الحركة  
أولى بإيجابها من إرادة السكون ومن الشم والذوق.

ويقال لهم: أكان يجوز أن تجري العادة بحدوث العلم بالأشخاص الكثيفة  
الحاصرة بعد الغض للبصر وإطراق الجفن كما جرت بحدوثه بعد الفتح ؟  
فإن قالوا: نعم؛ قلنا: وكان يجوز أن تجري بحدوثه من العمى كما جرت  
بحدوثه مع البصر؛ فيكون البصر عند ذلك كالعمى اليوم!  
فإن قالوا: نعم؛ فقد زعموا أنه لا فصل بين البصر والعمى في إدراك علم  
الأول بينهما. [10]

وإن كان هذا هكذا فلا فصل بين القدرة والعجز في ارتفاع الفعل بهما وفي  
بُعدهما، ولا بين الحياة والموت، والصحة والسقم، ولا بين العقل والجنون في  
القدرة على التمييز واستخراج صواب الرأي  
قالوا: فإن سألوا فقالوا: ما نكرتم أن يحدث العلم بكل ما تحالج فيه الشكوك  
في قلوبكم من غير نظر؟

قول لهم: أنكرنا ذلك من قبل أن كل معلوم فليس يحلو من أن يكون؛ متجلباً  
للحس، أو ممتنعاً لوقوعه عليه. فالمتجلبى يجب استغناؤه عن الدليل لامتناعه من  
ذلك، وإن كان ممتنعاً استغنى عن الدليل لغيبته، كما يجب استعناء المتجلبى عنه  
لتجلبيه لأنهما في العايتين؛ والغاية يجب لها ما يجب لضدها، ويجوز فيها ما يحسور  
في ضدها، فلو جاز أن يزول شيء من هذه العلوم عن موضعه وطريقه جاز ذلك  
في جميعها؛ لأنها لم تقع مواقعها اختباراً لذلك، ولكن إما يجب لحقيقتها، ولأنها  
مكذبا في أعيانها.

وبعد؛ فليس يعذو المحسوس من أحد منزلتين؛ إما أن يكون فاعل من الفاعلين  
أغنى بمعرفته عن الاستدلال بوضع العلم به في القلب، وإما أن تكون الحواس  
وتجلبيه لها أغنتها عن ذلك. فإن كان استغناؤه من الوجه الأول كان يجوز أن يفعل  
ذلك الفاعل بالعلم به فيكون بمنزلة ما لا يتجلبى للحس، وإن جاز هذا جاز أن تصير  
الأشياء كلها هابته، وهذا غاية الفساد. فإن كانت الحواس وتجلبيه لها أغنتها عن

الاستدلال عليه، وكان لا يتجلى للحواس، ولا يقع عليه مستغنياً أيضاً عن الاستدلال بحدوث العلم فيه في القلوب بغير «استدلال»، وإن أمكن أن يستويا في الحاجة إلى الدليل، ومتى صح ابتداء فاعل من الفاعلين للعلم في القلوب بطلب الحواس والمقول؛ لأنه إذا لم يكن للعقل والفكر عمل استنباط معرفة للغائب، ولا للحواس عمل في إدراك العلوم بالمحسوسات في القلوب؛ فقد تعدى جميع ذلك من حواصل أعماله، وصار بمنزلة اليد والرجل. ومن زعم أنه لا فصل بين اليد والرجل في أنهما غير مميزتين للعلوم، وأنهما لا تصلحان لذلك؛ لزمه أن يزعم أنه لا فصل بين الفتح والغضن، ولا بين العمى والبصر، وفي هذا غاية التجاهل.

هنا قال قوم: ليس العادة قد جرت بأن لا يكون ولد إلا من جماع، ولا ثمرة إلا من شجرة بترتيب وتربية، ثم قد تجيزون أن يحدث الإنسان لا من جماع، وثمره لا من شجرة، فلم لا تجزتم في العلم بالعقاب مثل هذا؟

قيل لهم: إن كان هذا قياساً فأجيزوا كما عارضناكم به قياساً على الولد والشجرة، وإلا فإن فرقكم بين ذلك وبينهما هو فرق بين العلم وبينهما، فقولوا في ذلك ما شئتم. [11]

من كلامي:

فأقول: إنه يقال لهم: ليس الولد عندنا حادثاً وإنما هو أجسام حادث<sup>(1)</sup> تجتمع، ومواد تتصل قد كانت موجودة، والأجسام لا تحدث إلا اختراعاً غير موجبة. فلما كان هذا هو السبيل فيها متى حدثت يوماً هذا أو قبل ذلك لم يكن قياساً لما قد أقررتم بأنه يوماً هذا يحدث بعقب النظر والفكر، ويقع موجباً بهما، بل الواجب أن يكون كل واحد من هذين الأصلين على ما وجدناهما عليه متى وجد، والعائد الموجب التشبيه بالعلم الموجب بالنظر هو اجتماع الأجسام، واتصال المواد، وإن

(1) في الأصل كلمة حادث تم عليها شطب والصواب إثباتها.



يجوز أن يقع هذا بالحس منهما أيداً، يعني الاجتماع والاتصال إلا عن جماع وحركة، وإنما يقوم مقامهم وعلى السبيل الذي يحدث عليه وقتنا هذا.

قال الرجل: يقال لأصحاب العنود<sup>(1)</sup>، وهم الذين يزعمون بأنه لا حقائق للأشياء في أنفسها، ولكنها على حسب ما يعتقد للمعتقد؛ فالعالم حدث عند من اعتقده قديماً، وإن ذلك كالطعم الذي يحافه بعض الناس، ويشنّيه بعضهم، وكالشيء الذي يغزو بعض الحيوان ويثلف بعضهم، وكالدواء الذي ينفع في وقت ويضر في وقت.

هل تقولون في المحسوسات بمثل الذي قلتموه في المستنبطات حتى يكون الشيء قريباً بعيداً عند من يعتقد، صغيراً عند من يعد عنه، كبيراً عند من يقرب منه؟ فهذا يصير إلى قول صاحب العناد.

وإن زعموا بأن لها حقائق لا تتعلق بالعنود، ولا يجوز فسادها.

قيل لهم: فلم لا يكون هذا بعينه سبيل المستخرج المستنبط؟

فإن قالوا: لا تجد النظر تعتقد شيئاً ثم تنقل عنه إلى ضده.

قيل لهم: وقد نرى الحساس يعتقد في البعد شيئاً ثم ينقل عنه عند القرب إلى ضده، ويعتقد في القريب شيئاً ثم يرجع عنه عند البعد إلى خلافه. وكذلك قواجد للعسل مرأ، والغمر لإحدى عينيه، والذي يرى وجهه في السيف طويلاً، ويرى ظله في القمر، والقمر في الماء. وكل هذا على قياس قولكم مشكل في حقائق المحسوسات.

فإن قالوا: كل هؤلاء غلطوا على حواسهم،<sup>(2)</sup> وهذه الآفات منهم أو بينهم وبين المحسوسات، أو ذكروا علة من العلة غير هذا.

(1) ويسمون أيضاً العندية وهم القائلون بنسبية المعرفة وعدم وجود حقيقة لها، إذ المعرفة عند كل واحد بحسبه وبالتالي فلا توجد معرفة حقيقية، ولا وجود لحقيقة واحدة.

(2) في الأصل هذا والصواب ما أشتقاه.

قيل لهم: أبالحسن علمتم أن هذه العقل حق، وأن لما سألنا عنه وجوها أم بالنظر؟ فإن قلتم بالحسن فليس ينبغي أن يذهب ما قلتم على ذي حاسة، وإن لم يكن نظاراً أمر بالنظر، وإن كان تظر العقل أدلكم إلى هذا فما يدريكم لعلمكم غاطون فيه لبعض الآفات التي تعترض عنكم على أهل الديانات؟! ولعله إنما هي هكذا عنكم، وهو عند غيركم على خلاف ذلك وضده.

ويقال لهم: [12]

نحن نعلم أنكم تعرفون رجوع أهل المقالات حساً، ولكن حبرونا ما يدريكم أن رجوعكم بوجب كون المستنبطات على ما وصفتكم، أبالحسن علمتم من أهل هذا أن حقائق متعلقة بالعود أم بالنظر والاستدلال؟ قيل قالوا: بالحسن؛ كبروا كل ذي حاسة. وإن قالوا بالنظر، قلنا لهم: فما يدريكم لعل نظركم هذا فاسد أو أنه صحيح عندكم فاسد عند غيركم؟ وما يدريكم لعلمكم ستقتلون إلى غيره وضده.

وبمثل هذا تكلم من أثبت علوم الحس وأبطل ما سوى ذلك.

فإن زعموا أنهم لا يدرون لعل ذلك كذلك، ولعل مذهبهم حق عندهم باطل عند غيرهم؛ قيل لهم: فقولوا أيضاً: إن الشخص كبير عند من بعد عنه، صغير عند من قرب منه، والنائم ميت عند نفسه، أوبالصبر أو في الماء حي عند المستيقظ بتعداد دور عندها<sup>(1)</sup>، وأن ما يراه المبرسم<sup>(2)</sup> على ما يراه عنده على خلاف ذلك عند الصحيح فإن مرؤا على ذلك سقطت محاطبتهم، وإن أبوا طولبوا بالعرق، ولس يفرقوا.

ويقال لهم: ما تعنون بقولكم: اللون جسم عند الجسمي، عرض عند العرضي؟ أتعتون بأن الجسمي يعتقد أنه جسم، وأن العرضي يعتقد أنه عرض، وإن لم يكن له في نفسه حقيقة واحدة؟ كما أن الناظر إلى زيد من بعد يعتقد أنه عمرو وليس

<sup>(1)</sup> فقلت أوردت وهي غير مفهومة

<sup>(2)</sup> المبرسم: المريض.

بعمرو في الحقيقة؟ لم تمنون أن له حقيقة من متضادتين، إحداهما معروفة عند الجسمي والأخرى معروفة عند العرسي؟

فإن زعموا أنهم ذهبوا إلى الأمر الأول فلا خلاف<sup>(1)</sup> بيننا وبينهم فيما عَنَوْه بقلوبهم إلا أنهم قد عبروا بعبارة ودية.

وإن زعموا أنهم ذهبوا إلى المعنى الثاني قيل لهم: وأي شيء جعل اللون هاتين الحقيقتين؟ فإن قالوا: الاعتقادان اللذان وقعا عليهما لزمهم أن يزعموا أن من شبه زيداً بعمرو فاعتقد أنه عمرو قد جعل زيداً عمرواً على الحقيقة، كما يجعل رافع الحجر متحركاً بنقله إياه، وكما يجعل الصائع الفضة حاتمياً، وهذا التجاهل. ويقال لهم: أرايتم إن صار الناس كلهم جسمين، لئیس تبطل إحدى حقيقتي اللون ببطلان اعتقادهما؟

فإن قالوا: بلاء لزمهم أن يقولوا: لو غفل الناس عن هذين الاعتقادين، وتشاغلوا بذاتهم لبطل اللون بقاءً لأنه يبطل أن يكون جسماً أو عرضاً.

ويقال: قلّم لا تجوز الحركة باقية باعتقاد من ثبوتها باقية، غير باقية باعتقاد من نفاها، حقاً عند من ثبت وجودها، باطلاً عند من نفاها؟ فلي مرّوا على هذا تجاهلوا.

ويقال لهم: قد يجب على قياس قولكم أن تكونوا جهّالاً حُماً باعتقاد من اعتقد ذلك منكم علماً، وعقلاء عند من نفى الجهل عنكم.

فأما أصحاب العباد فقد قنّ إنه لا تجب مناظرتهم ولا كسر قولهم من طريق الحجاج والاستدلال؛ لأن الذي أنكروه هو الطوم الواقعة لا بدليل، التي عليها تُبنى علوم الاستدلال، وأنه لا بد من حق يرجع إليه، هو الدليل على غيره الثابت نفسه[13] هي البداهة أو من طريق الحس، لا بدليل ولا استخراج، وأن الناظر لهم

<sup>(1)</sup> ورنحت في الأصل غلا والصواب ما ذكرنا.

جار على مذهبه؛ لأنه عند أخذه في مناظرتهم يكون قد سلم لهم أنه لا حق إلا وهو إنما يثبت من طريق الدليل، وإذا كان ذلك فلا دليل إلا وعليه دليل؛ لأن الدليل لا يكون إلا حقاً، وإن كان لا دليل دالاً عليه فلا دليل إذاً ولا مدلول عليه. وقد استقصينا هذا في الكتاب الأول، وأثبتناه هناك بطرف من القول في الاستشهاد بالحاضر على الغائب، ولو كان مضافاً إلى ما أثبتناه في هذا المكان، وكان ما كتبناه هنا مضافاً إلى ما هناك كان أصوب فيما نرى.

فإن قال قائل: إذا زعمتم أن العلوم ما تقع بدليل ولا استدلال، وأن ما كان كذلك فليس له من الجهل؛ لأن كل مجهول محتاج إلى دليل؛ فما أنكرتم أن يكون جهل يقع إلا يشبهه، ولا ضد له من العلم كما كان علماً واقعاً لا بدليل ولا ضد له من الجهل؟

قيل له: ذلك للفرق بين الحق والباطل؛ فإن كان السائل مقرأ للفرق بينهما، ويثبت الحق وفساد ما صاده من الجهل؛ فليس له أن يسأل عن هذا؛ لأنه لو وجب جهل لا يشبهه لم يكن إلى دفعه وإثبات ضده سبيل. ولو كان ذلك كذلك لكان حقاً وفي مثل مرتبة الحق؛ لأنه إذا لم يثبت ضده ثبت هو، ولم يكن إلى دفعه سبيل فهو حق، وعاد الأمر إلى أنه لا فرق بين الحق والباطل إلى أنه لا حق بته؛ لأنه إن جاز أن يثبت حق واحد جاز مثل ذلك في كل حق.

وإن كان السائل ممن لا يثبت حقاً؛ فسؤاله مما يبطل لبطلان كل حق، وهو أيضاً معاند. وقد قلنا في أصحاب العناد بما كفى، وهذا الفرق الماضي من كلامي.

قال الرجل الذي حكينا عنه أكثر هذا الكتاب: يقال للسائل عن هذا: أنكرت ذلك من قبل أنه ليس في الأجساد ما شأنه أن يعتقد ما وقعت عليه حواسه على حقيقة التجليد لها.

#### وجه آخر:

وهو أن الجهل بين الحقيقة واعتقادها كما حكى ما هي عليه العلم ثبت لها، واعتقاد لخفائها على ما هي عليه، هذا حد العلم، وذلك حد الجهل، ولن يقعا على غير ما وصفنا. والعلم كله حق، كما أن الجهل كله باطل. والحق لا بد له من أصل ليس بإزائه جهل ولا شبهة ولا شيء من أجفاس الباطل؛ لأنه لو كان بإزاء كل حق باطل لكان كل حق محتاجاً إلى ما يفصل بينه وبين ما بإزائه من الباطل، ولو كان هذا هكذا لرجع الأمر إلى ما قال أهل العناد في أن كل حق - إن كان الحق موجوداً - محتاج إلى دليل يثبتته، والباطل لا أصل له يبنى عليه ويثبتته، فلذلك لم يجد تثبت جهل يستعني عن الأسباب المشككة والمُشبهة المموهة، ويحول عنه سلطان البراهين والحجج.

#### وجه آخر:

وهو أن الأصول لو كانت مجهولة بجهل لازم مع الحياة والإطلاق كما أنها معلوم يعلم لازم معها؛ لكانت معلومة مجهولة في حال واحد من وجه واحد وهذا بين لإحالة.

#### وجه آخر: [14]

وهو أن يد الحق مهسوبة على كل باطل، لأنه يدفع الأباطيل كلها. وإذا كان هذا هكذا فواجب أن تكون الحجة مبطلّة لكل جهل، وليس الباطل مَخْلًا، وكل حق ولا في قواه متساوية، فذلك وجب تثبت علم ليس للشبهة على إزالته سبيل.

وقد زعم قوم أنهم يجهلون أفعال الله جل ذكره؛ لأعيانهم من وجهه، وتلك جهلهم بكيفية حدثها، لا من شيء وكيف يتولى الله خلقها. وقال بعضهم: الماهية مجهولة أبدأ.

قال: وليس هذا القول شيئاً لأنهم يعتقدون<sup>(1)</sup> شيئاً مما فرقوا بنفسهم بالجهل به على غير حقيقته ولا ثبوته فكانوا جهلاً به.

فان قالوا: أليس يجوز أن يخلو من اشتباه واعتقاده على حقيقته، ومن نفيه واعتقاده على غير حقيقته؟

فإذا قالوا: بلاء قلنا لهم: فافرقوا بينكم وبين من جوز عليكم الخروج من معرفته والجهل به، ولا فرق بين أن يخلو من إثبات الشيء ونفيه، وبين أن يخلو من معرفته وجهله، على أنه لا علم إلا بإثبات<sup>(2)</sup> الشيء واعتقاد حقيقته على ما هي عليه؛ لأنك إنما تعلمه بأن تعرف وجوده، وأنه محدث أو قديم، أو أنه لا يبقى أو يبقى في أشياء ذلك. فالأول إثبات<sup>(3)</sup> إتيته، والثاني إثبات حقيقته وعمله بأن يبقى وجود إتيته كنفى الأسم للحركة، أو يعتقد أنه قديم وهو محدث، أو جسم وهو عرض في أشياء ذلك. فالأول جهل<sup>(4)</sup> بآتيته، والثاني نفي حقيقته على أن يأتي بالجهل نفي الإتيّة عرضاً وجسماً، ويأتي العلوم بثبت الإتيّة عرضاً أو جسماً، ألا يرى أنه عندك على أنه عرض أو جسم، وأنه لا يبقى إلا أن الأول (...)<sup>(3)</sup> الإتيّات مطلقة<sup>(4)</sup>؛ لأنه اعتقد الإتيّة موجودة، وهو أول اعتقادات، وهو أيضاً شامل كامل لكل قائم العين.

ولسنا بحمد الله ونعمته نجهل كيف خرج الجسم من العدم إلى الوجود لاسم شيء قطع منه؛ لأننا نعلم أنه صار كذلك بحدوث عينه بعد أن لم يكن آتية، إلا أن يكون القوم أرادوا الشكل والهيئة؛ كقولك: كيف جاءكم عبد الله ولعب؟ تريد أن يخبروك عن حاله؛ كيف كانت في حال مجيئه، فيقول القوم: جاء راكباً، وعلى حال كذا. فلين أرادوا هذا فلماذا ندرى أخرج مجتمعاً أو مفقداً، وقد يمكن أن يعلم ذلك.

(1) وردت في الأصل يعتقدوا والصواب لغة ما أثبتناه.

(2) وردت اتينيه والصواب ما أثبتناه.

(3) غير مقروءة.

(4) وردة في الأصل مطقة.

وقد يقول القائل: كيف حدث (هذا)<sup>(1)</sup> - أي بما يشبه بالذي دعا إليه - وهذه الكيفية منفية عن فعل الله؟

وبحق أيضاً نعلم كيف خلق الله الدنيا؛ لأن نعلم أنه خلقها بأن قال لها: (كوني)<sup>(2)</sup> فكانت؛ أي بأن أحدثها لا بعلاج.

فإن قال قائل: كيف أحدثها لا بعلاج؟

قلنا: إن كنت تسأل عن دليل هذا فالأمر فيه سهل، وإن كنت تسأل عن شكل وهيئة كاد الله في حال إحداثه؛ فالمعلوم أن هذين لا يجوزان عليه، ولا يجوز لأحد أن يدعي الجهل بهما. وإن كنت تسأل عن ذلك فأين عنه؟ انقضت حكاية الرجل.

ويقال للعلمي المقلد للمشبهة والمجبرة: لم أخذت قولهم وقلدتهم؟ فإذا قال: لأنهم أهل السنة والجماعة. قيل له: لست تحلو من إحدى مرتبتين؛ إما أن تكون قد عرفت [15] ما السنة والجماعة، فعرفت بذلك أنهم هؤلاء الذين قلدتهم أهلها، أو تكون لما رأيت كثرة صومهم وصلاتهم وصدقتهم وحجهم واجتماع عامة الناس والبيعة والصناعات عليهم وجواز قولهم؛ اعتقدت أنهم أهل السنة والجماعة. فإن كنت عرفت السنة والجماعة، ثم عرفت بمعرفتك إياها أن هؤلاء أهلها؛ فلم تعرفها إلا بنظر ودليل، وهذا منك اعتراف. وإن كنت عرفت أنهم أهل السنة بكثرة عبادتهم وصلاتهم واجتماع العدد الكثير عليهم؛ ففي الخوارج والريدية والرافضة والمعتزلة من هو أكثر عبادة وصدقة وصلاة وأكثر جمعاً في بلادهم التي غلبوا عليها، وهم أهل الفتيا، ومن يجوز قوله وتقبل شهادته وتوطأ عقيقه في تلك البلدان فلم لا زعمت أنهم أهل سنة وجماعة؟!

وهذا الكلام لا يذهب عنه من لزمته حجة، وإن كان في غاية اللبلاذ<sup>(3)</sup> والإعراض عن أهل النظر، ولكن المعاندة للعصبية وطلب الرياسة هي الداء العياد.

(1) خير مقروءة ولعل تقديرها ما أشبهه.

(2) إساقفة بقتصبيها المعنى.

(3) المقصود فيها اللبلاذ وهي الغباء



## في حدوث العالم

قال الموحدون: من اللبيل على حدثه أنه جواهر وأعراض، والجواهر لا تخلو من الافتراق والاجتماع، والافتراق والاجتماع مُحَدَّثان، وما لم يسبق المُحَدَّث محدث لا محالة. وهو أيضا لا يخلو من حركة وسكون إلا حالاً واحدة، والحركة والسكون مُحَدَّثان، وما لم تسبق المحدث إلا حالاً<sup>(1)</sup> واحدة فهو مُحَدَّث.

معارضة:

قال الملحدون: إن الجواهر وإن لم تكن تخلو من الاجتماع والافتراق، وكان كل اجتماع وافتراق مُحَدَّثاً في نفسه؛ فقد يجوز أن لا يكون اجتماع إلا قبله لاجتماع أو افتراق، ولا افتراق لو اجتماع؛ فتكون الجواهر وإن لم تخل من محدث غير محدث. كما أنها عندهم لا تزال باقية غير منقضية، وإن لم تغل مما لا يبقى وينقضي، وإلا فإن زعمتم أن ما لم يزل لأبد أن يوجد متعرياً من المحدث موجوداً قبله، فكذلك قولوا: إن ما لا يزال باقياً موجوداً لأبد من أن يوجد متعرياً مما لا يبقى وينقضي موجوداً بعده.

فرق:

قال الموحدون: غلطتم في المعارضة، وظلمتم أنفسكم؛ وذلك أنه ليس قولكم ينقضي ولا يبقى عروضاً لقولنا محدث، وإنما عروضه منقض ولم يبق إلا قولنا محدث، وقد تم حُكْمَان قد وجبا للشيء ليس بالنظر لهما حال آخر، فكذلك قولنا منقض ولم يبق، وقولنا ينقضي ولا يبقى حكم غير واجب، بل إنما ينتظر بوجوبه وقت آخر، فلو صححت المعارضة لقلتم: إذا كان الذي لم يزل لا [16] بد أن يكون متعرياً من المحدثات، موجوداً قبلها، فكذلك الباقي الذي لا يزال لأبد من أن يكون متعرياً من الزائل الذي لم يبق موجوداً بعده. ولو عارضتم بذلك لم يفصل بين

---

<sup>(1)</sup> وردت في الأصل حالاً والصواب لغة ما أشتقاه.

الأمرين، ولكانا واجبين جميعاً لأن الذي لا يزال لأبد من أن يكون موجوداً بعد الزائل والباقي، لأبد من أن يكون موجوداً بعد الذي لم يبق، متعرياً من جميعه. كما أن الذي لم يزل يجب القول: إنه قد كان موجوداً قبل المُحدثات متعرياً من جميعها.

ثم رجعوا على الملحنين فقالوا لهم: أليس القديم عندكم لأبد من أن يكون سابقاً لكل ما يحدث، متعرياً منه، موجوداً قبله؟ فلم يجدوا نداءً من بلى. قالوا لهم: فهل يجب عندكم أن يكون ما لا يزال ولا يبيد متعرياً مما ينقضي ولا يبقى موجوداً بعدهم؟ قالوا: لا قالوا لهم: فقد فرقتم أنتم بين الأمرين في المستنبر والمستقبل، وفي يحدث وينقضي وهما متشابهان<sup>(1)</sup> متساكلان؛ لأنهما منتظران جميعاً فكيف سميتونا بالتسوية بينهما في يحدث وينقضي ولا يبقى، وهما مفترقان، لأن أحدهما واجب والآخر منتظر؟

ثم قالوا لهم: إذا كان القديم عندكم لأبد من أن يكون سابقاً لكل ما يحدث، موجوداً قبله، متعرياً منه، ولم يجب قياساً على ذلك أن يكون ما لا يزال وينقضي موجوداً بعد ما ينقضي، ولا يبقى متعرياً منه، فما الفرق بينكم وبين من قال: إن القديم لأبد من أن يكون سابقاً للمحدث موجوداً قبله متعرياً منه ولا يجب قياساً على ذلك أن يكون الذي لا يزال ولا ينقضي موجوداً بعد كل ما ينقضي ومما لا يبقى متعرياً منه؟

قال الموحدون: وفرق آخر:

وهو أننا وجدنا بإقرارنا وإقراركم ما يبقى معادياً بالواحد بعينه مما لا يبقى غير موجود بعده، ولا متعرياً منه، ولم يدخل بذلك في حكم ما لا يبقى، ولم يساوه في أنه لا يبقى، فكان حكمه مساوياً الواحد مما لا يبقى حكمه مع الواحد في أنه لا يدخل في حكمه، ولا يساويه في أنه لا يبقى، وإن لم يدخل منه، ولم يوجد بعده متعرياً.

(1) في الأصل متشابهها والمعنى يقتضي ما أثبتناه.

ثم نحن ولأنتم جميعاً نحيل أن يكون القديم موجوداً مع واحد بعينه من المحدثات، غير متقدم، ولا موجود قبله؛ لأنه لو كان كذلك كان دخلياً في حكم هذا الواحد مساوياً له في الحدث، فكان حكمه معاً سوى الواحد حكمه معه، من أنه متى لم يكن شيئاً يقال لذلك موجوداً قبله متعرياً منه كان دخلياً في حكمه محدثاً قبله.

قال الملحدون: ليس يجب إذا لم يتقدم للمحدثات أن يكون محدثاً، وإن كان إذا لم يتقدم المحدثات أن يكون محدثاً، كما أنكم تزعمون أن ما لا يتأخر عن العلة من المنقضييات يعنى الحركات وغيرها مما يسأل كل واحد منه أن ينقضي، ولم يوجد بعده متعرياً منه فهو منقضي، ثم لا يجب أن يكون مما لا يتأخر عنها حتى يوجد بعدها متعرياً منها منقضياً [17]

قال الملحدون:

قد أعلمناكم آنفاً أنه لا نقول بما حكيتموه عنا، وأوجدناكم ما هو موجود مع الواحد من الحركات لم يتأخر عنه، وهو غير منقضي، وأنتم لا تقدر أن توجدوا ما هو معاده والواحد<sup>(1)</sup> منها لم يتقدمه، وليس بمحدث، بل تقرّون أن ما هذا مسبيله فهو محدث لا محالة، فأين نذهب بكم؟

قال الملحدون:

أنتم وإن أوجدتمونا ما لم يتأخر عن الواحد من الحركات لا تجدون بداً من أن تقولوا: إنما لم يتأخر عنه حتى يوجد بعده متعرياً منه فهو ينقضي.

قلنا: وهذا لسنا نقوله؛ لأنه ليس كل ما ينقضي فهو منقضي إلا على الاتساع، اللهم إلا أن تريدوا أن كل ما كان حكمه وحقيقته، أو كلما علم أنه لا يتأخر عن الواحد الذي ينقضي ويزول فهو ينقضي ويزول لا محالة. فإن كنتم هذا تريدون فهو صحيح.

(1) وردت في الأصل والواحد والصواب ما اقتضاه.

فإن قالوا هذا الذي أردناه وقصدناه فقد قلناه به، ويُرى ألفاظ كلها عارضناكم أو عارضكم به أسلفناه فنقول لكم: إذا كان ما لا يتأخر عن الواحد من المنقضيّات حتى يوجد بعده متعرياً فهو ينقضي ويَزول. وقد وجد ما لا يتأخر عنها حتى يوجد بعدها متعرياً منها، وهو مع ذلك لا ينقضي ولا يزول، وإن كان كل واحد منهما ينقضي ويَزول فما أنكرتم أن يكون ما لم يتقدم الواحد من المحدثات حتى يوجد قبله متعرياً منه فهو مُحَدَّث، ثم لا يجب أن يكون ما لم يتقدمها حتى يوجد قبلها متعرياً منها مُحَدَّثاً كائناً بعد أن لم يكن؛ وإن كان كل واحد منهما مُحَدَّثاً كائناً بعد أن لم يكن.

قلنا: الفصل بينهما؛ أن الواحد في المنقضيّات لا يخلو من أن يكون خارجاً إلى الوجود لم يبق منه شيء ينتظر إليه، أو يكون ذلك جائزاً عليه لا يخلو من ذلك، والمنقضيّات لا تخرج إلى الوجود حتى لا يبقى منها شيء ينتظر خروجه، ولا يجوز ذلك عليها؛ فاحتمل حكمه وحكمها، ووجب أن ما لم يتأخر عن الواحد منها الذي قد وجد، ثم انقضى، أو الذي يجوز أن يوجد ثم ينقضي مسبقاً زائلاً لا محالة. وقد وجد هو وانقضى، أو جاز عليه أن يوجد وينقضي، ولم يجب مثل ذلك فيها؛ إذ ليس يخرج إلى الوجود حتى يُرى موجوداً، ثم ينقضي فلا يبقى منها شيء ينتظر وجوده. والمحدثات التي نتكلم عليها وتناظركم فيها وهي الماضية قد خرجت إلى الوجود، كما أن الواحد منها قد خرج إلى الوجود؛ فوجب أن نوجب أن ما لم يتقدمها محدث كما أن ما لم يتقدم الواحد محدث، ولو كانت المحدثات الماضية لم تخرج إلى الوجود أو كن ذلك لا يجوز عليها، كما أن المنقضيّات لا تخرج إلى الوجود ولا يجوز ذلك عليها؛ ما وجب أن يكون ما لم يتقدمها محدثاً، ولجاز أن يكون قديماً. وكذلك لو أن المنقضيّات كانت تخرج إلى الوجود، أو يجوز أن تخرج إليه، أو كان الكلام فيما قد خرج إلى الوجود، أو يخرج كما أن المحدثات الماضية قد خرجت إلى الوجود؛ فوجب أن يكون الذي يتأخر عنها [18] ينقضي لا محالة عنها، كما أن الذي لا يتأخر عن الواحد ينقضي لا محالة، وهذا قد مرّ على

معارضتهم هذه في هذا المكان وفي غيره، وفي أول طعنهم في دليلنا؛ وذلك أنهم إذا قالوا: إذا كان ما يبقى، لا يخلو مما لا يبقى ولا يوجد بعده متعرياً منه، ولا يجب ذلك أن يكون منقضيّاً غير باق، فكنكك الذي لم يزل لم يحل مما لم يكن ثم كان، ولم يوجد مثله متعرياً منه، ولا يجب بذلك أن يكون مُحْكَمًا غير قديم.

قلنا لهم: إنما جاز أن لا يخلو ما يبقى مما لا يبقى من أجل أن ما لا يبقى لا يخرج إلى الوجود، ولا يجوز ذلك عليه عندنا وعندكم، ولو كان يخرج إلى الوجود، أو يجوز ذلك عليه؛ لكان ما لا يخلو منه حتى يوجد بعده متعرياً دلخاً في حكمه، في أنه لا يبقى، وأنه يزول وينقضي والذي لم يكن ثم كان قد وجد فلم يبق منه شيء ينتظر وجوده، فواجب أن يكون ما لم يتقدمه مُحْكَمًا مثله؛ اللهم إلا أن تزعموا أن المحدثات الماضية لم تخرج إلى الوجود، وأن الأعراض التي كل واحد منها منقضى يخرج إلى الوجود، ويجوز ذلك عليه فخالفوا أصولكم.

وبعد.

فكيف يكون ما لم يخرج إلى الوجود ماضياً؟ وكيف يجوز عندكم أن يكون ما يُستأنف من الأعراض يوجد أو يجوز عليه أن يخرج إلى الوجود؟ ولو كان كذلك لطلت الأحسام، أو لو جرد ذلك عليها، وبطلانها محال عندكم. وما قلنا واضح بيّن. والحمد لله لا يذهب عنه إلا من قد عمر قلبه حبّ الإلحاد واستعمال الشرائع.

دليل وفرق:

قال الموحّدون: ومن الفرق بين المستقبل والمستبّر مما عارض به القوم أنه قد يجوز أن يوجد من لا يزال معتبراً من ثقب، ولا يجوز عندنا أن يوجد عندنا وعندهم من لم يزل يعتبر من ثقب، فكنكك. وقد يجوز أن يوجد من لا يزال يتحرك، ولا يجوز أن يوجد ما لم يزل يتحرك، ويجوز أن يوجد ما لا يزال يفعل، ولا يجوز أن يوجد ما لم يزل يفعل.

دليل:

قالوا: ومن الدليل، أن الأفعال لا بد لها من أول أن قائلاً لوقال: لن أدخل دري حتى أدخل قبلها غيرها، ثم قال: وقد أدخل دلاً كان كاذباً محيلاً، فكذلك من زعم أنه لا يتحرك بحركة حتى يتحرك قبلها غيرها، ولم يحدث فعلاً حتى أحدث قبله عنده، ثم زعم أنه قد فعل فعلاً وتحرك بحركة محيل كاذب.

قال الملحدون: هذا إنما يستحيل المستقبل، فأما المستنبر فليس يستحيل.

فيل لهم ولم ذلك؟ وما الفرق بينكم وبين من قال: يل هو يستحيل في المستنبر صحيح في المستقبل؟

وبعد فإنه ليس شيء من المستنبر الماضي إلا وقد كان دليلاً في باب ما يكون، وفيما يستقبل ويستأنف، فإذا كان هذا هكذا فلا شيء منه إلا وهذا الحكم الذي أقررنا بمساده في المستقبل لازم له.

ويقال لهم: الذي أجمعتم معنا على إحالته في المنتظر لا فرق بينه [19] وبين ما خالفتمونا فيه في الماضي أنه لم يستحل<sup>(1)</sup> في المستقبل؛ لأنه مستقبل، بل إنه استحال؛ لأنه لا بد للأفعال من أول يفتح به. وإذا كان هذا هكذا فعكم الماضي والمنتظر فيه حكم واحد.

دليل:

قال الموحثون: ومن الدليل على أنه لا بد للأفعال من أول، وعلى أن الماضي منه متناهي الطرفين، له عدد محصور، أنه قد خرج إلى الوجود؛ وكلما خرج إلى الوجود فقد يتوهم من فاعله أن يخرج مثله إلى الوجود حتى يفرق بينهما، وكل موجودين فهما أكثر من أحدهما، وما وجد شيء أكثر منه فهو متناه<sup>(2)</sup> لا محالة.

<sup>(1)</sup> ورنيت في الأصل يستحيل والصواب لغة ما أثبتناه.

<sup>(2)</sup> ورنيت في الأصل متناهي والصواب لغة ما أثبتناه.

#### معارضة:

قال الملحون: فما تقولون في حركات أهل الآخرة عنكم؟ أليست غير متناهية من جهة آخرها؟ فما الفرق بينكم وبين من قلب عليكم نيلكم فزعم أن فاعلها يقدر أن يفعل مثلها؟ وما قدر عليه فهو موهوم، وما توهم مثله فهو ومثله أكثر في الوهم مقترأ، وما توهم شيء أكثر فهو متناه. (1)

#### فرق

قيل لهم: الفرق بينهما أن حركات أهل الجنة لا تخرج إلى الوجود حتى يراها الله مفعولة خارجة من العدم إلى الوجود، لم يبق منها شيء لم يوجد، ولا يتوهم ذلك عليها. وإذا كان هذا هكذا لم يلزم فيه ما لزم في الذي قد خرج إلى الوجود، فلم يبق منه شيء لم يخرج. ونحن إذا كلمناكم في الحركات الماضية فإنما نكلمكم على ما قد خرج إلى الوجود، فلم يبق منه شيء لم يخرج إليه. وهذا من أوضح الفرق وأقطع للشغب عند من تكبره.

#### مسألة:

فإن قالوا: فكأنكم تقولون إن أهل الجنة لا يوجد نعيمهم، وكذلك أهل النار لا يوجد عذابهم!

#### الجواب.

قيل: إن أردت أن أهل الجنة لا ينعمهم أو إنهم يتمتعون بشيء معدوم فهذا خطأ بأن الله ينعمهم نعيماً دائماً لا انقطاع له. وإن أردت أن نعيمهم الذي وعدوه لا يخرج إلى الوجود حتى يرى خارجاً إليه لم يبق منه شيء لم يوجد كما خرجت الأعمال الماضية والحركات المستبشرة؛ فهذا صحيح؛ لأن الله إنما وعدهم نعيماً لا ينقطع، ولو كان يخرج إلى الوجود حتى يرى موجوداً لم يبق منه شيء لم يوجد كان منقطعاً زائلاً.

(1) وردت في الأصل مقناهي والصواب لغة ما أثبتناه.



فإن قالوا: فإذا لم يخرج نعيمهم إلى الوجود حتى يراه الله موجوداً لم يبق منه شيء لم يوجد؛ لكن لم ينجزهم ما وعدهم، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؛ لأنه إنما وعدهم نعيماً لا ينقطع، وما خرج إلى الوجود على الوصف الذي ذكرنا فهو منقطع بآثد.

#### مسألة.

فإن قال: فإذا زعمتم أن نعيمهم لا يخرج إلى الوجود على الوجه الذي ذكرتم أفقدر الله عليه؟ [20]

#### الجواب:

قيل لهم نعم. وليس كل ما يقدر الله عليه يخرج إلى الوجود حتى يرى موجوداً لم يبق منه شيء لم يوجد؛ لأنه لا يقدر على المتضادات ومحال خروجها إلى الوجود، وأيضاً فإن الله يقدر على ما لا نهاية له ولا حر. هكذا يصح وصفه بالقدرة.

وإذا قال قائل: فلم لا جاز أن يوجد ما لا يقدر عليه حتى لا يبقى منه شيء لم يوجد كان قد صرف الوصف له بالقدرة عن جهته؟ وقول له: هذا لو كان هكذا لم يكن قادراً على ما لا يتدنى.

ويقال لهم: محال قول القائل أنه يقدر أن يخرج ما لا نهاية له إلى الوجود، لأن معنى هذا أنه يقدر أن يجعل ما ليس بمتناه متناهياً، وهذا محال. ونحن لا نطلق عند التحرير أنه يقدر أن يفعل الضدين، ولكنا نقول: إنه يقدر على ما لا نهاية له، كأن يفعل ما يتناهى ثم ما يتناهى ثم كذلك بلا نهاية، كما أننا نقول يقدر على الضدين بأن يفعل أحدهما بدلاً من صاحبه، لا بأن يجمعهما.

ويقال لهم: أنتم تقولون بأن القادر الذي لا يزال قادراً يقدر من الأفعال على ما لا يتناهى ولا آخر له في المستأنف، ولم يخرج في المستأنف منها إلى الوجود إلا ما هو متناه<sup>(1)</sup> له آخر. فنحن قد كفيتم مؤونكم في هذا الباب.

<sup>(1)</sup> وردت في الأصل متناهى والصواب ما أثبتناه.

#### مسألة:

قال الملحدون: إذا أجزئتم أن يكون لها أول، ولا آخر لها، فما أنكرتم أن يكون أفعال لها آخر ولا أول لها؟

#### الجواب:

قال بعض الموحدين: لستنا نزعم أن من الأفعال ماله أول ولا آخر له، بل ما له أول فله آخر؛ لأن الأول والآخر من باب المضاف كالشريك والأب والأخ، فكأنما أحد الشريكين لا يكون شريكاً حتى يكون الآخر شريكه، والأب لا يكون أباً حتى يكون له ابن، والأخ لا يكون أخاً حتى يكون له أخ، فكذلك الأشياء لا يكون لها أول حتى يكون لها آخر، وأيضاً إلا كان لها آخر، ولا يكون لها آخر إلا كان لها أول.

قالوا: والفعل الذي لا يتقدمه فعل ليس بأول لما لا ينتهي من الأفعال لأن ما لا ينتهي لا يخرج إلى الوجود حتى يرى موجوداً لم يبق منه شيء لم يوجد، فلا يجوز ذلك عليه، وإنما هو أول لما يسير المتكلم إلى آخره، ومما يوجد في ألف سنة وألف سنة؛ فإما أن يقال: إنه أول لما لا ينتهي، فذلك محال؛ لأن ما لا ينتهي لا أول له كما أنه لا آخر له.

وكذلك قالوا في أن ما يوجد من ذلك في مائة سنة إنما هو بعض وجزء لما<sup>(1)</sup> يوجد في ألف سنة، ولما يوجد في ألف سنة بعض لما يوجد في ألف ألف سنة، وكذلك أبدأ؛ فإما أن يكون بعضها أوجدوا لما لا كل له وهو الذي لا ينتهي فذلك محال.

قال الملحدون: قد خرجتم هنا وجعلتم لنا طريقاً سهلاً، وهو أننا نقول لكم: فكذلك [21] الذي وقفتم عليه كان في الأفعال كمثل تأخر الأفعال الماضية، بل هو

<sup>(1)</sup> وردت في الأصل ولما وللصواب ما أثبتناه لما يقتضي المعنى.

آخر لما مضى وانقضى في ألف سنة، أو ألف ألف سنة، وأما أن يكون لما لا أول له فذلك محال.

قال لهم أولئك الموحدون لو كنتم قلتم إن الماضي من الأفعال لم يخرج إلى الوجود، أو لم تكونوا إنما تتكلمون على ما لم يبق منه شيء يجب أن يوجد كان الحكم واحداً، ولكنكم مقررون بأن الكلام إذا كان في الماضي فهو في شيء قد خرج إلى الوجود، وإذا كان ذلك كذلك وجب أن يكون له أول وآخر كما زعمنا نحن أن كل ما يخرج إلى الوجود من شيء من الأفعال للمستقبل فله أول وآخر لا بد من ذلك.

ويقال لهم:

صَحَّحُوا أولاً أن ما يخرج إلى الوجود حتى لا يبقى منه شيء يجب أن يخرج أن يكون غير متناهٍ<sup>(1)</sup> أو يجوز ذلك عليه. فإن صح ذلك لكم وجب - لعصري- أن لا يكون له أول وآخر، ولكن دون ذلك خرط القتاد.<sup>(2)</sup>

جواب آخر.

وقالت طائفة أخرى من الموحدين بل قد يجوز أن يكون أشياء لها أول ولا آخر لها، ولا يجوز قياساً على ذلك أن يكون أشياء لها آخر ولا أول لها، لأننا وإياكم قد أجمعنا على أن الاعتذار لا بد له من أول، وقد تم، قد يجوز أن يكون لا آخر له. وكذلك المكافأة لا بد لها من أول ولا آخر لها، وليس يجوز قياساً على ذلك أن يكون اعتذار ومكافأة لهم آخر ولا أول لهما، فكنذلك قلنا: إن الأفعال لا بد لها من أول، وقد يجوز أن يكون لا آخر لها، ولا يجب قياساً على هذا أن توجد أفعال لها أول ولا آخر لها. ثم جعلوا هذا الكلام معارضة فقالوا لهم: إذا جاز أن يوجد اعتذارات لها آخر ولا أول لها، وكذلك المكافأة والمجازاة والندم. قالوا: فهنا قلتم في هذا فهو جواب لكم.

(1) ورئت في الأصل متناهي والصواب لغة ما أُنْتَهَاهُ.

(2) مثل على استحالة الأمر.

وقالوا لهم أيضاً: الفعل لابد أن يتقدمه فاعله كما أن الاعتذار والمكافأة لابد أن يتقدمهما ذنب وفعل، فلذلك جاز أن أفعالاً لها آخر ولا أول لها.

دليل:

قال الموحدون: ومن الدليل على أن الأفعال لابد لها من أول، أن فاعلاً حياً قادراً لو كان لم يزل يفعل على ما يقول مخالفوناً أن يُعد أفعاله ويعوطفها، ولو فعل ذلك ثم سألناه في هذا الوقت لأخبر بعدها، وما نه عدد متناه؛ لأنه قد يجوز أن يُضعف عدده. وليس يقتض مخالفوناً مع أصلهم في القدم أن يحلوا وجود جسم حي قادر، والحي القادر يقدر على ضبط ما يفعله ويحفظه ويتوهم ذلك منه.

قلب:

[22] قال للملحدون لهم: هذا يلزمكم في نعيم أهل الجنة أنهم يقترون على عذ

حركاتهم.

فرق:

قيل لهم أجل ولكنهم لا يصيرون إلى حال تكون حركاتهم التي عدوها<sup>(1)</sup> قد خرجت إلى الوجود، اللهم إلا أن يسألوا عما مضى من حركاتهم الذي في الوقت الذي يسألون فيه، فلمعري إن ذلك متناه محصور، وهو نظير ما قلنا في الماضي من الأفعال التي يدعيها الملحدون.

دليل.

قال الموحدون: ومن الدليل على أن الأفعال الماضية لها أول، وأنها متناهية أنها وجدت، وفيها حركات وسكون، واجتماع وتفراق، فليس تغلو الحركات من أن تكون متناهية أو غير متناهية؛ فإن كانت متناهية بالسكون؛ إما أن يكون مثلها في العدد أو دونها، أو أكثر بقدر معلوم. وكيف كان ذلك فهو أيضاً متناه. والمتناهي إذا جمع بينهما كانا متناهيين. فإن قال الخصوم: إن الحركات غير متناهية،

<sup>(1)</sup> في الأصل عندها والمعنى يقتضي ما أثبتناه.

والسكون غير متناه؛ قيل لهم: فليس تخلو الحركات إلا<sup>(1)</sup> جمعت إلى السكون أن تكون أكثر عدداً من الحركات مفردة، وما وجد شيء أكثر منه فهو متناه، ولا بد من أحد هذين الوجهين فهما جميعاً يوجبان التناهي.

فكتب:

قال الملحدون: قد يلزمكم في نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار. ثم ساقوا الكلام على نحو ما سألهم الموحدون في الحركة والسكون.

فرق:

قال الموحدون: وليس تخلون في هذه المعارضة من أن تكونوا تعارضوننا<sup>(2)</sup> بما يوجد من عذاب أهل النار ونعيم أهل الجنة، وما يجوز أن يوجد، وبما لا ينقطع ولا يجب، ولا يتوهم إلا أن يخرجوا من الوجود حتى يرى موجوداً لم يبق منه شيء، فإن كنتم تسألوننا<sup>(3)</sup> عما يوجد أو يتوهم وجوده حتى لا يكون قد بقي منه شيء وهو حركاتهم في ألف سنة، وفي مثل هذا أضعافاً مضاعفة، فلعمرى إله متناه مثل الذي ألزمتكم به بتناهي ما مضى من حركات الفلك ومكونه. وإن كنتم تسألون عما لا ينقطع ولا يبيد فقد أعلمناكم أنه لا يتوهم خروجه إلى الوجود حتى يرى موجوداً لم يبق منه شيء. لم يوجد، وما كان هذا سبيله قال قول بأنه يضم إلى غيره، وهو أكثر أو غيره محال لا معنى له، وهو الفرق بيننا وبينكم.

قال الملحدون: فإننا نجيبكم بمثل هذا فنقول: إن كنتم تسألون عن حركات الفلك، وعن ما مضى من الأفعال في ألف سنة ومثلها أضعافاً مضاعفة فهو متناه، وإن كنتم تسألون عما لا أول له فسرّ لكم متناه.

(1) في الأصل: إذ

(2) في الأصل: تعارضوننا.

(3) في الأصل: تسألوننا.

قيل لهم: هذا لا يجوز لكم [23] أن تجيبوا به وتقتصروا عليه؛ لأنه فيه خالفناكم، ولو كنا سلمنا لكم من الأفعال ما لا أول له ما كلمناكم بما سمعتم. ونحن لو أنكم موافقون على أن منها ما لا آخر له ما اقتصرنا على أن نقول: ما لا آخر له لا يكون أكثر مما له آخر، فثبتوا أولاً لأفعالاً لا أول لها، فاجعلوه<sup>(1)</sup> أصلاً.

فإن قالوا: قد يرد المسئول فرعه إلى أصله.

قلنا: ذلك إذا سلم له الأصل، وعلم في الفرع بعد تسليمه، وأما إذا كان إنما يسأل لإفساد الأصل ولم يسلم له على وجه من الوجوه؛ فذلك غير جائز له.

ويقال لهم: إذا كان وجود ما لا أول له من الأفعال جائزاً ولم يفسد خروجه إلى الوجود؛ فلم لا جاز وجود ما لا آخر<sup>(2)</sup> له وما تكررت أن يكون من المستأنف من الأفعال ما يخرج إلى الوجود ولا آخر له؟

فإن قالوا: خروجه إلى الوجود يوجب أن له آخراً قلنا لهم: فهذا ذلكم ذلك على أن خروج الماضي إلى الوجود يوجب أن له أولاً، فإن كان ذلك لا يعتبر في إثبات أول الأفعال فكذا لا يعتبر في إثبات آخرها. فإن قالوا ما يخرج إلى الوجود في المستأنف له أول فواجب أن يكون له آخر.

قلنا: ولم أوجبتم ذلك؟ أو ليس قد زعمتم أن الماضي قد خرج إلى الوجود في المستأنف آخراً؛ لأن له أولاً، فأوجبوا لما قد خرج من الماضي إلى الوجود أولاً؛ لأن له آخراً. هذا ما لا تجدون فيه فرقاً حتى يلج الجمل في سم الخياط.

دليل:

قال الموحدون: ومما يدل على أن للأفعال أولاً، وأن الأمر لو كان على خلاف ذلك لما كان يوجد طائران لم يرَ إلا يطيران غير أن أحدهما أبداً طيراً من

(1) في الأصل جعلوه.

(2) في الأصل خر والصواب ما أثبتناه.

لآخر بمقدار من البطء يوجب تأخره عنه في كل يوم ذراعاً. فإذا نحن قصصنا إلى مقدار ما بينهما من المسافة مما سبق به أحدهم صاحبه؛ وجنناها متناهية، لا يجوز ولا يتوهم غير ذلك؛ لأن لها طريقين هما: موقع الطائرین، وإذا كانت هذه المسافة متناهية، ثم حسبنا ذراعها علمنا أنهما طارا مدى أيام عددها عدد ذلك الذرعان. وهذا يوجب أن لطائرهما أولاً وأولاً فقد يكون يجب أن يكون لهذه المسافة نهاية، وأن لا يوجد لها طرفان، أو يكون ذراعها لانهاية لها، وهذا محال لا يصلح، بل يدرك فسادة بالحس.

## دليل على تناهي العالم

قال الموحدون: ومما يدل على<sup>(1)</sup> حدث العالم تناهيه؛ لأن كل متناه قد يتوهم مثله على ما قلنا، وما يتوهم مثله في المقدار فهو متناه؛ لنقصاته عن مثله

قالوا: ومما يدل على أنه متناه: أنه لو لم يكن كذلك لجاز أن نجد مقبلاً إلينا لم يزل [24] يقطع العالم، ولو جاز ذلك لجاز أن يرجع يقطع ما قطع، ولو فعل لكان ما قطعه متناهياً لا محالة، ومحال أن يكون ما لا يتناهى متناهياً، فصيح بذلك أنه محال قول القائل أن القاطع لم يرل يفصع العالم، وإذا استحال ذلك فإما استحال لأن العالم متناه، ولو كان غير متناه لجاز أن يكون لم يزل يقطع، وأن لا يزل يقطع.

دليل آخر:

قال: ومما يدل على تناهيه: أن رجلين لو تقدم أحدهما صاحبه بمقدار فرسخ، ثم أحذا يقطعان لكان ما يحتاج أحدهما إلى أن يقطعه من المسافات والفراسخ الموجودة أقل مما بقي على الآخر بمقدار فرسخ لا شك، وإلا فكأنهما إذا وجدا لم يتقدم أحدهما صاحبه بشيء، والمشاهدة تقتضي بخلاف ذلك.

فكسب: قال الملحدون: هذا يرجع عليكم في نعيم أهل الجنة، وهو أن رجلين أدخل أحدهما الجنة قيل صاحبه بسنة، كان ما يتنعم به الذي أدخل أخيراً أقل مما تنعم به الذي أدخل قبله بسنة.

فرق:

قال لهم الموحدون: الفرق بيننا وبينكم ما قد ذكرناه قبل هذا المكان، وهو أننا أشرنا إلى موجود من الفراسخ والمسافات لم يبق منه شيء ينتظر وجوده فكان الكلام بالأقل والأكثر جائزاً سائغاً، ونعيم أهل الجنة لا يخرج إلى الوجود حتى لا

(1) لم ترد "على" في الأصل والمعنى يقتضي إضافتها.



يبقى منه شيء يُنتظر وجوده، ولايتوهم ذلك منه؛ فكل الكلام عليه بذلك محسلاً لا وجه له، اللهم إلا أن تريدوا ما يخرج إلى الوجود فيوقف عند آخره، فإن أردتم ذلك فلعمرى إن ما يتوهم به أحد الرجلين منه أقل مما يتوهم به الآخر.

مسألة: قال الملحدون: إنكم قد اعتمدتم الوجود اعتماداً من لا يرى أنه مخالف فيه، فما أنكرتم أن تكون المسافات والفراسخ وإن كانت موجودة؛ فلن يجوز أن نتكلم عليها بالأقل والأكثر إذا كانت لا تنتهي، كما أن النعيم لا يجوز عليه ذلك إذا كان لا ينتهي<sup>(1)</sup>.

الجواب:

قيل لهم: الفرق بين ذلك الذي يدل على أن ما اعتدناه صحيح هو أن النعيم كما أنه لا ينتهي فلا يخرج إلى الوجود حتى لا يبقى منه شيء يُنتظر، ولا يفرح منه، فلم نكره القول بأنه أكثر من غيره أو أقل، أو أن غيره أكثر منه أو أقل وجه صحيح، وأنتم إن ادعيت أن المسافات لا نهاية لها فأنكم تقولون إنها موجودة لا ينتظر وجود شيء منها، فليس لكم أن تحيلوا ذلك بقولكم: إنها لا تنتهي دون أن تجيزوه بقولكم [25] إنها موجودة لم يبق منها شيء يُنتظر وجوده. وأنه لا يقال لكم وما في قولكم إنها لا تنتهي ما يحيل للتكلم عليها، ثم ذكرناه وأنتم مقررون بأنها موجودة لا ينتظر وجود شيء منها لم يوجد عند الإشارة إليه، وما جعل إحالة ذلك عليها بأنها لا تنتهي أحق وأولى من إجازته فيها أنها موجودة ولم يبق منها شيء يُنتظر وجوده.

معارضة:

قال الملحدون: فإننا نقول لكم: وما جعل إحالة ذلك في النعيم بقولكم إنه لا يخرج إلى الوجود، وإنه لا ينتهي أولى وأحق من إجازته عليه بقولكم إنه معلوم مقدور عليه.

---

(1) في الأصل كانت لا تنهي والصواب ما أثبتناه

فرق:

فيل لهم: هذا أمر توافقوننا عليه، وذلك أنكم لا تتفعون أن يكون فاعل لا يزال قادراً ولا يزال يفعل. ثم لا يجب إذا كان أفعاله مقدوراً عليها أن يكون التكلم عليها بالأكل والأكثر جائزاً، إذا كان لا يتناهى وما لا يتناهى لا يكون أكثر مما لا يتناهى، ولا أقل منه. ولا تتكرون أيضاً أن تكونوا قد علمتم أن حركات الفلك لا تتناهى في المستأنف، وأنها لا تخرج إلى الوجود فتري موجودة لم يبق منها شيء ينتظر وجوده. فمعارضتكم ساقطة من هذا الوجه.

وبعد:

فإن المعلوم يعلم على حقيقة؛ فلما كانت الحركات<sup>(1)</sup> في المستأنف لا نهاية لها وغير جائز أن ترى موجودة لم يبق منها شيء ينتظر وجوده؛ علمت كذلك كما جاز أن يعلم ما لا يتناهى، فكذلك صح أن يعلم ما لا يجوز فيه الأقل والأكثر. وكما أن كل موجود من الأفعال فقد فرغ منه ولا يجب أن يكون كلما علم أو قدر عليه فقد فرغ منه، فكذلك كلما وجد فقد جاز عليه الإضافة إلى غيره بذكر الأقل والأكثر، ولا يجب أن يكون كلما علم أو قدر عليه فقد جاز عليه ذلك.

ثم يقال لهم: إنكم قد أوقفتمونا على ما لا آخر له من الأفعال التي تحدث في المستأنف، فقد تجوز أن تكون معلومة ومعنومة، ومحال إضافة ما لا يتناهى إلى ما لا يتناهى بذكر الأقل والأكثر، لوقيل لكم ما يكون من حركات الفلك أكثر، وما يكون من سكنون الأرض لأحلتكم ذلك فليس يخلو إحالتكم له من؛ أن يكون أنه لا يتناهى لا يخرج من الوجود أولهما جميعاً؛ فإن كنت العلة في إحالة ذلك الأمرين جميعاً من أنه لا يتناهى ولا يخرج إلى الوجود وجب إجازته فيما سألناكم عنه مما قد خرج إلى الوجود، وإن كان لا يتناهى عنكم؛ لأن العلة هي أن يجتمع الوصفان، وإذا انفرد أحدهما لم يكن علة، وإن كانت العلة فيه أنه لا يخرج إلى الوجود قط؛

(1) في الأصل حكمت وهو خطأ إملائي والصواب ما أثبتناه.

فواجب أن تحيلوا في كل ما أقررتم أنه قد خرج إلى الوجود، وإن كانت العلة فيه أنه لا يتناهى فقط أعيد عليكم الكلام الماصي، وقيل لكم: ولم زعمتم ذلك؟ وما في قولكم إنه لا يتناهى مما يحيل ذلك [26] وهو خارج للوجود، وما جعل في قولكم إنه لا يتناهى أولى بإحاطته من قولكم إنه موجود بإجازته، فإذا لم تجدوا فرقاً صحح ما قلنا والله المنة.

قال الملحدون: فإن منا من يقول إن ما لا يتناهى يكون أكثر مما يتناهى وأقل منه، وإن ما لا يتناهى يكون له كل.

قيل لهم: هذا قول لم يُعرف لكم، ولم يُسمع من أوائلكم، وإنما هو قول رجل أحدثه من أهل هذا الزمان، وليس شيء أهور من أن يكون بد، ضغطته الحجة اخترع قولاً، واقتحم شناعة ومُحالاً. ولكن ذلك يكون أصر على فاعله من الحجة التي لزمته لخصمه؛ لأنه يحسن من نفسه بفتح ما صنع، ويأبى دافع بما لا دافع فيه، ولا يصير إلى شيء مما هرب منه.

ثم يقال لهم: لو اقتصربا على البداهة في إفساد ما يدعيه هذا الرجل لكان كافياً معيناً، ولكننا نقول له: إذا ما لا يتناهى يجوز أن يكون أقل مما يتناهى، أو أكثر منه أو مثله؛ فما تتكبرون أن يكون مما يتناهى ما ليس بأقل مما لا يتناهى يكون له كل؟ فما أنكرت أن يكون ما يتناهى ما لا كل له، فمهما فسد به هذا قُلب عليه في إفساده ما أجاره.

دليل:

قال الموحدون لكثير من الملحدين: أنتم مقرون بأن كل جسم مركب من طبائع أربع ممزوجة: حر، وبارد، ورطب، ويابس، وأن هذه الطبائع لا يقوم كل واحدة منها على الاغتراد، ولا يتوهم ذلك عليه، فإذا كانت هذه الطبائع متكسرة متضادة؛ بعضها صاعدة وبعضها يذهب سقلاً، وبعضها يفسد بعضاً، وينافيه وينافره على قدر العلة؛ فقد وجب أن قاهراً قهرها على الاجتماع، وكانت لا توجد قسط متباعدة، فقد صحح أنه أحدثها؛ لأنه لو لم يكن أحدثها كان إنما جمعها بعد أن كانت متفرقة، وهذا محال عنكم.

طعن:

قال الملحدون: ليس يجب أن يقهرها قاهر على الاجتماع؛ لأنها لم تمتزج على النحو الذي تحسبون بل امتزجت على الوجه الذي نصف؛ وهو أن الرطب الحار مزج اليابس من جهة الحر، ومزج الرطب البارد من جهة الرطوبة، والحار اليابس مزج اليابس البارد من جهة اليابس، ومزج الحار للرطوبة من جهة الحر، واليابس البارد مزج البارد الرطب من جهة البارد، ومزج اليابس الحار من جهة اليابس، والبارد<sup>(1)</sup> للرطب مزج الرطب الحار<sup>[27]</sup> من جهة الرطوبة، ومزج البارد اليابس من جهة البرودة، وهذه صورة ذلك.

قال لهم الموحدون: إنه ليس ينبغي لنا ولكم أن نقبل إلا ما نفعل، ولا يجب أن نعبر بالعبارة وموافقة الصورة لها، وليس يخلو ما رتبتم ونزلتم من أن تكونوا أردتم أن لليابس فاصل بين الحر والبرد، وأن بين مكان البود ومكان الحر حراً، وكذلك البود فاصل بين الرطوبة واليبوسة، وكذلك الرطوبة حائلة بين الحر والبرد، فإن كنتم هذا أردتم فليس هذا بامتزاج، بل هو الانفصال الذي أنكرتموه، وإن كان الامتزاج صحيحاً فالتعلق بما تطقت به لا معنى له. ولما نبأني من أي الجهات امتزجت الطبائع إذا كانت مختزجة غير متباينة، وإنما عبّرنا مرة بالرطب واليابس، ومرة بالرطوبة واليبوسة؛ لأن الرطوبة هي الرطب عند أكثرهم، وكذلك الجوهر الحار، وكذلك سائر الطبائع. وإذا أردت أبقاك الله أن تجوز الألفاظ أمكنك ذلك.

ويقال لهم: إن كان اجتماع هذه المتضادات على ما رتبتم ممكناً، ولم تكن نحتاج في ذلك إلى قاهر وممسك بالعرش أثبتنا منها على هذه الجهة، أو أرونا ذلك. فإن أمكن من هذا بخير قاهر ولا صانع فهو لصانع وقاهر أمكن أو أجود<sup>(2)</sup>.

(1) في الأصل البود.

(2) في الأصل امكنوا وأجود، وربما ما قدرناه صحيح.

## مسألة في الدلالة على إثبات الأعراض وإثبات هدها

قال بعض الملحدين للموحدين: إنكم أحججتم في حَديثِ الجواهر تحدثت  
الأعراض، ونحن لا نقر بوجود الأعراض، فما حججكم علينا؟

قال الموحدون: لعل الدليل على حَديثِ الأعراض؛ أن العلم بأن الجواهر  
لاتخلو من أن تكون متفرقة أو مجتمعة من أوائل العلوم، وما هو قائم في النفس  
والبداهة، وكذلك العلم أن كل مجتمع فقد يجوز أن يفترق، وكل مفترق فقد يتوهم أن  
يجتمع، ومن خالف في هذا لم يكن في متناظرته وجه. وإذا كان هذا هكذا ثم وجدنا  
جواهر مجتمعة فلن تخلو؛ من أن تكون مجتمعة بأنفسها، أو بغيرها؛ فإن كانت  
مجتمعة بأنفسها لم يجوز [28] أن توجد مفترقة هذا من أنفسها، وقد قلنا إن كل  
مجتمع فقد يجوز أن يفترق. وإن كانت مجتمعة بغيرها فلن يخلو ذلك المعنى من أن  
يكون جوهرًا فهو مما يجوز أن يجمع ويفرق، وهذا يوجب له غيرًا آخر، ثم كذلك  
بلا نهاية. وهذا محال ولو عرضاً فهو ما قلنا.

من الدليل على ذلك أيضاً: أنا نجد الجوهر<sup>(1)</sup> متحركاً، ثم نجده ساكناً من  
غير حاجة به إلى أن يحدث لذلك عينه، أو يعدم، فلو لا أن حادثاً حدث ما تغير  
حكمه. وإذا كان لا بد من حادث؛ فلن يخلو ذلك الحادث من أن يكون جوهرًا أو  
عرضاً؛ فإن كان جوهرًا أوجب له غيراً آخر إلى ما لا نهاية له، وهذا محال. وإن  
كان عرضاً فهو ما قلنا.

قالوا: أولو جاز أن يكون الشيء موجوداً غير متحرك، ثم تحرك من غير  
حركة له هي غيره؛ لجاز أن يكون غير واجب لم يهب، ولا يكون هناك هبة، وأن  
يكون غير مصوت لم يصوت، ولا يكون هناك صوت، وأن يكون غير والد ثم ولد،

(1) في الأصل الجواهر والصواب ما أثبتناه.

ولا يكون هناك ولد. وهذا لا يقول به الملحدون، بل يقولون: لا بد في هذا كله من هبة هي غير الواهب، وصوت غير المُصَوِّت، وولد غير الوالد؛ فيقال لهم في المجتمع والمفترق والفاعل مثل ذلك.

مسألة:

قال الملحدون: أنتم تزعمون أن العرض كان بعد أن لم يكن، وأن الافتراق وجد بعد أن كان معدوماً وعُتِمَ بعد أن كان موجوداً، والجسم لم يكن مُعاداً ثم أعيد، ولم يكن فانيًاً ثم فني، ولم يزل الله قبل الخليفة، وليس يجوز اليوم أن يقال إنه قبل خلقه، ثم لا تثبتون للحركة حدثاً ولا للافتراق وجوداً ولا عدماً، ولا للجسم إعادة فما أنكرتم أن يتحرك الجسم بعد أن لم يكن متحركاً ويجتمع بعد أن كان متفرقاً ثم لا يجب بذلك أن تكون هناك حركة أو اجتماع هما غيره؟

جواب:

قال الموحدون: إن الحركة والافتراق لم يكونا<sup>(1)</sup> وهما معدومان موجودان<sup>(2)</sup> فيجب بذلك وجود غير لهما من أجله حدثتا ووجدتا<sup>(3)</sup> وقد أحدثا أنفسهما فاغتنبنا عن حانت غيرهما. وكذلك الجسم حين أعيد حدثت نفسه ولم يكن يجوز أن يعاد من غير أن يحدث نفسه، فأغنت في تعيين الحكم عن حادث غيرها، وإذا فني فقد عذم نفسه لا يجوز غير ذلك، والمتحرك بعد أن لم يكن متحركاً، والمفترق بعد أن كان مجتمعاً لم يحدثا، ولم يعد ما يوجب أن يكون هناك حانت له بغير حكمهما.

وكذلك يقال: لهم في قولهم، لم يزل الله قبل خلقه، وليس يجوز اليوم أن يقال إنه قبل خلقه، وقولهم لم يزل الله عالماً لأنه سيوجد الدنيا وهو اليوم عالم بأنه قد أوجدها:

(1) في الأصل يكونوا وتقتضي الكلام ما أثبتناه.

(2) ورد في الأصل معنويتين موجودتين والصواب لغة ما أثبتناه.

(3) في الأصل وحدثتا ووجد ومقتضى الكلام ما أثبتناه.

إننا قد أثبتنا على حال حادثاً له بغير الوصف، وهو الخلق الحادث بعد أن لم يكن، والمعلوم الموجود بعد أن لم يكن موجوداً، فقد يجب عليكم أن تثبتوا في المتحرك والمجتمع والمفترق حادثاً، وإلا فقد وجب الفرق.[29]

معارضة:

ثم عارضوهم فقالوا: إذا زعمتم أن شيئاً يتحرك بعد أن لم يكن متحركاً، ويفترق بعد أن كان مجتمعاً، ويغضب بعد أن كان راضياً لا شيء حدث قياساً على ما ذكرتم، وإلا فإن فرقكم هو فرقنا.

دليل:

قال الموحدون: ولو كان من دخل البيت بعد أن دخله لم يحدث شيء سواء كان من عرف البيت وعرف الداخل فقد عرف أنه في البيت، لأن الدخول عند الحصر ليس شيئاً غير الداخل، وغير البيت فلما كان قد عرف الداخل في البيت، ويعرف البيت من لا يعرف أنه قد دخل البيت، علمنا أن هناك شيئاً غير البيت، وغير الذي دخله، من جهته يقع العلم بأنه قد دخل البيت.

مسألة:

قال الملحدون: لو كان للمتحرك حركة هي غيره لكانت لا تخلو من أن توجد في المكان الأول أو في المكان الثاني، وكلا الأمرين محال، لأنها إن وجدت في الأول وجب أن يكون متحركاً غير المكان من لم يفارقه، وإن وجدت في الثاني فما يصنع بها وقد وجد الجسم في الثاني؟

الجواب:

قال الموحدون: الحركة توجد في الثاني عن الأول. وأما قولكم ما يصنع بها وبوجودها في الثاني وقد وجد الجسم فيه؟ فإن كون الجسم في الثاني ليس شيئاً غير الحركة عن الأول أليته.

وقولكم وما يصنع به محال.

وبعد؛ فإن فسد بهذا أن توجد حركة غير المتحرك فسد أن يكون الجسم يتحرك رأساً؛ لأنه لا يخلو من أن يكون متحركاً في المكان الأول أو في الثاني، فإن كان يتحرك في الأول فكيف يكون متحركاً عنه وهو فيه، وإن كان إنما يتحرك في الثاني فما يصنع بأن يتحرك إليه وقد وجد فيه؟!

مسألة:

قال الملحدون: هـوا الأعراض قد ثبت وجودها، ما الدليل على حثها وليس كل موجود حادثاً<sup>(1)</sup>؟

جواب ودليل:

قال الموحدون: الدليل على ذلك؛ أنا نجد الجواهر مجتمعة، ثم نجدها مفترقة، ونجدها متحركة، ثم نجدها ساكنة، فإن لم نجدها كذلك فهو جائز عليها، وقد ثبت أنها متحركة بحركة، وساكنة بسكون، ومجامعة باجتماع، فليس يخلو اجتماعها بعد أن كانت مفترقة من أن تكون كان موجوداً فيها، أو كان موجوداً في غيرها، وانتقل إليها، وحدث بعد أن لم يكن؛ فإن كان موجوداً فيها إذا كانت مفترقة، فالافتراق الموجود فيها أولى من أن تكون مجتمعة بالاجتماع الموجود فيها. فإن قالوا: كان الاجتماع كامناً فيها، ثم ظهر؛ فالظهور لا يجوز على الأعراض، وإنما تكمن الأجسام بعضها في بعض، وأيضاً فإن كانت كاملة ثم ظهرت؛ فظهورها حادث، أو يكون ظهورها أيضاً كامناً فظهر، فيصير الأمر إلى ما [30] لا نهاية له، أو يكون الاجتماع؛ كان موجوداً في غيرها، وانتقل إليها.

وهذا لا يجوز لوجوه:

لحدها: أن الانتقال لا يجوز على الأعراض.

والثاني: أن المنتقل لا ينتقل إلا بانتقال إذا لم يكن منتقلاً ثم انتقل، وهو موجود في الحالين. وهذا لا يجوز على العرض.

---

(1) وردت في الأصل حادث والصواب لغة ما أبتناه



والثالث: أنه وإن انتقل بانتقال، والانتقال حادث، أو يكون الانتقال أيضاً كان موجوداً في مكان آخر، فانتقل، وهذا يصير إلى ما لا نهاية له.

والرابع: إنما يكون الاجتماع للجميع بعينه وذاته لاشيء غيره بجور أن يزيله، وكذلك الحركة والافتراق والسكون وجميع الأعراض؛ فلن يجوز أن يكون مرة اجتماعاً لهذا، ومرة اجتماعاً لهذا.

والخامس: أن الأعراض لا تبقى فيوجد مرة لهذا، ومرة لغيره. وإذا بطل الاجتماع الموجود في الجواهر إذا اجتمعت؛ كان موجوداً فيها وكان موجوداً في غيرها، فانتقل فيها، فقد صح أنه حادث لم يكن، ثم كان.

مسألة:

قال بعض الملحنيين: إنكم جعلتم أصل دليلكم على الحدث أن الجواهر لا تخلو من الأعراض، وأن الأعراض محدثة، وتحن نفر بأن الأعراض محدثة، إلا أنا نزع أن جوهرًا قديمًا لم يزل خاليًا من الأعراض، ثم حدثت الأعراض منه فحدث هذا العالم. فما تتكروون من ذلك؟

الجواب:

قال الموحدون: ليس يخلو ذلك الجوهر من أن يكون أعظم من جواهر هذا العالم، أو مثله، أو يكون أصغر منه، أو يكون جزءاً لا يتجزأ. وأنى ذلك كان؛ فقد وجب فيه وجود عرض؛ لأن الكبير والصغير عرضان. وعلى أنه إن كان أصغر مقدراً منه فلن يخلو من أحد وجهين؛ إما أن يكون جزءاً أو جسمًا؛ فإن كان جزءاً لا يتجزأ فإن الفاصل عنه يومنا هذا يجب أن يكون محدثاً لا من شيء، لأن الصغير لا يكون كبيراً إلا بزيادة، والزيادة حادثه، وإن كان جسمًا يتجزأ فقد وجب أن فيه أعراضاً؛ إما افتراقاً أو اجتماعاً، وما كان كذلك فهو محدث.

قال الملحنون: بل لم يكن ذلك الجوهر جسمًا كبيراً ولا صغيراً، ولا جزءاً لا يتجزأ، ولا موصوفاً بشيء من الصفات، ثم وصف بها بحدوث الأعراض.

قيل لهم: أهون من هذا أن يقول قائل: إن العالم مُحدث لا مُحدث له، ومصنوع لا صانع له، ومُنْتَبَر لا مدبر له، فليس وجود مصنوع لا صانع له، وكتاب لا كاتب له، ودار مبنية لا باني لها يبعد في الوهم والعقل من جوهر ليس بجسم يتجزأ ولا جزء لا يتجزأ

مسألة:

ثم قال لهم الموحدون: ليس يخلو ذلك الجوهر من أن يكون لم يزل ممتنعاً من الأعراض [31] ولم يزل غير ممتنع منها، فواجب أن يكون هو لم يزل ممتنعاً من القدم؛ إذ لم يزل غير مستمتع مما هو ممتنع من القدم، وأن تكون هي غير ممتعة من القدم؛ إذ كان القديم لم يزل غير ممتنع منها، وإن كان لم يزل ممتنعاً منها؛ فواجب أن لا يزال ذلك، وكذلك؛ لأن ما لم يزل مستحقاً لصفة من الصفات وحقيقة من الحقائق لا يتغير عنه.

قلب:

قال الملحدون: هذا راجع عليكم؛ لأنه نقول لكم: ليس يخلو القديم المُحدث عندكم للعالم من أن يكون لم يزل ممتنعاً من الفعل، ويكون غير ممتنع منه. فإن كان لم يزل غير ممتنع مضى هو من القدم، أو يكون الفعل غير ممتنع من القدم إذا كان القدم لم يزل غير ممتنع منه، وإن كان لم يزل ممتنعاً من الفعل فواجب أن لا يزال كذلك بمثل ما ذكرتم.

فرق:

قال الموحدون: بل نقول إنه لم يزل غير ممتنع منه أن يفعل، ثم لا يجب ذلك علينا ما أوجبناه عليكم؛ لأن نفس قولنا إنه لم يزل غير ممتنع منه أن يفعل بوجب تقدمه للفعل من قيل أن الفاعل متقدم لفعله، وهو كقولنا إنه لم يزل قبل فعله. وأنتم إذا قلتم إن الجوهر غير ممتنع من العرض فليس تذهبون إلى أنه لم يزل غير ممتنع من أن يفعله، فيجب بذلك تقدمه له، فوجب عليكم أحد الأمرين: وهو أن يكون الجوهر ممتنعاً من القدم، وأن يكون العرض غير ممتنع من القدم.

ومثل هذا قول قائل: إن عبد الله منذ دخل الدار جائز كون زيد معه فيها، وقول آخر إن عبد الله منذ دخل الدار جائز أن يبعث إلى زيد منها رسلاً فيدعوه إليها، فالأول يجب عليه تجويز وجود زيد مع عبد الله أول ما وجد فيها، وإحالة وجوده فيها، متى استحال وجود زيد معه فيها والآخر لا يلزمه ذلك لأنه لا بد من حال عبد الله فيها في الدار، ثم يكون دعاؤه لزيد منها إليها بعد ذلك؛ لأنه لا يجوز أن يدعوه منها إلى أن يكون معه فيها وهو لم يزل معه فيها. ولهذا نظائر كثيرة متى طلبتها وجدتها إن شاء الله تعالى.

#### مسألة:

قال بعض الملحدين: إنا لا ننكر أن تحدث الأجسام، ولكن ليس على ما تتوهمون، وإنما معنى ذلك الاستحالة وهو أن يحدث نازك من نار بل هو استحالة نار، فتكون النار محدثة على معنى أنها حدثت لا من فاء ولا على معنى أنها لم تكن [32] قبل ذلك ناراً، وإنما كانت شيئاً آخر. فأما أن يحدث شيء لا من شيء فإن ذلك لا يتصور في الوهم.

#### الجواب:

قال الموحدون: إن كنتم إنما أنكرتم الحدوث على نحو ما نذهب إليه نحن لا يتصور في الوهم؛ فالقديم أيضاً ليس يتصور في الوهم، فينبغي أن تذكروه.

وبعد؛ فليس هذا مما يصح أو يفسد يتصوره في الوهم، بل إنما يصح بالدليل لا ما يصح من طريق للتصور في الوهم هو ما يدرك بالحمس. والقديم أو الحدث ليس طريقيهما هذا الطريق. قال: والحدث إن كان صحيحاً في الحقيقة دون المجاز فهو ما نذهب من أنه لم يكن على وجه من الوجوه ثم كان. فأما الاستحالة فليس الحادث عندها شيء هو غير الجوهر. فأما الجوهر فقد تم. وإنما قيل إنه حدث على الاستعارة، وتعلقه بالحوادث في الحقيقة التي هي الأعراض.

ولو جاز لقاتل أن يقول: إن الحادث في الحقيقة هو ما استحال أو ما قطع من أصل لجر لآخر أن يقول: إن القديم في الحقيقة هو ما بعد عهد وجوده، فقد قيل لهم: هذا قديم كما قيل لذلك مُحدث، وإلا فإن كان القديم هو ما لم يزل موجوداً، أو لم يكن معدوماً على وجه من الوجوه؛ فالمحدث هو الذي حُكِّت بعد أن لم يكن له وجود على وجه من الوجوه. ولو جاز أيضاً أن نقول إن المحدث في الحقيقة هو ما استحال على أصل أو ما فصل منه، وإن كانت عينه لم تزل موجودة، لجاز لآخر أن يقول إن القديم: هو ما لم يستحل قط، ولم يفصل من شيء وإن كان موجوداً بعد أن لم يكن على وجه من الوجوه.

استدلال:

قال الملحدون: ما الدليل على صحة قولنا في قديم العالم أن متوهماً لو توهمه موجوداً قبل هذا الحال لكان ذلك شائعاً صحيحاً ثم لو توهم موجوداً قبل ذلك لكان أيضاً ذلك صحيحاً، ثم كذلك أبداً وليس يصير إلى حال يمتنع في لوهم أن يكون موجوداً؟ ولما كان هذا هكذا كان القديم موهوماً غير فاسد ولا مستحيل.

نقض:

قال الموحدون: إن كان هذا هكذا فيجب أن يكون إذا رأينا داراً مبنية، أو شياً قاعداً على هيئة أن لا ننكر أن تكون بمنزل كذلك؛ لأننا نصير إلى حال من الأحوال الساقفة يمتنع أو يتوهم وجوده فيها على حالته التي وجدناه عليها. فإن أجزتم ذلك ولم تحيلوه تركتم أصولكم وكابرتم، وإن أحلتموه أفسدتم دليلكم.

استدلال:

قال بعض الملحدين: لو كان العالم مُحدثاً كان لا بد له من مُحدث، ولو كان له مُحدث لم يخل من أن يكون أحدثه لعلة أو لغير علة، فإن كان أحدثه لعلة والعللة لا تغلو من أن تكون مُحدثة أو قديمة؛ فإن كانت قديمة فقد صح قدم شيء غير الفاعل، وإن كانت مُحدثة وجب فيها ما وجب في المعلوم، ثم كذلك أبداً بلا نهاية.

وهذا محال. وإن أحدثه لا لعله فهو [33] متعجر وغير حكيم، والمتعجرف السفيف  
عندكم لا يكون قديماً.

نقض:

قال لهم الموحدون: ليس يخلو من أن تكونوا أردتم علة موجبة، أو العرض  
الذي يقال له علة. فإن كنتم أردتم علة موجبة، فالمختار لا يفعله لعله موجبة، فكأنكم  
إنما تقولون لا بد من أن يكون المختار غير مختار، وهذا محال. وإن أردتم الغرض  
فما أحدث الله العالم إلا لغرض، وهو ما أراد من يقع حلقة.

مسألة:

قال الملحدون: إنكم لم تروا للطبائع الموات تُصَوِّر مثل هذا الإنسان، وتبدعه  
وتحكم صنعه، وتحدث ما فيه من الفعل، وبالقوة والسمع والبصر، فكذلك لم تروا  
حياً قادراً فعل إنساناً، ولا فعل حياة ولا قدرة، فإن أنكرتم فعل الطبائع لأنكم لم  
تشاهدوه فأذكروا أن يفعل فاعل إنساناً، ويصوره؛ لأنكم لم تشاهدوا ذلك.

جواب:

قيل لهم: ولا سواء، نحن وإن كنا لم نشاهد حياً فعل إنساناً، وقد شاهدنا حياً  
قادراً فعل إنساناً فقد شاهدنا حياً قادراً فعل أشياء وابتدعها، فقلنا ذلك على أنه يجوز  
أن يكون في الغائب فاعل قادر يفعل إنساناً، وأوجب ذلك ما في الإنسان من أهاد  
للصنعة والحدث، وأن للمُحدث لا بد له من مُحدث. ونحن وأنتم جميعاً لم تشاهد  
الطبائع فعلت شيئاً بثة؛ لا إنساناً ولا غيره.

فإن قالوا: بل قد شاهدنا ذلك.

قلنا هذه دعوى، وإنما سألتكم عن هذه المسألة على التسليم منكم لأن ذلك لم  
يشاهد.

فإن قالوا: الدليل على أن الطبائع تفعل قول الناس جميعاً: أحرقت النار، ويرد  
النَّعِيم، والحسد.

قيل لهم: قد قال الناس مع هذا: فلان أحرق هذا الكتاب بالنار، وبرّد هذا الماء بالثلج؛ فقد أضاهوا الإحراق إلى المحرق دون النار، والتبريد إلى المبرّد دون الثلج، وقد قالوا أيضا: أتعبه المشي وأهلكته الحمى.

ويقال: ليس قد أخطئتم أن تكون الطبائع تختار، وأجزتم ذلك للحى القادر دونها؟

فإذا قالوا: نعم؛ قيل فما للفرق بينكم وبين من أحال أن تكون الطبائع تفعل بئّة، وأجاز تلك للحى القادر دونها.

## في أن للعالم مُحَدَّثًا

دليل:

قال الموحّدون: من الدليل على ذلك أنه مُحَدَّث، والمُحَدَّث لا بد له من مُحَدِّث. وهذا يجب بالبداهة. والعلم به من العلوم القائمة في النفس، كما أن الكتاب لا بد له من كاتب، والبناء لا بد له من باني.

طعن:

قال الملحّون: ولمْ زعمتم أنه ليس شيء حدث إلا وقد كان يجوز أن لا يحدث؟

قيل لهم: لأن الأمر لو كان حدث بالإيجاب لم يخل من أن يكون بوجوبه مختاراً بسبب. وهذا يعود إلى إثبات مختار، وسبب ليس بموجب، بل هو اختيار قد كان يجوز أن لا يوجد أو يكون وجب لشيء أوجبه هو يوجب أيضاً للشيء قدمه [34]، وجعلتم ما تقدمه حكماً، ثم كذلك لا إلى نهاية. وقد صرح فساد ذلك وتبين أنه لو كان كذلك ما وجد شيء لا موجب ولا موجب.

مسألة:

قال الملحّون: أو ليس ما يعدم عندكم على ضربين؛ ضرب لا بد له من مُعْجِم يعدمه، وضرب آخر لعدم لا بمعنوم؟

الجواب:

قيل لهم: بل قالوا: فما أنكرتم أن يكون الحدث هذا سبباً، فيكون حدث لا بد له من مُحَدِّث، وحدث يحدث لا بمعني؟

قيل لهم: هذا لو صح لم ينفعكم؛ لأنه كان يثبت له وجوب مُحَدِّث لا محالة.

وبعد؛ فإن الفرق بينهما أن من المعدومات ما لا يجوز أن لا يُعَدَّ، وليس من الحوادث ما لا يجوز أن لا يحدث، فلما كانت المعدومات تنقسم قسمين<sup>(1)</sup>؛ قسم يجوز أن يُعَدَّ، وقسم يجوز أن لا يُعَدَّ، وقسم لا يصح أن يُعَدَّ، بل من شأنه أن لا يبقى كان الذي لا بد له من معدوم هو الذي يجوز أن يُعَدَّ، ويجوز أن لا يُعَدَّ وكان الذي يصح أن لا يُعَدَّ ولا يجوز عليه اللقاء لا يحتاج إلى ذلك، إلا أن يقول القائل: إن المُعَدَّ له هو الذي أوجده، إذا كان أوجد ما لا يبقى ولا يصح أن لا يُعَدَّ فيكون قد ذهب مذهباً

ولما كانت الحوادث لا تنقسم، بل كانت كلها يجوز أن تُحَدَّثَ، ويجوز أن لا تُحَدَّثَ كان لابد لجميعها من مُحدث أحدثها.

دليل:

قال الموحدون: ومما يدل على أنه لابد للعالم من مُحدث؛ إذا قد صح حديثه مما يرى منه من إحكام الصنعة واتفاق التدبير، فلو جاز أن يتفق مثله لا لمحدث أحدثه وببره؛ لجاز أن يجتمع ألواح في البحر حتى تتلاصق وتتركب بعضها إلى بعض، ويقع بعضها عرضاً وبعضها طولاً، وينسبط بعضها، ويقوم بعضها على حرف في صورة السفينة، وتقديرها، ثم تسير يقوم وترد آخرين. فلما كان هذا ممتمناً في العقل، لا يصح ولا يثبت كان كذلك العالم بما فيه وهذا الإنسان بما قد اجتمع له من العقل والحياة أشد امتناعاً، وأبين استحالة.

مسألة:

قال الملحدون: لست ننكر أن يكون للعالم مُدِير دبره، ومؤلف ألفه، وأحكم صناعته، ولكن ما أنكرتم أن يكون إنما أحدث التأليف والصناعة دون الأعيان والجواهر.

(1) هكذا وردت ولكن بحسب التقسيمات فهي ثلاث أقسام.



#### الجواب:

قيل لهم: الذي يفسد ما قلتم؛ ما دللنا به على حدث الجواهر، وعلى فساد قول من ذهب إلى الهيولي. وليس يجوز ما قلتم إلا على وجهين: وهما فاسدان؛ لأن الأعيان لو كانت موجودة قبل التدبير والتأليف كانت:

إما أن تكون أجزاء لا تتجزأ أو أجساماً في قول من أنكر الجزء، وجميع ذلك لا يخلو من الافتراق والاجتماع وهما محدثان، وما لم يحل منهما محدث مثلهما، أو يكون على ما قال أصحاب الهيولي [35] فالتقص عليهم على ما قد تقدم.

#### مسألة:

قال قوم آخرون<sup>(1)</sup> من الملحنيين: ما أنكرتم أن يكون العالم محدثاً ويكون له محدث قديم إلا أنه لم يزل يفعل؛ لأن العمل جود وحكمة، والحكيم الجواد لا يخلو من الجود والحكمة.

قيل لهم: وهذا أيضاً قد بيد فساده فيما دللنا عليه من حث الأعيان، وأنه لا يد للأفعال من أول، فلو كان لم يزل يفعل كان لا أول للأفعال، ولو كان لا أول لها ما وجد منها شيء بالدلائل التي قلنا.

وبعد؛ فلو كان لم يزل فاعلاً كان الفاعل لم يتقدم فعله، ولو جاز ذلك لم يكن بين الفعل والفاعل فرق، وجاز وجود جسم قديم، وإن كان مفعولاً وقد صرح حدث الأجسام والأعراض بما تقدم.

ولو جاز أيضاً وجود فاعل ومفعول لم يتقدم أحدهما صاحبه؛ لجاز وجود والد ومولود لم يتقدم أحدهم صاحبه، وكذلك بناء وباني<sup>(2)</sup>، وكتاب وكتّاب. وكل هذا محال في البداهة.

<sup>(1)</sup> ورد في الأصل آخرين والصواب لغة ما أثبتناه.

<sup>(2)</sup> وردت في الأصل بالي والصواب لغة ما أثبتناه.

## في أن المحدث لا يكون مثل المحدث وأنه لا يكون إلا قادراً حياً

مسألة.

قال بعض الملحدين: ما أنكرتم أن يكون المدبر للطبيعة والروح أو شيء غير  
ما تذهبون إليه؟

الجواب:

قيل لهم: ليس يخلو ما تشيرون إليه من أن يكون حياً قادراً لا يشبه شيئاً من  
المصنوع المحدث المدبر. فإن كنتم إلى هذا ذهبتم فإنما للخلاف في الأسماء،  
والأسماء لا توجد قياساً وإنما يجب فيها الاتباع والتسليم. فإذا أقررتم بصانع حي  
قادر لا يشبه شيء، ليس بحي ولا قادر، أو إلى شيء مشبه للعالم، أو لشيء  
أعلمناكم أنه ليس من أسمائه ما لغطتم به، أو تذهبون إلى شيء ليس بحي ولا قادر  
أو إلى شيء مشبه للعالم، أو لشيء مما فيه؛ فهذا غير جائز؛ لأن ما ليس بحي ولا  
قادر لا يصح منه فعل، مما دل على أنه لا يجوز أن يفعل ما ليس بحي ولا قادر  
أنه لو فعل لم يخل من أن يكون مختاراً، أو فاعلاً بالطباع على ما ادعاه بعضكم.  
فإن كان يفعل باختيار فأنتم مقررون بأن الاختيار لا يقع إلا من حي قادر، بل لا تعلم  
أحدًا خالف في ذلك، وإن كان يفعل بطباع الفاعل بالطباع لا يخلو من فعله، وهذا  
يعود إلى أن الفاعل لم يتقدم أفعاله، وأنه لم يزل يفعل، وهو فاسد بما قدمناه.

ومما يدل على أنه لا يجوز أن يكون له فاعل ثم كذلك أبدأ، وهذا يوجب أن  
لا يوجد فاعل ولا فعل؛ لأنه لو كان لا يصح وجود فاعل، إلا بأن يوجد قبله فاعل  
ما صح وجود فاعل كما أنه لو كان صار لا يصح وجود فعل إلا بأن يتقدمه فعل ما  
صح وجود فعل بئس. [36]

#### مسألة:

قال الملحدون: إن الحي لا يكون إلا من ذاته، لأنكم لم تشاهدوا حيّاً إلا وذلك جائز منه، ولا وجبتم ذلك منه إلا وهو حي. فإن كان الفاعل للعالم حيّاً فلم أنكرتم أن يكون يحس ويتحرك؟ وإلا فإن كان عندكم لا يجوز عليه أن يحس ويتحرك فليس بحيّ. وإذا لم يكن حيّاً وكان لا يختار إلا حيّ؛ فليس للعالم إذاً فاعل مختار على ما كتبتم، وهذا يصحح قولنا ويفسد قولكم.

#### الجواب:

قيل لهم: وإن كنا لم نشاهد حيّاً إلا وقد يجوز أن يحس ويتحرك، ولم نجد من يجوز أن يحس ويتحرك إلا حيّاً؛ فقد وجدنا شيئاً يدل على أن الحيّ فيما بيننا حيّ، ولا يدل على أنه يجوز أن يحس ويتحرك، ووجدنا جواز الحس والحركة منه ليس يدل على أنه حيّ فقط، بل يدل على أنه حيّ<sup>1</sup> جسم، ولما كان هذا هكذا صح أنه لم يكن حيّاً لأنه يجوز أن يتحرك ويحس، لأنه لو كان كذلك كان كلما دل على أنه يدل على أنه يجوز أن يحس ويتحرك، وكلما دل على أنه يجوز أن يحس ويتحرك فهو يدل على أنه حيّ فقط دون أن يدل على حقيقة أخرى.

فإن قالوا: وما ذلك للشيء الذي يدل على أن الحيّ منا حيّ، ولا يدل على أنه يجوز أن يحس ويتحرك؟

قلت: جواز العلم والقدرة؛ لأنه ليس في نفس جواز ذلك ما يوجب أنه يجوز عليه الحس والحركة دون استدلال آخر يوجب أنه جسم.

فإن قال: ولم زعمتم أن هذا لا يدل على أنه يجوز عليه الحس والحركة، وأنتم لم تجدوا من يجوز أن يعلم ويقدر إلا وهو يجوز أن يحس ويتحرك، ولا وجبتم من يحس ويتحرك إلا وهو يجوز أن يعلم ويقدر.

---

(1) وردت في الأصل مرتين ويبدو أنها تكرر.

قيل لهم أما التحرك فقد وجدناه يجوز أن يتحرك، ولا يجوز أن يعلم ويقدر، وهو الجسم للموات والميت، وأما الحس؛ فإن الذي يصح به عندنا الاستدلال بالشاهد على الغائب ليس هو ما طلبتم؛ لأننا لم نشاهد شيئاً لا مُحَدَّثاً ولا مُحَدَّثاً، إلا شيئاً ثم لم يجب بذلك أن يكون للذي دل على أن الشيء مُحَدَّث هو الذي دل على أنه شيء، ولا الذي دل على أنه شيء هو الذي دل على أنه مُحَدَّث، ولا أن يكون كل شيء مُحَدَّثاً، ولم يجب بذلك أيضاً أن يكون كل مُحَدَّث شيئاً، وإنما وجب هذا بدليل آخر. فنحن وإن لم نشاهد من يجوز عليه الحس إلا وهو يجوز أن يعلم ويقدر ولم نجد من يجوز أن يعلم ويقدر، إلا وهو يجوز أن يحس فليس الذي دل على أنه يجوز أن يحس، هو أنه يجوز أن يعلم ويقدر، وإنما دل على ذلك شيء آخر. والذي يصح هذا ويثبتته [37] أن مريداً لو أراد أن يدل على أن الشيء يجوز أن يحس بنفس قوله أنه يجوز أن يعلم ويقدر ما قدر على ذلك، دون أن يستأنف دليلاً آخر بعد هذا، ولو أراد أيضاً أن يدل على أنه يجوز أن يحس من غير أن يذكر جواز العلم والقدرة لأمكنه ذلك.

#### معارضة:

قالوا: فإن كان هذا هكذا فأجوزوا وجود قادر لا يجوز أن يفعل. وإن كنتم لم تشاهدوا قادراً إلا والفعل منه جائز، ولا جائزاً منه الفعل إلا وهو قادر.

#### فرق:

قيل لهم: لست ننكر أن يكون قادر إلا يجوز منه أفعال كثيرة تجوز من غيره من القادرين، والذي أوجب<sup>(1)</sup> أن القادر قادر هو جواز بعض الأفعال لا كلها؛ لأن الأكل فعل، وليس هو الذي أوجب أن فاعله قادر؛ لأنه قد يدل على أنه قادر ما لا يدل على أنه لا يجوز منه فعل الأكل؛ فكما أنه ليس كلما يجوز من القادر فيعما

(1) والذي أوجب مكررة في الأصل.

بيننا هو الذي إنما كان قادراً من أجل جوارحه منه، فكذاك ليس كلما يجوز من الحي  
فيما بيننا هو الذي إنما كان قادراً من أجل جوارحه منه.

فإن قال: فما العمل الذي له كان القادر قادراً لأنه جاز منه؟

قلنا: هو كل ما جاز أن يقع فعلاً للفاعل في غيره، لأنه الذي يدل على أنه  
قادر يدل على أن ذلك جائز منه، والذي يدل على أن ذلك جائز منه فهو يدل على  
أنه قادر فقط.

فإن قال: فكأنكم قد زعمتم على أن جواز الفعل للأكل والشرب وسائر ما  
يعمل في الفاعل لا يدل على أن فاعله قادر!

قلنا معاذ الله، بل نقول إنه لا يدل على أنه قادر فقط، ولكنه يدل على أنه  
قادر جسم. وبعد؛ فليس كلما دل على أن للشيء حقيقة فواجب أن تكون تلك الحقيقة  
الموجب إنما وجبت لما دل عليها، فجواز الفعل للأكل وإن دل على أن من جاز منه  
ذلك قادر فليس يجب أن يكون إنما كان قادراً لأن ذلك جاز منه، وإنما يجب أن  
يكون قادراً بجواز ما يدل على أنه قادر فقط، ولجواز الشيء كان ما دل على  
جوارحه فهذا يدل على أنه قادر، فهو يوجب جوارحه منه؛ ألا ترى أن الحركة تدل  
على أن المتحرك بها محدث، ولم يكن محدثاً من أنه تحرك، أو من أجل أن  
الحركة، تجوز عليه؛ لأنه قد صح أن للشيء محدثاً، وإن لم تجر عليه الحركة،  
والذي له كان محدثاً هو الذي كان بعد أن لم يكن.

وعلى هذا الرسم يكون جواب كل ما يسأل عنه الملحدون من هذا الجنس  
كقولهم: إن كان حياً فقد يجوز عليه الموت، لأننا لم نجد حياً لا يجوز عليه، وإن  
كان حياً فهو محتاج، وإن كان قادراً فقد يجوز أن يعجز.

### فيقال لهم:

إنه كان لحيٍّ فيما بيننا إلا وقد يجوز منه الموت، ولا شيء يجوز عليه  
لموت إلا وهو حي، [38] فلم يكن حيًّا لذلك من قيل أن الذي يدل على أنه حيّ غير  
لذي يدل على أنه يجوز أن يموت.

فإن قال قائل: فقد استعملتم في كلامكم أشياء لا تزالون بينكم وبينها على قوم  
من أهل ملتكم، وهو قولكم: إن ما كان قادراً لا يجوز منه كذا، وإنما كان مُحْدَثاً؛  
لأنه كان بعد أن لم يكن.

قيل له: تجاوز هذا؛ فإننا فرجع إلى الدلائل التي تدل على الشيء، فكأننا نقول  
إن الذي دل على أنه مُحْدَث هو الذي دل على أنه كان بعد أن لم يكن<sup>(1)</sup>. والذي دل  
على أنه قادر هو الذي يدل على أن فعل كذا يجوز منه. ويرجع أيضاً إلى معاني  
القول التي هي غيره فنريد: أن معنى هذا القول هو معنى هذا، فلو رجع خصوصاً  
إلى مثل هذا ما أنكرناه عليه، ولكنهم لا يرجعون إلى ذلك، بل لا يرجعون إلى  
شيء؛ لأنهم يقولون كان هذا الشيء قبيحاً؛ لأنه كسب، ولم يكن قبيحاً؛ لأنه خلق،  
ثم لا يرجعون إلى شيء غير المعنى الواحد الذي هو عندهم كسب خلق.

وكلتُ أحببت رجلاً من إخواني عن المسألة في 'باب حي' بجواب قد أثبت  
بمعانيه وجملته، إلا أنني أحببت أن أحكيه على وجهه، وأن يكون القول لا يمر على  
غير القاريء وأذن المستمع بالفاظ مختلفة مراراً، فاعتادها ويضبطها.

قال السائل:

كيف السبيل إلى تصحيح الكلام في حقيقة الحي، وحده الفاصل بينه وبين  
غيره؛ فإنه من أصول الدين، ولم ينقدّم لسلفنا فيه ما تقتصر عليه؟

---

(1) في الأصل يكون والصواب لغة ما أثبتناه.

قلنا له: إن أول ما يجب في هذا أن نعلم الوجه في تعرف حقيقة الشيء التي هي معناه، والتي من أجلها كان على ما هو عليه، والتي بها يفصل بينه وبين غيره، ليس هو ما يحكى من كثير من المتقنمين.

ما قالوا: نحن في ذلك أن ينظروا فإذا وجدت كل من عرف الحقيقة التي سار إليها عرف الشيء جعلت حقيقة له بما عرفها به دون غيره، وكل من عرف الشيء عرفها بما عرفه دون غير ذلك، ووجدت كلما دل عليها دل عليه وحده، وكلما دل عليه وحده دل عليها دون غيرها، وكل ما أفسدها كان مفسداً له، وكل ما أفسده كان مفسداً لها؛ علمت أنها حقيقة وحده؛ لأنه إن كان بما يدل عليها يدل عليه وعلى غيره فليست حقائق له دون غيره، بل هي له ولغيره. وكذلك إن كان ما يدل عليه ويدل عليها وعلى غيره وهكذا. وقال الذين سموا الحقيقة حداً من المدعي لتحديد الأشياء، وذلك أنهم زعموا أن حد الشيء هو ما لا يدخل معه غيره، ولا يخرج حده شيء منه.

ثم الذي يدل ويوجب<sup>(1)</sup> أن الله جل ذكره حي هو أنه عالم قادر، وحقيقة الحي هي أن قول القائل قادر عالم جائز غير مستحيل، وذلك أن من عرّف الشيء حيّاً عرف أنه كذلك بالذي عرف به أنه حيّ دون غيره، وكذلك الذي يعلمه يجوز عليه القدرة والعلم، فهو يعلم أنه حي بما علم به أنه يجوز عليه القدرة والعلم، وكل ما دل على أحد الأمرين فهو يدل على الآخر ويوجب دون ما سواه. ولسنا نريد بقولنا يجوز عليه القدرة ويجوز أن يقدر أنه يجوز أن يقدر بعد أن لم يكن قادراً لو له قدرة، وإنما نريد ما ذكرنا من قول القائل: [39] إنه قادر عالم ليس بمحال؛ لأن قائلًا لو قال حي من الأحياء إنه قادر عالم ولم يكن كذلك؛ لم يكن قوله محالاً وإن كان كذباً.

(1) في الأصل يوجد ومقتضى المعنى ما أنبتناه.

فإن قال الخصم: وكذلك كل ما دل على أن الحي حي فهو بعينه يدل على أنه يجوز أن يحس، وكل ما دل على أنه يجوز أن يحس فهو يدل على أنه حي.

قلنا لهم: لو كان هكذا لاستوى الأمرين وإن لم يكن بينهما فصل، ولوجب أن يكون حقيقة الشيء هو أنه يجوز أن يحس، كما قلنا إن حقيقته هي أن يجوز أن يعلم ويقدر، ولكن ليس الأمر كذلك من قبل أن الذي يدل على جواز الحس ليس يدل على أنه حي فقط، بل يدل على أنه حي جسم، ولأنه قد يُعرف أنه حي قبل أن يعرف أنه جائز عليه أو يحس.

فإن قال: ما الفرق بينكم وبين من قال: فكذلك الذي يدل على جواز القدرة والعلم ليس يدل على أنه حي فقط، بل يدل على أنه حي جسم، ولأنه قد يُعرف أنه حي قبل أن يُعرف أنه جائز أن يقدر ويعلم؟

قلنا: الفرق بينهما أن معنى الحس وحقيقته هو أنه يدرك لما قابله، أو اتصل به، أو اتصل بما يتصل به، أو ما حل به من الاتصال والمقابلة لا يعرفه مُحَصًّا إلا من عرفه هكذا، أو لا يعرف شيئاً هكذا إلا من عرفه مُحَصًّا. والاتصال والمقابلة لا تكون إلا بين جسمين أو جزأين، وليس للقول في القادر على هذا السبيل؛ لأنه لا يتضمن معناه الاتصال، ولا المقابلة، ولا غير ذلك مما يوجب الجسمية. وإذا كان هذا هكذا فبنفس جوار الجسم يعلم أنه من جاز عليه ذلك فهو جسم حي، ولا يمكن أن يُعرف أنه جائز عليه الحس، ولا قبل أن يُعرف أنه جسم، وليس بنفس قولنا: إنه قادر أن يجوز أن يعلم أنه جسم، قادر بل قد يعلم أنه قادر، ثم لا يعلم أجسم هو أو غير جسم إلا باستدلال مستأنف، وفكرة مستقبلة.

فإن قال: هذا الحكم ودعوى. فما الفصل بينكم وبين من قال: إن معنى القادر وحقيقته أنه يفعل في نفسه وفي غيره بجراحة لأجسم؟

قلنا: إن المعارضة ليست تصح بتسوية الألفاظ والمقابلة بها. والأمر إذا بلغ هذا الحد فليس فيه إلا الرجوع إلى البداية، وأول العلوم القائمة في الأنفس؛ فإنما



يعلم أن من عرف الشيء مُحسناً فقد عرف ما نكرهه من أنه متصل به ومقابل له بنفس ما عرف به أنه مُحسنٌ، وليس من عرف الشيء قادراً فقد عرف أنه يفعل في نفسه، وأنه يفعل بجارحة، بل إذا عرف أنه جائز منه أن يفعل ويختار؛ فقد عرف أنه قادر قبل أن يفكر في أنه يفعل في نفسه أو في غيره؛ أو يفعل بجارحة، أو لا بجارحة، وأنه لا يعرف صحة ذلك وبطلانه إلا بدليل مستأنف. كما أنه إذا عُرف مدركاً لما قبله أو اتصل به أو بما حاذاه؛ فليس يعلم أنه أحسن يسمع أريد أو يصير إلا بعد فكرة مستأنفة وبحث مستقل.

وفرق:

وهو أنه قد يعرف الشيء في الشاهد قادراً من لا يعرفه جسماً وليس يعرفه محسناً إلا من يعرفه [40].

جسماً أو جزء جسم؛ فهو إما يدل على أن حقيقة المحسن، أو من يجوز أن يُحسن هي أنه جسم، وأن ذلك ليس بحقيقة القادر أو من يجوز أن يكون قادراً.

معارضة:

ثم إذا ترجع على الخصم كائناً ما كان بالمعارضة لنزبه صحة ما قلنا، وفساد طعنه بأن؛ نلزمه فيما ذهب إليه ما قدر أن يلزمه، فلا يجد بداً في آخر أمره إلا إلى الرجوع إلى مثل الذي رجعنا إليه مما في البداء، وأوائل العلوم، والتصادق فيها. فإن كان موحداً مقرباً بالتقديم قيل له: أنزعم أنه جلّ ذكره قادر؟ فإذا قال: نعم. قلنا: ولم قلت ذلك؟ وما الدليل عليه؟ فإذا قال: وقوع الفعل منه. قلنا: ولم يجب أن يكون من وقع منه الفعل أو جاز أن يقع منه قادراً؟ فإذا قال: لأن حقيقة القادر هو أن يجوز منه الفعل والاختيار، وذلك من قبل أن ما دل على أنه قادر هو دل على وقوع الفعل جائز منه، وما دل على هذا دل على هذا. قيل له: فما الفصل بينكم وبين من قال كذلك يجب أن يكون قادراً على أن يأكل ويشرب، وأن يكون تلك جائزاً منه، وأن يكون إما كان قادراً من أجل جوازه عليه؛ لأن كل ما دل في

الشاهد على أن القادر قادر فهو يدل على أنه يجوز أن يأكل ويشرب ويعجز عما  
قدر عليه، وكل ما دل على جواز هذا منه فهو يدل على أنه قادر.

فإن طلب في الشاهد قادراً لا يجوز عليه شيء من هذا ذكرنا أمراً يجوز  
عليه شيء من ذلك، وليس بقادر من لم يجده، وإن صار إلى أن يقول: إن الأكل  
والشرب وسائر ما ذكرتم ليس يدل على أنه قادر فقط، ولم يجز منه، لأنه قادر  
فقط، وإنما يدل على أنه قادر جسم، وإنما جاز منه؛ لأنه قادر جسم، وأنه قد يدل  
على أنه قادر، ما لا يدل على أنه يجوز أن يأكل، ويشرب، ويفعل، ويفعل حتى  
يضاف إليه غيره من الاستدلال.

فيل له: أصبت وأحصت، فما الفصل بينك وبين من قال: وكذلك جواز الفعل  
وليس يدل على أنه قادر جسم؟ فلا تجد غير ما أجبنا به وصرنا إليه.

وإن كان مشتبهاً من الفلاسفة؛ فإنها مقررّة بأن في الغائب أحياء لا يجوز أن  
يموتوا؛ قيل لهم أليس حقيقة الحيّ عندك أنه يجوز عليه الحس والحركة من ذاته،  
وكل حيّ فقد يجوز عليه أن يحس ويتحرك، وكلما جاز أن يحس أو يتحرك فهو  
حيّ؛ لأنك لم تجد حيّاً إلا كذلك، ولا شيئاً كذلك إلا حيّاً، ولأن كلف دل على هذا دل  
على ذلك، وكل ما دل على ذلك دل على هذا؟

فإذا قال: لا. قيل له: ما الفصل بينك وبين من قال: وكذلك حقيقة الحيّ هي  
أن يجوز أن يموت؛ لأنني لم أجد حيّاً إلا وقد يجوز أن يموت، ولا مرّ يجوز أن  
يموت إلا حيّاً، وأن ما دل على هذا دل على ذلك، وما دل على ذلك دل على هذا؟

فإن قال: الفصل بينهما أن جواز الموت ليس يدل على أن ما جاز عليه ذلك  
حيّ فقط بل يدل على أنه حيّ يجوز أن يتغير من حال إلى حال، ويكون ويفسد،  
ولأنه قد يصح أن الحيّ حيّ بما لا يجوز له أن يجوز أن يموت إلا أن يضاف إلى  
ذلك.

#### استدلال آخر: [41]

قيل له: ما الفصل بينك وبين خصمك إذا؟

قال: وكذلك جواز الحس والحركة؛ ليس يدل على أن ما جاز عليه حي فقط، ولكنهما يدلان ويوجبان أنه حي يجوز أن يتغير ويموت ويتبدل؛ لأنه لم يوجد حياً حساساً ميتاً متحركاً إلا وقد يجوز أن يتغير وينتقل من حال إلى حال، ولا شياً كذلك إلا حساساً متحركاً، ولا نجد إلا ما قلنا، بل لا تجده؛ لفساد أصله.

وإن كان دهرياً فافتحم جميع ما سمينا، وزعم: أنه: كل قادر حاضر أو غاب فهو يجوز أن يأكل ويشرب وهو حي؛ فقد يجوز أن يموت ويعجز، ويأكل ويشرب وكل جسم يجوز أن يموت ويتحرك ويأكل ويشرب؛ فهو قادر حي لأن هكذا وجدت، لو لأن ما دل على ذلك عندك وفي حكمك فقد دل على هذا، أو كل ما دل على هذا فقد دل على ذلك.

فإن قال: بلى. قلنا له: فما الفصل بينك وبين من لم يتفق في أوائل عمره أن يرى أخضر إلا نباتاً، ولا نباتاً إلا أخضر، ولا رُمّاناً إلا حامضاً، ولا حامضاً إلا رُمّاناً فقط؛ بل كل أخضر نبات، وكل نبات أخضر، وكل رُمّان حامض وكل حامض رُمّان؛ لأنه لم يشاهد إلا ذلك.

فإن قال: لا فصل بيني وبينه وقد أصاب، زعم أن لا فصل بينه وبين الحادث، وأن المخلي في قضائه وعقده مصيب، وإن قال إنه محط في قضائه، وأن الفصل بيني وبينه أن القادر الحي إنما كان قادراً حياً؛ لأنه جسم يجوز أن يموت، ويتغير من حال إلى حال، ويذهب ويحيى، ويأكل ويشرب، وأن هذا معنى القادر الحي وحقيقته، ولم يكن الرُمّان رُمّاناً لأنه حامض، ولا النباتات نباتاً لأنه أخضر، ولذلك قيل له: ما الفرق بينك وبينه؟ إن قلب القصة فقال: بل الرُمّان إنما كان رُمّاناً لأنه حامض، والأخضر إنما كان أخضر لأنه نبات، وهذا حقيقتهم وحدهما، وليس حقيقة القادر الحي أن يكون جسماً يجوز عليه ما ذكرت، وإنما

يجب أن يكون جائزاً موهوماً منه أن يفعل، ثم لا يضره؛ فقد ما سوى ذلك مهما  
أورده فهو عليه فيما سئل وطعن عليه.

فإن قال: إن الذي لم يزل رُماناً إلا حامضاً ولا شيء أخضر إلا نباتاً فقد  
يجوز أن يُردَّ عليه بخلاف ذلك، وإذا بحث شاهد غير الذي يشاهده؛ قيل له أئت،  
وإن لم تكن شاهدت إلا ما ذكرت؛ فقد يكونك الدليل على غير ذلك متى بحثت  
ونظرت، فما الفصل؟

وبعد:

فإن هذا يدلُّ على أن القصاء بالمشاهدة من حيث قضيت خطأ.

ولو أن مبتدئاً بهذا الكلام ابتدأه بأن يقول: قلت إن القديم حي؛ لأنه حي قادر  
عالم بالبداهة اعلم أن القادر العالم لا يكون إلا حياً كان مصيباً.

فإن قال الخصم: وكذلك بالبداهة يُعلم أن الذي يجوز عليه الحس لا يكون إلا  
حياً.

قيل له: أجل، إلا أنه يعلم بالبداهة مع أنه حي أنه جسم بما بينا من حقيقة  
الحس، ومعنى قولنا أحس.

فإن قال أليس هذا كذا؟ ولكن بالبداهة يُعلم أن الحي لا يكون إلا من يجوز  
عليه الحس. [42]

قيل له: لست تفلو من أن تكون تريد أن تعلم بالبداهة أن الحي هو جسم لا  
يكون إلا من جاز عليه الحس؛ جسماً كان أو غير جسم. فإن أردت الأول لم تحالفك  
فيه، بل هو ما قلنا. وإن أردت الثاني ففيه أمران:

أحدهما: أجاز الحس على ما ليس بجسم. وهذا لم يذهب إليه أحد. وهو أيضاً  
غير معقول إذا كان معنى الحس ما ذكرنا من الإدراك بالاتصال والمقابلة.

والأمر الثاني: أنك إن كنت إنما توجب أن يُحضر كل شيء حيناً يجوز على غير جسم؛ فلسا ينكر معنى هذا لأنه العلم. وإنما غلطت في الاسم، فجعلت الإدراك الذي هو علم حساً. ويقال للذين عارضوا بجواز الحس، وجعلوه حقيقة الحي، كما جعلنا نحن حقيقة جوار العلم والقدرة؛ أنا لو ضررنا إلى قصاء ما قدرتم ورمتكم من هذا لم يجب فيه هذا بظنون، ولم تبطل به قولنا، وإن كان الجواب هو ما تقدم. ولأننا قلنا، إن حقيقة الحي هي أنه لا يخلو أمر؛ أن يكون جزأً أن يفتر ويعلم، وجائزاً أن يحس، أو جائزاً بأن لم يلزمنا أن يكون لحي إلا من جاز عليه ذلك أجمع، بل كان يجري في إثباته حيناً بعض ذلك دون بعض. ألا ترون أنا وإياكم نقول إن حقيقة القادر هو أن يجوز منه أن يفعل؟ ثم لا يجب بذلك أن يكون إلا قادراً إلا من جاز منه كل فعل يجوز من كل قادر، بل قد يجري في إثباته قادراً بعض ذلك دون بعض. وإن ذلك قلب؛ وجب به أن من جاز منه فهو قادر، ولو وجب أن لا يكون قادراً إلا من جاز منه كل الأفعال التي تجوز من القادرين كان لا يكون قادراً في الشاهد، إلا من جاز منه الطيران في الهواء أو للمشي على الماء، وكل ما يكون من الملائكة والروحانيين. ومن صار إلى هذا بان فساد قوله.

ما قال: قد يكون القادر قادراً بأي شيء جاز منه من هذه الأمور؛ لأن كلاً منها فصل.

وحقيقة القادر أن يجوز منه فعل؛ فواجب على هذا القياس أن لا يثبت الحي شيئاً إلا أن يجوز منه ما معناه معنى العلم والقدرة دون ما سوى ذلك، وإلا فإن الحقيقة لا تكون جامعة لكل حي.

قلنا: قد رعم المدَّعون العلم بتحديد الأشياء. والتقدم في هذا الباب أن حد الحي هو أن يكون حساساً أو متحركاً وليس المتحرك دخلاً في معنى الحس. فإن قالوا ليسوا يعقلون هذا، ولكنهم يقولون إن حد الحي أن يكون حساساً متحركاً.

وقالوا: هو أن يجوز عليه الحس والحركة من ذاته لا بمحرك.

قلنا له: لو كان هذا قولهم ما جاز لهم أن يخطوا النبات عندهم حياً؛ لأنه عندهم لا يحس، ولا يجوز ذلك عليه، وهو في قولهم حيّ نام؛ لأن حقيقة الحي إذا كانت أن يجتمع له الأمران؛ الحس والحركة؛ لم يكن حياً إلا من اجتماعهما له.

هنا قال قائل منهم: إن النبات يحس، قول له: [43] والحجر يحس. فما

الفصل؟

ثم يقال لأصحابنا: فإن العلم إدراك، والحس إدراك. فاجعلوا حقيقة الحي أنه يجوز أن يدرك، ويقدر ليستوى ما أردتم.

فإن قالوا: فما تصنعون بالأكلم والموت؟

قلنا لهم<sup>(1)</sup>: أما الأكلم فقد ذهب قوم إلى أنه بحس؛ لما يؤلم به المولم من الصرب وغيره. وكذلك الذات. وأما للموت فقد تبين أن الحي لم يكن حياً؛ لأنه يجوز أن يموت، وأن الموت لم يجز عليه؛ لأنه حيّ بحياته؛ وذلك أن أحداً لا يجهل أن الحي إذا مات فقد تغير عما كان عليه، ولأن يتغير الشيء إلا بما يُحِيلُهُ، ويبقى شيء كان فيه. وكذلك القول في التحرك؛ إن زعم زاعم أنه إن كان حياً لا يجوز أن يتحرك.

وفي التحرك دليل آخر يبطل ما قالوا؛ وهو أنا وجدنا حياً يستحيل أن يتحرك أو يسكن في حال من الأحوال على أصولنا.

فإن قال قائل: فإنكم إذا قلتم: إن حقيقة الحي هو أنه يجوز أن يقدر. وهذا عنكم فاسد في صفات للتقديم جل ذكره؛ لأن قائلًا لو قال إن الله يجوز أن يقدر لكان مخطئاً، ولعله أن يكرر.

قلنا قد أعلمناكم أننا لم نرد بقولنا يجوز أن يقدر بعد أن لم يكن قادراً، وأنه إنما نريد به: أن من وصفه بأنه قادر فليس بمستحيل، وذلك كقولنا ليس بمحال أن

(1) ورئت في الأصل له، ومقتضى الكلام ما استقاه.

يكون قادراً بعد أن لم يكن كذلك، ولكننا نريد أنه ليس بمحال وصف من وصفه بذلك. وبين هذا وبين ما قدرتم في أنفسكم بون بعيد، على أننا لو قلنا: إن حقيقة الحي أن يكون قادراً أو عالمًا، أو يجوز أن يعلم ويقدر، لمقطع طعنكم هذا، وإن كان ساقطاً.

فإن قالت الفلاسفة المذعون للتجديد: إن هذا لو صح لم يجب أن يكون حياً إلا من اجتمع له هذه الأمور التي ذكرتم كلها، فيكون قادراً عالمًا، ويجوز أن يعلم ويقدر. وهذا لا يجوز عندكم في صفات القديم.

قيل: فقد يجب أيضاً عليكم أن لا يكون حياً إلا من اجتمع له الإحصاء والتحرك من ذاته، وهذا فاسد؛ لأن الثبات عندكم حي، وإن لم يحس.

ثم يقال لهم: إنا نزعم أن حقيقة الحي هو أنه قادر عالم، ويجوز أن يعلم ويقدر. وإما قلنا حقيقة هي أنه لا يخلو من ذلك، فإنها ثبتت له صح أنه حي.

فإن قال: قد يجب أن تكون حقيقة الحي تتصرف على ضربين؛ فتكون حقيقة بعض الأحياء أنه قادر، وحقيقة بعضهم أنه يجوز أن يقدر. والحد لا يكون هكذا لأنه، لو جاز ذلك أن تكون حقيقة الجسم تنقسم قسمين، فتكون حقيقة بعض الأجسام أنه طويل عريض عميق، وحقيقة بعضها أنه قائم بنفسه أو أمر آخر. قلنا: مثل هذا يلزمكم في قلوبكم إن حذ الحي الحس والحركة، وهو في الأصل غير لازم؛ لأننا لم نقل إن حقيقة حي من الأحياء أنه قادر، وحقيقة حي آخر أنه يقدر، بل قلنا: حقيقة كل قادر أنه: لا يخلو من ذلك، والقادر الذي لا يجوز أن يقال: إنه يجوز أن يقال لم يخل من أن يكون قادراً، جائزاً أن يقدر. وكذلك الذي يجوز أن يقدر وليس بقادر لم يخل من ذلك. [44]

فإن قال: فقد يجوز أن يقول قائل: إن حذ الجسم أنه لا يخلو من أن يكون طويلاً عريضاً عميقاً، أو من أن يكون قائماً بنفسه، أو يكون محتملاً للأعراض، فأى ذلك صح له فهو جسم.

قلنا: نقول لأصحاب هذا الجواب: إنه إن وجد على ذلك حجة، أو رجع إلى بديهية لم ندفعه عنه. وعلى أن القائل بأن القديم جسم، أو زعم أنه ليس بطويل ولا عريض ولا عميق ولا يحتمل الأعراض، ولم يُردِّ بقوله جسم إلا أنه لا يقوم لغيره؛ لم يكن معناه فاسداً، وكان لقطه هو الخطأ الذي نصل به.

ثم يقال للمنتحلين<sup>(1)</sup> الفلسفة.

إن حدَّ الإنسان عندكم أن يكون حياً ناطقاً ميتاً. فما أردتم بقولكم ميت؟ فإن قالوا: أردنا أنه في حال حياته ميت على معنى أنه قد مات؛ فهو وبواس.

وإن قالوا: بل أردنا أنه يجوز أن يموت، أو هو ممن يموت لا محالة. قلنا: فأخبرونا عنه إذا مات؛ أهو ينسن؟ فإن قالوا: لا؛ فهذا خروج من التعاريف. وإن قالوا: نعم هو إنسان. قلنا فهو في حال موته، ولا ممن يجوز ذلك عليه. وهذا إيصال للحدِّ على حكمهم.

وإن قالوا: هو وإن لم يجوز عليه أن يموت فهو ميت، وهو أكان ميتاً أو جائزاً عليه الموت، وسواء كان حياً ناطقاً أو كان ذلك جائزاً عليه. وإنما مدار الأمور في صحة الحي على أن لا يخلو من أن يكون حياً ناطقاً ميتاً، أو يكون ذلك جائزاً عليه.

فإن قال قائل: إذا زعمتم على الجواب الأول، أن معنى قولكم يجوز عليه القدرة والعلم ليس هو كان يجوز أن يتدر بعد أن لم يكن قادراً، وأنه يتدر بقدرة، وإنما تريدون أن قول القائل إنه قادر جائز غير محال؛ فقد وجب بهذا أنه ليس معنى قادر معنى حي، ولا معنى حي معنى قادر، وإنما معنى حيّ هو أن قول القائل إنه قادر عالم جائز غير محال. قلنا أجل.

(1) في الأصل للمنتحلي والصواب ما أثبتته



فإن قالوا: فأخبروا وجود قادر غير حي؛ قلنا: لا يجوز ذلك؛ ليس لأن معنى حي معنى قادر، ولأن القادر، إنما كان قادراً لأنه حي، ولكن لأن القادر لا يكون قادراً إلا وقول القائل إنه قادر جائز غير محال، وإنما كان كذلك لأنه حي، وكان حياً لأنه كذلك، فذلك وجب أن لا يكون قادراً إلا حياً، وبطل وجود قادر غير حي.

فإن قالوا: فذلك فقولوا: إنه لا يكون حي غير قادر؛ لأن الحي لا يكون حياً إلا وقول القائل إنه حي جائز غير محال؛ قلنا: إن هذا لكما وصفت، ولكن الحي وإن كان لا يكون حياً إلا وقول القائل إنه قادر جائز عليه غير محال، فلم يكن ذلك جائزاً لأنه قادر، بل قد يجوز ذلك على من يستحيل أن يكون قادراً، كالميت؛ فإنه يجوز أن يحيى، وإن يجوز أن يقدر، والقادر لا يكون قادراً إلا وقول القائل إنه قادر جائز غير محال، وهو مع ذلك جاز مته هذا القول ولم يستطع؛ لأنه حي فوجب أن يكون حياً، وبطل أن يكون غير حي [45]

فإن قال قائل: فكأنكم قد عزمتم على قول القائل لمن ليس بقادر أنه قادر جائز وإن كان كذباً؛ قلنا: إن معنى قولنا إن ذلك جائز هو؛ أنه ليس بمحال، وليس كقول القائل إن الجزء متحرك ساكن في حال، أو الشيء قديم حديث على الحقيقة؛ بل هو موهوم أن لو كان كيف كان يكون، وإن لم يُرد أن الكذب حلال مطلق، وأنه حسن جميل. على أنا إذا جعلنا مكان قولنا إنه جائز ليس بمحال سقط هذا الشغب.

مماثلة:

فإن قال الملحدون: إنا لم نشاهد حياً إلا بحياة، ولا عالماً إلا بعلم، ولا قادراً إلا بقدرة، وليس يكون الحي بحياة، ولا العالم بعلم إلا جسماً؛ لأنه لا يجوز أن يكون حياً بحياة في غيره، ولا عالماً بعلم في غيره، وأن ما وجد فيه شيء فهو جسم، والجسم لا يكون إلا طويلاً عريضاً عميقاً للتأليف. وهذا خلاف ما تدعيون إليه.

قيل لهم: إنا وإن كنا لم نشاهد حيّاً إلا بحياة، ولا قادراً إلا بقدرته، ولا عالماً إلا بعلم فإن الحيّ لم يكن حيّاً لأن له حياة، ولا للعالم كان عالماً بأن فيه علماً، وكذلك القول في قادر.

والنليل على ذلك: أن الذي يدل على أن الحيّ منّا حيّ، والعالم منّا عالم غير الذي يدل على أن له حياة، وكان إما صار حيّاً لأن له حياة، وكان الذي يدل على أحد هذين الأمرين هو الذي يدل على الآخر، وكان من عرفه حيّاً فقد عرف له حياة. وليس الأمر كذلك؛ لأن الذي يدل على أنه عالم وجود أفعال محكمة متقنة أوتيهوا<sup>(1)</sup> ذلك له، والذي يدل على أن للعالم علماً به علم وليس عالماً لنفسه جواز الجهل عليه، والقديم لا يجوز عليه الجهل.

وشيء آخر: وهو أننا وجدنا ما فيه حياة ليس بحيّ، وما فيه علم ليس بعالم، وهو يد الإنسان وقلبه. فلو كان الحيّ إما كان حيّاً لأن فيه حياة؛ كانت يد الإنسان حية، وقلبه عالماً، وهذا ما لا يذهب إليه عاقل.

وإذا كان على ما بيننا وصح ذلك أن العالم على ما هو عليه من إيقانه، وعجيب صنعه فاعل قديم<sup>(2)</sup> لا يجوز عليه التغير من حال إلى حال بما قمنا صح أنه حيّ عالم قادر؛ لأن الأفعال المتقنة المحكمة الواقعة باختيار لا تكون إلا من حي عالم قادر.

وقد صح أنه عالم لنفسه هي قادر بعينه من قيل ما ذكرناه ومن قيل أنه لو كان إما يعلم بعلم لجاز أن يجهل. وكذلك لو كان حيّاً بحياة لجاز أن يتغير، ولو كان أيضاً عالماً يعلم لكان علمه لا يخلو من أن يكون هو هو أو غيره أو بعضه؛ وكل ذلك محال؛ لأن القديم لا يكون ذا أبعاض، والعلم لا يكون عالماً كما أن الحياة لا تكون حيّاً، والموت لا يكون ميتاً.

(1) غير مفهومة، وربما تكون أوجيو.

(2) وردت في الأصل فاعلاً قديماً والصواب لغة ما أشتاء.

ومن كان علمه غيرَه، وكان هو القديم وحده كان قيل وجود علمه جاهلاً ثم  
علم. والقديم لا يجوز أن يتغير من حال إلى حال. [46]

فإن قالوا: العلم بالغائب من غير دليل محال لا يتوهم. قيل لهم: ووجود دلالة  
يعلم بها غائب محال لا يتوهم.

فإن قالوا: كذلك نقول أبطلوا علومهم التي يصلون بها، يعني علم النجوم  
والطب ومقادير أجرام الكواكب واقعاً ما بينها. والقول في أطراف الأرض وما  
يكون فيه ذلك، وأبطلوا العلم بشيء مما كان من أيام العرب والعجم وأخبار آبائهم  
وأجدادهم؛ لأن ذلك كله غائب.

وإن قالوا: ليس بمحال وجود دلالة على الغائب؛ قيل لهم: وليس بمحال وجود  
علم بغائب. ويقال لهم: هل تجيزون وجود أدلة على غائب لم يضعها واضع، ولم  
يتبرها مدير، وتتكررون وجود حي قادر عالم بالمعيب نفسه ناقص فحدوا .

مسألة:

قال الملحدون: إنكم زعمتم أن الفاعل لو كان مثل فعله لوجب أن يكون لكل  
فاعل فاعلاً إلى ما لا نهاية له ظن، ولو كان كذلك لم يوجد فاعل ولا فعل. فلم  
أوجبتم ذلك، وما أنكرتم أن يكون الفاعل مثله في وجه لا يكون مثله في أن له  
فاعلاً؟

الجواب:

قال الموحدون: إن الشئين إذا كان أحدهما مثل الآخر في وجه، ولم يكن مثله  
في وجه آخر؛ لم يكن بد من إثبات وجهين، وإلا فالكلام لغو. إذا كان هذا وجهين<sup>(1)</sup>  
فلن يحل من أن يكونا فعلين أو فاعلين، وإذا لم يخل من ذلك وجب فيهما ما وجب  
في للفعلين والفاعلين الأولين، ثم كذا إلى ما لا نهاية له، وهو محال.

(1) وردت في الأصل وجهان والصواب لغة ما أثبتناه.

مسألة:

قال الملحون: إذا زعمتم أنه لم يزل عالماً فما معنى امتحانه لعباده؟ وهل  
يمتحن ويختبر إلا من لا يعرف حال الممتحن في عاقبة أمره، وما يظهر منه  
عندها؟

الجواب:

قال الموحدون: وهذا إنما يجب إذا كان الممتحن إنما يمتحن لنفسه لا لغيره،  
فأما إذا كان امتحن لغيره فليس يجب أن لا يكون عالماً بعاقبة أمر الممتحن. ألا  
ترون أن الرجل يقول لصاحب الذهب الذي قد عرف جودته<sup>(1)</sup> وسلامته من  
الشوائب. ذهك هذا فاسد. فيقول سأمتحه لك لنقف على جودته. فيمتحه له وإن  
كان عالماً بحاله. والله جل ذكره إذا امتحن عباده، لهم، لا لنفسه؛ إذ<sup>(2)</sup> لم يجز في  
حكمته أن يخالف بين توبيخهم من الجزاء إلا بعد علمهم بأحوال أنفسهم التي بها  
استحقوا ذلك، ولم يجز أن يعمل على علمه فيجعل لهم الحجة عليه، وهذا واضح  
بين والحمد لله.

(1) وردت في الأصل هنا وزائدة.

(2) وردت في الأصل إذا والمعنى يقتضي ما أثبتناه.

## الدلالة على أن صانع العالم واحد وأنه لا يجوز أن يكون أكثر من ذلك

مسألة:

قال بعض الملحدين: عُدُّوا أنا سلمنا لكم أن انعام مُحدث، فما الدليل على أن مُحدثه واحد وليس بإثنين أو أكثر من ذلك؟

الجواب: [47]

قال الموحدون

من الدليل على ذلك: أنهما لو كانا إثنين أو أكثر من ذلك لم يخل الأمر فيهما من: أن يكونا على ما ذهب إليه التشوية من أنهما جسمان أو يكونا على ما نقول نحن في الواحد.

فإن قال قائل: إنهما جسمان فقد قدم الدليل على حثّ الأقسام.

وإن كانا على ما نقول نحن في الواحد فإنهما حكيمان، والحكيم لا يدع أن يدل بفعله على نفسه، وأن يقيم من الدلالة عليه ما نفرق به بين فعله وفعل غيره، ولا سيما إذا كان داعياً له إلى شكره ومعرفته؛ فلما وجدنا فاعلين لا يدلان بأفعالهما أنهما لهما دورٌ غيرهما، قلنا: أما من كان منهما حكيماً، أو كان يدعو بفعله إلى معرفته وشكره فلن يعدو ذلك.

فإن قال: فما أنكرتم أن يكونا حكيمين على أن أحدهما يترك الحكمة في فعله فلا يدل به على نفسه، وأنتم قد تجيزون قدرة الحكيم على حلاف الحكمة؟

قيل له: لو كن هذا هكذا لدل الآخر على فعل نفسه، وهرق بينه وبين الذي ترك الحكمة. اللهم إلا أن تقولوا: فعلهما جميعاً قد تركا الحكمة، فلو كان ذلك كذلك لم نجد في الأفعال التي ليست فعلاً للعباد إلا ما ليس بحكمة، والوجود يقتضي

بخلاف ذلك، وأيضاً فإن الأفعال التي شاهدها قد دلت على أن فاعلها لا يفعل  
بخلاف الحكمة، وإن كان على ذلك قادراً، وفي هذا نقض طعنكم.

مسألة:

قال الملحون: ولو زعمتم أنه ليس في العالم فعل يدل على واحد دون اثنين،  
ولعن نجد فيه الظلم والجور والخطأ.

الجواب:

قال لهم جمهور الموحدين: لستم تخلون من أن تكونوا تريدون من الجور  
والعيب ما يدل على حنث فاعله؛ فالأكل والشرب والطن والاعتقاد للشيء على  
غير ما هو به والشك، فلمعري أن لهذه الأشياء فاعلين كثيرين لأنهم مُحَثُّون لدلائلها  
على حنثهم. أو تريدون من ذلك ما يدل على حنث فاعله، مما لو فعله الفاعل لفعله  
في غيره. فلو وجد هذا في العالم \_وان يوجد\_ لما دل على واحد دون الآخر؛ لأن  
الذي يقدر على العدل يقدر على خلافه في الجور، والذي يقدر على الحكمة يقدر  
على ضدها من السقه. وكذلك القول في الصدق والكذب، فيعود الأمر إلى ما قلناه،  
وعلى أننا قد أعلمناكم أن ما وجدنا من الأفعال المثقلة بالحكمة والتبوير المنظم قد  
دل على أن فاعل ذلك لا يفعل خلاف الحكمة والعدل وإن كان عليه قادراً.

جواب آخر:

قال لهم بعض الموحدين: بل كل ما كان ظلماً وجوراً فإن له فاعلاً غير  
القديم؛ إلا أنه لا يكون إلا محدثاً لاستحالة القول بأن القديم يقدر على الظلم والخطأ  
والعيب والسفه.

فإن كنتم هذه الأشياء تريدون، فلسنا ننكر أن يكون لها فاعلون كثيرون،  
لأنهم مُحَثُّون بدلائلها على حدوثهم. ونحن إنما أنكرنا أن يكون للأعيان الجواهر  
ولما هو صواب وحكمة فاعلان، وأنكرنا أيضاً أن يكون فاعلان قديمان، ولم [48]  
ننكر أن يوجد فاعلان أحدهما قديم والآخر مُحَدَّث.

#### مسألة:

قال الملحون: إن جميع ما أتيتكم به إنما هو دلالة على أنه ليس للعالم صانعان. ولما تقتصر على السؤال عن هذا، ولكننا نقول لكم: ما أنكرتم، وإن كان هذا للعالم فعلاً<sup>(1)</sup> لوحد أن يكون في العائب قديم لم يفعل شيئاً فبدل عليه، بل قدماء كثيرون<sup>(2)</sup> كل واحد منهم على صفة الواحد الذي ثبتموه، أو قدماء إلى (مالا)<sup>(3)</sup> نهاية.

#### الجواب:

قلنا: أما قدماء بلا نهاية فلا يجوز وجودهم؛ وذلك أن الأمر لو كان كذلك لجاز أن يفعل كل واحد منهم فعلاً، فوجد أفعال لا نهاية لها. وذلك محال من حيث يبتأ، وهو أنهم قد يتدرون على أن يفعلوا<sup>(4)</sup> مثل ما فعل ذلك حتى يكون (موجوداً)<sup>(5)</sup> لكائن الأفعال الثانية إذا ضمت إلى الأفعال الأول أكثر من الأول مفردة، وما وجد ما هو أكثر منه فهو متناه. وقد قلنا إنها لم تكن متناهية، وهذا متناقض.

وأما وجود قديمين أو أكثر من ذلك: فإن الذي يدل على فساده أنهما لو وجدنا لكانا غيرين؛ لأن كل اثنين فأحدهما غير صاحبه، وحقيقة الغيرين؛ هي أنه يجوز أن يوجد أحدهما ويعيم الآخر إما من المكان، وإما من الزمان، أو على وجه من الوجوه. ليس غيران<sup>(6)</sup> إلا من عرفهما هكذا ولا تعرف مذكورين بإسمين أو صفتين هكذا إلا من عرف أنهما غيران، ومن أنكر هذا لم تحر الحيلة فيه من

(1) ورد في الأصل فعل والصواب لغة ما أثبتناه.

(2) وردت في الأصل كثيرين والصواب لغة ما أثبتناه.

(3) إضافة ضرورية يقتضيها السياق والمعنى.

(4) وردت في الأصل يفعلون والصواب لغة ما أثبتناه.

(5) اكتضى زيادتها المعنى.

(6) وردت هيرين واللغة تقتضي ما أثبتناه.

طريق المحااجة والمناظرة، ولكن من حيث يقال له: دل على أن حقيقة الحدث هي أنه كان بعد أن لم يكن، وأن حقيقة القادر هو أنه يجوز منه الفعل، فكلما ذكر من شيء جعل دليلاً على صحة من أنكره.

فإن قال قائل: ما نلكر أن تكون حقيقة الغيرين هي أنه يجوز أن يفعل أحدهما في وقت لا يفعل فيه الآخر، أو يكون الفاعل لأحدهما غير الفاعل الآخر؟

قيل له: أنكرنا ذلك؛ لأنه قد وجد غير أن يستحيل فيهما ما دكرت. وليس هكذا تكون الحقيقة: لو جاز ذلك أن تكون حقيقة الحدث هو أنه كان بعد أن لم يكن، ثم وجد حدث ليس كذلك.

وبعد؛

فقد وجدنا إثنين فعل كل واحد منهما مثل صاحبه وفي وقت ما فعل، ووجدنا شيئاً؛ الفاعل لأحدهما هو الفاعل للآخر، لا يجوز عليهما غير ذلك وهما غيران

فإن قال: فما أنكرت أن تكون حقيقة العبرين هي أن لهذا جارحة وليس لذاك جارحة، وأن هذا يدرك بغير ما يدرك ذاك، أو ما قال من شيء مما يشبه هذا؛ فالجواب فيه ما تقدم، ولأننا قد وجدنا غيرين يستحيل أن يكون لأحدهما [49] جارحة، بل لهما جميعاً، ووجدنا شيئين يستحيل أن يدرك أحدهما إلا بما يدرك حروجهما غير أن ذا الكلام والصوت، والكلامان المتغايرين.

فإن قال: فهلاً رعمتم أن حقيقة العبرين أنهما شيئان؟

قلنا: فلو زعمنا؛ ما ضرنا، ثم كان ذلك لا يمنع من أن تكون حقيقتهم ما نكرنا؛ لأن ما يدعي المدعي أنه شيئان متى لم يجز فيه أن يعدم أحدهما ويوجد الآخر؛ بأن يكون مكان أحدهما غير مكان صاحبه، أو وقته غير وقته، أو بغير ذلك من الوجوه، فذلك شيء واحد وليس بشئين.



كما إنما قيل: إنه غيران متى لم يكن شيئاً فليس بغيرين، وإذا كان هكذا فسواء قول القائل غيران وشيئان ألا يُرى أن قائلاً لو قال: إن حقيقة القادر هو أنه يستطيع الفعل لم يمنع ذلك من أن يقول: إن حقيقته هي أن يجوز منه الفعل، على أن قد وجدنا من يقر بشيئين، ثم لا يعلم أنهما غيران، بل يقول: إن أحدهم هو ليس صاحبه، ولا هو غيره، ووجدنا الذي يدل على أنهما شيئان غير الذي يدل على أنهما غيران؛ من قيل أنه قد ثبت أن المذكور باسمين أو صفتين شيئان؛ فإن الخبر عنه والدلالة عليه يصحان عند بعض أهل النظر وما له موجود عند بعضهم، ثم لو احتجنا بعد ذلك إلى أن نثبت أنه غيران، وهو واحد يتعاقب عليه اسمان ووصفان لاحتجنا إلى استيقاق كلام آخر.

فإن قال: فما نقول في العالم والعلم به أليسا غيرين، وإن لم يجز عدم أحدهما ووجد الآخر، ولم يكن مكان أحدهما غير مكان الآخر؟

قلنا: وهذا فيه اختلاف لأن قوماً قد زعموا أنه يجوز وجود الأكم وفقاً للعلم (به)<sup>(١)</sup> إذا حلت أفة.

قالوا: وإنما امتنع أن يحل الأكم ويعدم العلم به، والأفات مرتفعة، ومع هذا فإن مكان الأكم غير مكان العلم به.

فإن قال: أفرأيت أن الأكم للجزء الذي فيه يحل العلم به.

قلنا: فقد كان يجوز أن يحل غير ذلك الجزء علم آخر بهذا الأكم، ولا يوجد هذا العلم.

إن قالوا: لو كان حقيقة العيرين ما زعمتم، وجواز عدم أحدهما ووجود الآخر باختلاف مكانيهما أو وقتيهما، وبعد ذلك لكان جواز كونهما في مكان واحد في وقت واحد يبطل أن يكونا غيرين.

(١) زيادة اقتضاها معنى الجملة في السياق.

قلنا: ليس هذا هكذا إلا أن ضد المقابل لقول القائل: لا يجوز أن يكون، والمناقض ليس هو أنه يجوز أن يكون والمناقض له ليس هو أنه يجوز أن لا يكون، بل هو قوله لا يجوز<sup>(1)</sup> أن يكون. وهذا قد وافق عليه أهل المنطق والحجة على ذلك: أن الشيء قد يجوز أن لا يكون، وليس يجوز أن يكون. [50]

ولا يجوز أن يكون، فلو وجبنا - لعمري - ما لا يجوز أن يكون مكانهما ووقتهما مختلفين وهما مع ذلك غيران لبطل ما قلنا.

فإن قال: ما فإنكم جعلتم حقيقة الغيرين أنه؛ يجوز أن يُعَمَّ أحدهما، ويوجد الآخر بأن يكون مكان هذا غير مكان هذا، أو وقته<sup>(2)</sup> غير وقته، أو بغير ذلك من الوجوه؛ فلم زعمتم أن المكانين متغايران<sup>(3)</sup>، وليسا في مكانين؟ ولم زعمتم أن الوقتين متغايران<sup>(4)</sup> وليس لهما وقتان، فيكون وقت أحدهما غير وقت صاحبه؟

قلنا: لا شيئ<sup>(5)</sup> إلا وهما في مكانين، أو يجوز أن يكون في مكانين ولا شيئ<sup>(6)</sup> وجد في وقتين إلا وقد كان يجوز أن يكون الشينان وقتين لهما دور أن يكونا هما وقتا للشينين؛ لأن الوقت هو ما جعله الوقت وقتاً. فلو أن الله جل ذكره أمر ملكاً بأن يحرك الشمس، وقال له: أزلها عن كبد السماء إذا صلى فلان لكانت صلاة فلان وقتاً لزوال الشمس، وإن كان زوالها اليوم وقتاً لصلاته، وعلى أن حقيقة قولنا يكون وقت هذا غير وقت هذا؛ هو أنه يجوز هذا ويُعَمَّ الآخر على ما بين.

(1) وردت في الأصل ممسوحة والسياق يقتضي ما أثبتناه.

(2) وردت في الأصل لوقته والسياق يقتضي ما أثبتناه.

(3) وردت متغايرين واللغة تقتضي ما أثبتناه.

(4) وردت في الأصل متغايرين واللغة تقتضي ما أثبتناه..

(5) وردت في الأصل كلمة مكانين وهو خطأ والسياق يقتضي ما أثبتناه.

(6) وردت في الأصل شيئين والصواب لغة ما أثبتناه.

فإن قال: أترأيت إن خلق الله جزأين كل واحد منهما لا في مكان، ولا في وقت؛ فأنهما وإن حلقا كذلك فقد كان يجوز أن يحلقهما في مكانين، وأن يوجد أحدهما دون الآخر.

وبعد؛

فليس يجوز عندنا أن يخلق جزأين غير متمماتين، ولا يخلق بينهما شيئاً غيرهما. وقد أقمنا الحجة على ذلك في صدد هذا الباب عند ذكرنا لما تقررنا به من الأقاويل.

مسألة:

إن قالوا: دعوا هذا كله، وأخبرونا ليس لم نجدوا شيئاً إلا محدثاً، ولا محدثاً إلا شيئاً، ثم لم يجب عندكم أن تكون حقيقة شيء أنه محدث، ولا حقيقة محدث هي أنه شيء. فما تتكرون أن تكونوا وجدتم غيرين إلا على ما وصفتم؛ ولا واقعين بعد إسمين أو وصفتين إلى غيرين إلا ألا يكون ذلك حقيقة العيرين؟

الجواب:

قلنا: إن فسد بهذا ما أردناه وجعلناه حذراً أو حقيقة فسدت كل حقيقة تصحرونها؛ لأن للخصم أن يعارضكم في كلما ثبوتونه وتجزؤونه بحقيقته بمثل هذا. ثم إن الذي يفصل بين ما قلنا وبين ما عارضتم به: أن حقيقة الشيء التي نصحبها في الشاهد ما نصحبه ونفسدها ما نفسده بعينه، وأن تكون الحقيقة إلا ما اجتمع له ذلك؛ أعني اعتبار التصحيح والإفساد جميعاً، ألا يرى أنه قد يؤدي إلى العلم بأن الشيء حدث جواز [51] التحرك والسكون عليه، وليس ذلك بحقيقة للحدث، ولا حذراً له، وذلك أنه وإن كان جواز ذلك عليه تثبت أنه حدث وإنما نفسده لا يفسد أنه حدث؛ إذ قد يصح أنه حدث ما لا يصح أنه متحرك، وكذلك قد يفسد أن الشيء جسم استحالة التحرك عليه، وليس ذلك حقيقة للجسم، ولا حذراً؛ لأنه وإن كان فساد ذلك يفسد أن يكون جسماً، وإنما تثبته لا يثبت أنه جسم؛ لقيام الدليل على متحرك

ليس بجسم، ولأنه قد يدل على أنه متحرك ما لا يمكن أن يستدل به أنه جسم. وإذا كان هذا على ما بينا، وكان كل ما صحح المذكور باسمين أو وصفين في الشاهد يمكن أن يوجد أحدهما ويعدم الآخر أن يكون في مكانين مختلفين ووقتَيْن متبايرين أو بعير ذلك فهو مصحح، لأنه غير أن، وما أطل ذلك وأفسده فهو مقصدٌ مبطل لأن يكون غيرين، بسبب أن تكون حقيقة الغيرين ما ذكرنا وبيننا

وليس هذا سبيل الشيء والحدث؛ وذلك أن الشيء في الشاهد وإن كان لا يكون إلا حدثاً، والحدث لا يكون إلا شيئاً فقد يصح أن المذكور شيء ما لا يصح أنه حدث، وكذلك قد يفسد أنه حدث بما لا يفسد أن يكون شيئاً، فلم يجب أن يكون حقيقة الحدث أنه شيء ولا الشيء أنه حدث؟ وهذا واضح والحمد لله.

ويقال للفلاسفة الذين يدعون تحديد الأشياء:

بِمَ زعمتم أن حد الشيء وحقيقته هو أنه شيء ويتحرك من ذاته، دون أن تزعموا<sup>(1)</sup> أنه ما يجوز أن يموت؟ فبما لم نجد حياً إلا وهو يجوز أن يموت، ولا ميتاً إلا وقد كان حياً كما أننا لم نجد حياً إلا وهو يحس ويتحرك من ذاته، ولا متحساً متحركاً إلا حياً؛ فإنهم لا يخلون إلى ما ذكرنا بل إلى ما هو دونه.

دليل:

قال الموحدون: من الدليل على أنه لا يجوز وجود قنيمين: أنه قد ثبت أن للعالم صناعاً قديماً؛ بما فيه من آثار الصنعة، وما قم من الدليل على أنه مُحَدَّث. قالوا: ووجدنا كل من زاد على واحد فإنه لا نجد بينه وبين من زاد عليه فرقاً. والحق أن يقوم خلاله مقامه حتى لا يكون بينه فصل.

فإن قال الخصوم من الملحنيين: ليس من رأى ذبراً، ولم يرَ بانيها فقد يجب عنده أن يكون لها صانع، لا بد من ذلك، ثم لا نجد من زاد على صانع واحد صنعها

<sup>(1)</sup> وردت في الأصل تزعمون والصواب لغة ما اثبتناه.

فرقاً بينه وبين من زاد على ذلك، فهل يجب هذا أن نجزم ونقطع للشهادة على أن للدار صناعاً واحداً لا أكثر من ذلك، وأنه لم يكن في العالم صنائع غير صانعها؟

فإن قلتم: نعم فهذا مكابرة. وإن قلتم: لا، قيل لكم في الأول مثله.

قيل لهم: الفصل بينهما أنه قد يمكن [52] ويجد المثبت للدار صناعاً وصانعين فرقاً بينه وبين من زاد عليه؛ وذلك أن صنّاع الدار يمكن أن يشاهدوا، ولّى يرد الخبر عنهم من طريق الحسن. والقنماء لا تجوز مشاهدتهم، ولا ورود الخبر عنهم؛ فلا يجد المثبت لما زاد على الواحد الذي يجب إثباته؛ لما وجد من آثار الصنعة فرقاً بينه وبين من زاد عليه.

فإن قال: ما أنكرتم أن يوصل إلى علم ذلك وإلى المعرفة بقدر القنماء من المخبر، وهو أن يخلق للقديم كلاماً في موته، أو يبعث رسولاً بأنه مخبر عن العدد المشتمل عليه وعلى سائر القنماء، فيكون ذلك حجة ودليلاً لمن اقتصر على تلك العدة، وفرقاً بينه وبين من زاد عليها؟

قيل له: إن القديم عندما قد يقدر على الصدق والحكمة بأفعاله التي شاهدها، فدلّت على ذلك، فلو كان في الغائب قديم غيره لم يكن مأموناً إذا أخبره بعدة القنماء أن يخبر بخلاف الحق، فيكون الأمر قد عاد إلى أنه لا فصل بين من أثبت قديمين وبين من زاد عليه فأثبت ثلاثة، إذ كان الخبر لا أمان معه من أن يكون كذباً.

فإن قالوا: فكيف جاز أن يصح عن عدة من بناء الدار ولم يجز أن يصح هذا الحر؟

قلنا: لأن الخبر عن عدة من بنى الدار إنما يثبت بالقواتر، وبخبرين، والتواتر لا يفسد إذا كان عن حس يجحد ذلك؛ ودليله والتي قد تثبت صحة خبره بما صحح حكمة المرسل به، وهو أفعاله الدالة على أنه لا يبعث من يكذب ويضل ويُسْئَق. وكل هذا غير موجود في خبر القديم إذا لم تكن له أفعال تدل على حكمته.

فمن قالوا: فإن القديم لأحر يفعل أفعلاً متقنة تدل على حكمته، ثم يبحث رسولاً أو يحدث كلاماً في مواسم يخبر فيه بعدة القنصاء.

قلنا: وكيف السبيل إلى أن يعلم أن الأفعال أفعاله تون غيره؟ لأننا إنما احتجنا إلى الخبر ليدل على أن الفعل له ، وإلا تناقض الكلام وفسد.

وجواب آخر:

وأول هذه المسألة هو أنه إذا ثبت عند المتفكر أن لهذا العالم صانعاً حكماً، لا يفعل خلاف الحكمة ؛ إمّا بأن لا يجوز خلافها منه، أو بما يدل عليه الدليل أنه لا يفعل خلافها على حال وجب عليه أن يعلم أنه لو كان مع الصانع قديم غيره لأقام له دليلاً عليه ولم يظه. والشك في ذلك والتجوز له حتى لا يعرف الخالق له المنعم عليه فيشكره إذا لم يجد في الأشياء دليلاً على إثبات تون ثلاثة ولا على ثلاثة، تون أربعة، وصح عنده حكمة صانعه علم أنه لا قديم غيره. وليس القول في الذي بني المسجد على هذا السبيل؛ لأنه قد يجوز أن يكون الباني حادقاً بالبناء، وفي غاية المعرفة ويكون مع [53] ذلك غير حكيم ، فلا يدل على نفسه. ويجوز أن يكون حكماً فيعجز عما يريد من ذلك، وإن قدر على نفس البناء وعلى إحكامه وإتقانه.

دليل آخر:

قالوا: ومن الدليل على إفساد قول من أثبت قديمين أو أكثر من ذلك أنه:

لو جاز وجود قديمين، صفة كل واحد منهم صفة الواحد جل ذكره، لم يخل أنه إذا أراد أحدهما أن يحرك جسمًا وأراد الآخر أن يسكنه من أن يكونا قاندين على النماص، أو غير قاندين عليه. وفي كلام<sup>(1)</sup> الأمرين ما يوجب الحدث والحاجة؛ لأنهما: إن كانا قاندين على النماص، فأحدهما يحتاج إلى صاحبه ولا يجوز ذلك عليهما إلا لنقص. وفي النماص إحدى معاني قول الله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ مِثْلًا لِمَا لَا

<sup>(1)</sup> وردت في الأصل كل ومتقضى الكلام ما أثبتناه.

أَلَمْ يَلْقَ سِدْرًا مَّجِيدًا رَبُّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ [الأنبياء: 22]، وقوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغْتُم مِّنْ بَيْنِ  
 ٤ سَجْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ [المؤمنون: 91] وإن لم يكونا قادرين على ذلك فهما  
 أيضا عاجزان منقوصان؛ لأن من لم يوصف بالقدرة على إنفاذ إرادته وبلوغ  
 محبته ومنع غيره من صنعه والحوّل بينه وبين الاعتراض عليه فهو عاجز  
 منقوص.

فإن قال قائل: ولمّ زعمتم أنهما لا يخلوان من ذلك؟ وما أنكرتم أن يكون  
 التمانع منهما محالاً غير موهوم إذا كانا قادرين بذاتهما؟

قيل له: يجب على من ادعى أن يبين وجه إحالته. فإن قال: ليس عليه ذلك،  
 وإنما يجب أن تثبتوا أنتم أنه محال غير جائز. قلنا: هذا غلط؛ لأن الأمور كلها على  
 التجوير حتى يقوم الدليل على فساد الفاسد منها، وإنك حين أجرت وجود قديمين،  
 قلنا لك: ليس عليهما أن تبين فساد ذلك، بل عليك أن تبين جوازهما وتدل عليه، لم يكن  
 هذا واجباً.

ويقال له: إن القادر بذاته وإن كان محال أن يمنع فمحال أيضاً أن لا يوصف  
 بالقدرة على ممانعة من لا يفضلّه في القدرة، وعلى إنفاذ إرادته وبلوغ محبته. فلمّ  
 زعمت أن ذلك محال؟ لأن القادر بذاته لا يمنع دون أن ترغم أنه جائز، لأن القادر  
 بذاته لا يعجزه شيء مما يريد.

ويقال له: قد رأينا المستويين في القدرة يجوز انتمايع عليهما، فلم يكن منكراً  
 أن يجوز مثل ذلك على القادرين بذاتهما لو ثبت وجودهما، ولو وجب أن يستحيل  
 عن القادرين بذاتهما لوجب أن يستحيل عن المتساويين في القدرة.

فإن قال: فإنكم ذهبتم عما أردته وقصدته. والذي قصدته أنه محال منهما أن  
 يريدوا ما أنكرتم، كما أنكم تزعمون أنه محال من القادرين منا أن يريدوا إرادة موجبة  
 لتحريك جزأين إلى جزء واحد من المكان، وهما في وقت واحد.

قلنا: فإنما لم نُحلّ ذلك إلا بعد أن قام الدليل على استحالة كون جزأين وجسراً  
واحد من المكائين؛ فمن الواجب عليكم أن لا تحيلوا وقوع إرادتهما لما ذكرنا من  
تحريك الجسم وتسكيبه إلا بعد أن تحيلوا وقوع إرادتهما لما ذكرنا تحريك الجسم  
وتسكيبه إلا بعد أن تحيلوا التمانع منهما.

وأيضاً فإن كنا أخطأنا أن يجتمعا على إرادة لتحريك الجزأين في وقت واحد إلى  
مكان واحد فقد وجدناهما مع استحالة ذلك عليهما يجوز منهما أن يريد أحدهما  
تحريك الجزأين ويريد الآخر تسكيبه [54] فيمتنعان. فلما لم تجز إحالة الاجتماع من  
القادرين في الشاهد على الإرادة لتسكين الجزء وتحريكه في الوقت الثاني، والتمنع  
من ذلك قياساً على إحالة الاجتماع منهما على الإرادة لتحريك جزأين في وقت  
واحد في مكان واحد؛ كذلك لم تجز إحالة أحدهما قياساً على الآخر في العائيب.  
وهذا آخر ما يدل في هذا الكلام.

فإن قال: أفليس قادران منا متساويين<sup>(1)</sup> في القدرة والتمنع جائزاً عليهما، ثم  
ليس يجب بذلك أن يكون أحدهما ناقصاً عن صاحبه وأن يكون الآخر أقوى منه؟  
لما يلزمنا أن قلت: التمانع حائز عليهما، ثم لا يجب أن يكون أحدهما أقوى من  
صاحبه؟

قلنا: إنما لم نريد بهذه المسألة أن نلزمكم بأن أحدهما أقوى من صاحبه وأفضل  
منه، وإنما أردنا أن نثبت أنهم منقوصان جميعاً محتاجان؛ لأن التمانع من  
التمتعين منا دال على جوار الحاجة من أحدهما إلى صاحبه، ومن كانت هذه  
صفته كان محتاجاً غير قديم، وعلى أن خصوصاً متى أجازوا ذلك عليهم فقد  
وصفوهما بما لا نصف به نحن الواحد، والكلام إنما بني على أن نقول في كل  
واحد منهما ما نقوله نحن في القديم الواحد جل ذكره.

<sup>(1)</sup> وردت في الأصل قادرين منا متساويين والصواب لغة ما أثبتناه.



قال: رأيتم إن قلت إني قادران على ذلك، وهو جائز متيها غير أنهما لا  
يجتمعان على الإرادة لذلك لحكمتهما.

قلنا: إنا لا نحتاج إلى وقوع ذلك منهما؛ لأن التجويز موجب لجواز الحاجة  
والضعف على كل واحد منهما، وليس ذلك كالقدرة على الظلم؛ لأن الظلم عندنا لو  
وقع لم يدل على حدث ولا عجز؛ فلذلك جازت القدرة من القديم عليه عندنا. أو لا  
تري أن مكرماً لو أُلزِمنا تجويز القدرة على الأكل والشرب قياساً على القدرة على  
الظلم كان الفرق في ذلك واضحاً؟ وهو ما يتنا.

فإن قال: رأيتم إن قلت: إنه لا يجوز عليهما التمتع، ولا لوصف بالقدرة  
عليه؛ لأن ذلك لا يوجب الحدث والضعف والحاجة!

قلنا: إنا نقول ذلك. ومدا علينا من هذا؟ وهل أُلزِمناكم ذلك إلا لأنه يوجب  
الحدث والضعف؟ فإن كرهت ذلك فترك الأصل الذي أدرك إليه وإلا فبين لنا أنه  
لا يقودك إليه، ولا يوجب عليك. ولو أن من قصد خصمه إلى أن يلزمه قولاً محالاً  
لا أصل قد قدمه يوجب ذلك عليه اعتصم بمثل ما اعتصمت به لم يلزم أحداً حجة.

وهذا الكلام كله على من ذهب إلى إثبات أكثر من قديم واحد على أن تكون  
صفة كل واحد منها<sup>(1)</sup> تثبت صفة القديم الواحد الذي يليه. فأما من ثبت قديمين  
جسمين أو قديماً جسماً فالذي يفسد به قوله ما قلناه من الدلالة على حدث الأجسام  
الحوادث. وهذا بين كافٍ<sup>(2)</sup>. والحمد لله.

(1) تصفها في الأصل ممسوح والتقدير ما أثبتناه.

(2) وردت في الأصل كافٍ والصواب لغة ما أثبتناه.

## فى التعديل والتجوير

مسألة: [55]

قال الملحدون: كيف يجوز أن يكون الصانع تبتوته حكيماً رحباً جواداً وقد خلق خلقاً، وهو يعلم أنهم يعصون<sup>(1)</sup> فيصيرون إلى النار، ويبقون فيها أبداً لا يخفف عنهم، وهو لو لم يخلقهم أو أنه حين خلقهم لم يكلفهم ما كفروا ولا استحقوا به النار.

الجواب:

قال<sup>(2)</sup> الموحثون: أوجب أن يكون الخلق والتبليغ والتكليف قبيحاً، ولا تكون حكمة؛ لأن ذلك لو لم يكن ما استحق أحد العقاب والحطود في النار، ولسلك الجميع من العقاب واللوم، ولكن<sup>(3)</sup> لاشيء أوضع وأخس، ولا أضرم من العقل؛ لأن الإنسان منا ما لم يكن عاقلاً لم يلحقه لوم في شيء مما يكون منه، ولم يلزمه عتاب ولا أدب. ومن كان عاقلاً لحقه ذلك أجمع واستحقه. والأمم موحدوها وملحدوها على شرف منزلة العقل وفصله، وسقوط ضده.

فإن قالوا: إن العقل ليس يدعو إلى شيء من ذلك مما يوجب اللوم ولا يحمل عليه ولا يدخل فيه، بل هو ناه ذلك زاجر عنه، ولو شاء العاقل لم يرتكب شيئاً من الموهوم القبيح.

ويعد:

فإن في العقل منافع وهو عز العلم، وشرف المعرفة، وعظم موقع اللذة.

(1) في الأصل يصعون والصواب ما أثبتناه.

(2) ساقطة في الأصل والسياق يقتضيها.

(3) وردت في الأصل لكلى والسياق يقتضي ما أثبتناه.

قيل لهم: أليس كيف دارت القضية؛ فإنه لو زال لم يلحق اللوم العذاب، ولم يهتك الإنسان لكثير من الشر.

فإذا قالوا: نلى، ولا بد من ذلك

قيل لهم: فإذا كان العقل شريفاً فاضلاً لا عيب فيه للعلة التي ذكرتم، فكذلك التبليغ والتكليف، لأنه وإن كان الإنسان لا يكفر ولا يستحق النار إلا مع وجودهما؛ فإنهما لم يدخلتا في الكفر والمعصية، ولم يُحملا عليهما، بل فيهما أشد الزجر والنهي عن ذلك، ولو شاء المكلف لأطاع واستحق الخلود في النعيم كما استحقه غيره ممن هو في مثل حاله، لا فرق بينه وبينه في القدرة والتمكين، وفيهما مع ذلك الوصول إلى المعرفة والعقل؛ لأنهما لا يكونان إلا مع التبليغ وفي تكليف الرياسة في الدنيا، والوصول إلى النعيم في الآخرة.

جواب آخر:

ويقال لهم: إن التعريض لنيل الثواب الدائم، والأمر بمعرفة المنعم وشكره، ولزوم العدل والحكمة، وترك الجور والسفّه حسنٌ جميل في العقل. كما أن التعريض للعطب، والأمر بالخيبط، والجور، والسفّه قبيحٌ فاسد. فلو كان معصية المأمور ومصيره فيه اختباره إلى استحقاق العقاب، وعلم العالم بما يصير إليه من العطب والهلاك (بترك)<sup>(1)</sup> التعريض للخير والأمر به، فجعله قبيحاً فاسداً، لكان طاعة المأمور ومصيره (في اختباره)<sup>(2)</sup> إلى استحقاق المدح من العقلاء والعكماء وحسن الجزاء، وعلم الأمر بما (يصير إليه المأمور)<sup>(3)</sup> من السلامة واستحقاق المدح والثواب يغلب التعريض للنشر [56] والأمر به، فجعله حسناً جميلاً. وهذا ما لا يقول به أحد وفيه كفاية لمن ألتصف.

(1) في الأصل تالفة ولعلها تكون كما قدرنا.

(2) في الأصل غير واسمة ولعلها تكون كما قدرنا.

(3) في الأصل تالفة ولعل الجملة النقصية تكون ما قدرنا.

فإن قال: ومن سَلَّم لكم أن الأمر بالصالح والخير وبما يؤدي إلى العاقبة  
المحمودة والنعيم المقيم تَعَرُّضٌ للخير والإحسان إذا كان الأمر قد علم بأن المأمور  
لا يطيع وأنه يعصي فيُعْطَب؟

قلنا: إنما يبطل أن يكون هذا تعريضاً للخير إذا علم أن مقتطعاً يقطعُه عما  
أمر به، فيُعْطَب من أجل ذلك، وأنه لا يقدر، أو أنه له في ذلك عذراً. فأما إذا كان  
الله قد أراح عِلَّه، وأهدره وحذره، وأندره، وكان يعلم أنه لا يؤتى إلا من نفسه، وأنه  
لو شاء لم يؤت، فهل يكون التعريض للخير إلا هذا؟

وبعد؛

فلو كان<sup>(1)</sup> الأمر بالخير، والتمكين منه، والدعاء إليه والتبشير، والإعذار  
والإنذار لا يكون تعريضاً للخير إلا إذا علم أن المأمور يقبل؛ فكان الأمر بالفساد  
والشر، والدعاء إليه، والحث عليه لا يكون تعريضاً للمكروه والعطب، وإساءة  
وضرراً، إلا إذا علم أن المأمور يقبل أمره، فيُعْطَب. فلما كان هذا عند جميع أهل  
العقل إساءة وضراً وتعريضاً للمكروه علم الأمر أن المأمور يقبل منه فيُعْطَب أو  
لا يعطب؛ كان الأول تعريضاً للخير، وإحساناً؛ علم الأمر أن المأمور يطيع، أو علم  
أنه يعصي.

وإن اتَّحَمَ بعض جهالهم فقال: لست أزعج أن أمراً بالفساد والشر، وبما  
يؤدي إلى العطب إذا علم أن المأمور لا ينتهي إلى أمره، بل يحسن ويصلح؛ فيقع  
موقعاً حسناً ويصير إلى خير، وأنه إذا لم يأمره بالشر والفساد، ولم يصل إلى ذلك،  
بل بقي على ما هو عليه أنه مشى إليه، وإن كان استحق أن يكون في نفسه سفيهاً  
غير حكيم؛ فكنك لا يجب أن يكون من أمر غيره بالخير والرشد، وهو يعلم أنه لا  
يقبل أمره، بل يفسد ويسيء فيُعْطَب، وأنه إن لم يأمره بذلك لم يعطب، ولم ينل  
خيراً، محسناً إليه، وإن كان حكيماً في نفسه مصيباً.

<sup>(1)</sup> في الأصل فيها نقص ووردت كالصواب ما أثبتناه.

قيل له: ولم زعمت أن هذا حكيم مصيب، وذلك سفيه؟ وهلاً زعمت أن هذا ليس بحكيم، كما أنه ليس بمحسن إلى المأمور، وأن ذلك ليس بسفيه، كما أنه ليس بمسيء إليه.

ويقال: إنه ليس يكون المحسن إلى غيره إلا بفعل فعله به؛ إما أن يحركه أو يسكنه، أو يأمره أو ينهيه. وليس يجوز أن يكون محسناً إلى غيره بفعل فيعلمه ذلك الغير، أو يعلمه هو له؛ لأن علمه قد يجوز أن لا يكون فعلاً له، وكذلك القول في الإشارة.

وإذا كان هذا هكذا، وكان الأمر بالشر والاداعي إليه قد فعل بالمأمور المدعي كلما كان يفعل به لو كان يقبله ما أمر به وينتهي إليه، كان قد أساء إليه ولو لم يكن هذا هكذا كان إنما كان<sup>(1)</sup> مسبباً بفعل غيره. وهذا فاسد عند أهل العقول. وأيضاً فلو كان...<sup>(2)</sup> إلا إذا علم أنه يقبل أمره فيعطى لكان لا يكون مسبباً إليه حتى يقبل....<sup>(3)</sup> إنما...<sup>(4)</sup>. [57]، وكان هذا أولاً أولى، ولكان يجب إذا أمره بالشر والفساد وبما يعطيه إن فعله، وهو لا يعلم أيقبل أم لا يقبل ألا يحكم عليه بإساءة إليه، ولا بغير ذلك حتى ينظر: أيقبل فيعطى، أو لا يفعل فيسلم. فإن لم يفعل لم يقل إنه أساء إليه، وإن قبل وعطى قيل قد أساء إليه. وهذا لا يقوله عاقل.

ويقال له: ما الفصل بينك وبين من قال: إنه إذا أمر بالشر والفساد وهو يعلم أنه لا يقبل، بل ليحسن؛ فينال الخير، وأنه إن لم يأمره بهما لم يصل إلى ذلك الخير فهو محسن إليه؟ فإن قال: كذلك أقول. قلنا: فقل: إنه حكيم مصيب. وإن قالوا: لا يكون فاعل هذا محسناً. قلنا: ولا يكون مسبباً.

(1) ممسوحة في الأصل، والمسي يقتضي ما قدرناه.

(2) ممسوحة في الأصل.

(3) ممسوحة في الأصل.

(4) ممسوحة في الأصل.

...<sup>(1)</sup> الفصل: وإن أمر على أنه حكيم مصيب؛ قلنا: وكذلك إذا أباحه حرمه، وأمكنه من نفسه، وحرمه إذا علم أنه إذا فعل به ذلك قال خيراً وصار إليه، وإذا لم يفعله غطب. فإن أجاز ذلك خسر خسراناً ميبناً.

وإن قال: هذا قبيح؛ قلنا: والأمر به، وسائر الفساد قبيح. وإن قال: إن كثيراً منهم قد يخالف بين الفعل إذا فعل مع العلم بعاقبة تكون له وبينه إذا علم معه غير تلك العاقبة؛ لأنكم ترعمون أن الحلق والتبليغ لم يعلم أنه يكفر إذا جامع العلم...<sup>(2)</sup> غيره ينتفع بهما، ويصور إلى خير كالأصلح الأشياء وأصوبها، وإذا جامع العلم بأن أحداً لا ينتفع بهما كانا دون ذلك. قلنا: أجل، إلا أنهما وإن كانا مع العلم بأن أحداً لا يصل بهما إلى نفع في دون من إليهما إذا علم أنه يوجد معهما انتفاع خلق كثير؛ فلن يخرجنا من أن يكونا إحساناً وإنعاماً، وحكمة وصواباً، وإن كان غيرهم أصوب.

وكذلك نقول في أمر بالفساد والخبث والظلم، مع العلم بأن ذلك نفع أنه العاية هي الخطأ والصفه، وأنه إذا جامع العلم بأن ذلك لا يقع كان دون ذلك، غير أنه لا يخرج على حال من أن يكون خطأ وسفهاً وعبثاً، وعلى أن الإحسان والإنعام ليس هذا حكمهما؛ لأننا قد وجدنا في المشاهد ما يخرج من أن يكون أصوب من غيره، بل يكون غيره أصوب منه، ولا يخرج ذلك من أن يكون إحساناً وإنعاماً في غايتهما؛ لأن رجلاً لو أعطى قريباً له جلاً ماله، وهو وعباله محتاجون إلى ذلك؛ لكان في غاية من الإحسان إلى قريبه، والإنعام عليه، وإن كان غير ذلك أصوب منه، وأفضل في باب التدبير.

جواب آخر: يقال لهم: كلما علم جلاً ذكره أن جماعة يكفرون عند التبليغ سواء هم...<sup>(3)</sup> لا، لأن التبليغ حماهم أو التكليف حماهم على ذلك بل فيهما أشد

(1) ممسوحة في الأصل

(2) كلمة ممسوح أكثرها في الأصل والباقي منها غير مقروء.

(3) ممسوحة في الأصل.

الذي عنه، غير أن جماعة أخرى يطيعون ويؤمنون فيستحقون الثواب والخلود في النعيم المقيم...<sup>(1)</sup>، علماً فضلاً نحو ما بسطانهم، وإعلاماً باهتدائهم، فلم يكن يجوز في الحكمة...<sup>(2)</sup> ما هم صائرون إليه إن بلغوا أو كفوا الكفر قوماً إنما يكفرون (بجنايتهم على)<sup>(3)</sup> أنفسهم، ويؤمناء وإلا آمنوا [58] ، وأطاعوا فوصلوا إلى مثل ذلك مما وصل إليه غيرهم.

مسألة: فإن قالوا: قهلاً خلق الله هؤلاء الذين علم أنهم يطيعون ويؤمنون، ولم يخلق أولئك الذين علم أنهم يعصون ويكفرون. وكيف جز أن يخلقهم وقد علم ذلك منهم؟

الجواب قلنا: لأمر:

أحدها:

أن خلقه إياهم، ثم تبليغه لهم وإن كان يعلم أنهم يكفرون بجنايتهم على أنفسهم وسوء اختيارهم لها ليس بإساءة إليهم، ولا ضرر عليهم بوجه من الوجوه، بل هو إحسان وتفضل وحسن نظر، وتعرض للخير والنعيم المقيم والثواب الذي لا شيء أعلى وأفضل منه، وليس على من أحسن من سبيل ولا (لوم)<sup>(4)</sup>، بل الذي يجب له الشكر والحنوع<sup>(5)</sup> بالطاعة. ولو كان التعريض للخير والتقوية عليه والأمر به (منه)<sup>(6)</sup>، فيصير إساءة، وضرر للمعصية للأمور وما يصير إليه من العقاب بفعله؛ لكن التعريض للخير والفساد والأمر بهما ينقلبان فيصيران إحساناً بفعل المخالفة

---

(1) ممسوحة في الأصل.

(2) ممسوحة في الأصل.

(3) في الأصل مجاً والباقي ممسوح والمعنى يقتضي ما أثبتناه.

(4) ممسوحة في الأصل وربما ما كثرناه يكمل المعنى

(5) وردت في الأصل والتخوع والصواب ما أثبتناه.

(6) في الأصل بن وباقي الكلمة ممسوح، والصواب ما كثرناه.

المأمور بما أمر به من ذلك، وحسن اختياره لنفسه، ومصيره إلى ثواب عمله. وهذا قد قلنا فيه ما كفى.

فلن قالوا: فإن الله لم يكن يريد هذا الإحسان الذي أعقبه المكروه وأداه إلى العفلة، ولو حُيّر لم يختَر ذلك لنفسه.

قلنا: لو كان هذا الإحسان أعقبه المكروه وأوقعه فيه أو أداه إليه لكان لعمري يجب أن لا يردّه، بل الواجب أن لا يكون إحساناً في الحقيقة. فأما إذا لم يكن كذلك فليس نصير فيه إرادته ولا كراهيته؛ لأن المريض قد يكره الدواء وهو خير له، والمذنب لو خُيّر أيضاً لم يَختر العقاب على ذنبه بقدر استحقاقه، وقد يكون مع ذلك أصلح له في عاجله وآجله الصواب الذي لا يجوز غيره.

والوجه الثاني:

أنه قد يجوز أن الله يعلم أنه يخرج من صلب كل كافر ألفاً مؤمناً، ومائة نقي، وإمام، وقائد إلى الخير، وداع إلى هدى، وسائس للعباد، وحافظ للبلاد. ولو أنه ابتداء خلقهم ولم يخرجهم من أصلاب آباء ويطون أمهات لم يصيروا إلى ذلك.

وجه ثالث:

وهو أننا علمنا أن التعمد والامتحان لا يكونان إلا ببقاء، وأن البقاء لا يكون مع حاجة بعض الخلق، ووجدنا أموراً لم يكن مع عدمها بقاء؛ فمن ذلك أنه لم يخلق من علم أنهم يتولون هذه الصناعات الخسيسة، والتي هي فوقها، ويقومون بالمرث والنسل، ولم يخلق إلا ما علم أن نفسه لا تدعوه إلى ذلك، وأنه لم يتعاطاه ما كان مع فقد ذلك بقاء، وكان لو لم يتبدى أنه بها صنعت الآلات، أو لم تخل هذه الجواهر الصلاب التي يقوم مقامها لم تتم مصلحة، ولم يبق الخلق مع عدم ذلك فقد يحوز...<sup>(1)</sup> وجود من علم أنه يكفر، وييلام الأطفال وخلق لأجسام، بالمر...<sup>(2)</sup>

(1) كلمات ممسوحة في الأصل في آخر السطر.

(2) هكذا وردت بقية الكلمة وكلمات أخرى ممسوحة في الأصل في آخر السطر.



رب وغيرها في تمام المصلحة ونساق التدبير كأحد هذه...<sup>(1)</sup> [59] أن فيما لا يتم بقاء الخلق إلا به، ولا تصح المحنة ما لم يفعله إلا هو لا الذين علم أنهم يكفرون، ولا يوجد إلا منهم. ولنا نعلم أن كفرهم مما يتسوق به التدبير، ويتم به البقاء، ولكن وجود أعيانهم التي يعتد بها وبالعلة التي ينتفع بها من أعمالهم التي ليست بكفر ولا فسق، فجمع الله جل ذكره بخلقهم وتبليغهم الإحسان إليهم بتعريضهم للخير والثواب والإنعام على من علم أنه يؤمن ويطيع، ولم يكن ليقطع الذين علم أنهم يعرضون<sup>(2)</sup> عن الإيمان ربهم والشكر له، ثم المصير إلى الدرجات العلى، والخلود في النعيم المقيم، والإحسان إلى الآخرين وتعريضهم للنعيم المقيم، من علم أنه يكون من بعضهم ورطة وتهلكة. ليس هو تبارك اسمه وتعالى المسبب له ولا الداعي إليه، ولا شيء مما فعله دخل في ذلك وتحمل أو يكون سبباً له.

فإن قالوا: إن الكافر يقول: كيف يجوز أن يتفضل على غيري ويحسن إليه بخلقني وتبليغي، وهو يعلم أنه إذا خلقني وبلغني دخلت النار، وإذا لم يفعل ذلك لم أدخلها؟

قلنا له: يجوز ذلك من قِبل ما ذكرناه، وهو أن خلقك وتبليغك ليسا بإساءة إليك، ولا مدخل لذلك في الكفر، ولا حامل لك عليه، بل هو إحسان إليك، فلم تجز في حكمة اللطيف الخبير أن يدع الإحسان إلى خلقه. ليس، هو إحسان لك أيضاً وإنعام عليك لكفر يكون منك أنت تجنيه عليك بنفسك بسوء اختيارك، ولو شئت لم تفعل، وقد حذرت وأندرت ونهيت ونهيت وأزججت عنتك، وتحب ذلك من قِبل أن ما فعل بك مثل الذي فعل بغيرك ممن أمر، لم يخس شيئاً من ذلك. فلو وجب أن لا يفعل بك لوجب أن لا يفعل بغيرك، وقد كنت قادراً مع الخلق والتبليغ أن تصير إلى ما صار إليه غيرك، فاخترت لنفسك ما أوردتها، ولنت الجاني عليها لا الذي خلقك وبلغك.

(1) كلمات ممسوحة في آخر السطر وآخر الصفحة.

(2) ممسوحة في الأصل.

ويجب ذلك أبصاً ما قيل: إنه لو لم يفعل من خلقك وتبليغك وما فيه نفع لمن ذكرناه من الوجه الذي بيناه كان لهم أن يقولوا: أن لو خلقوا ولم يُبلَّغوا ولكن موهوماً أن يقولوا: كيف حدث أن ما فيه نفعنا ويصلك إلى الدرجات العالية والمنازل الرفيعة؟ فلو قيل لهم: لأننا قلنا إنه يوجد معه كفر ومعصية لكان يقول: أما كنت تفعله من ذلك كان يوجب أ... جاه...<sup>(1)</sup> بسببه أو له زلجراً ناهياً غيره، ولم يكن إحساناً إلى ما فعلته به...<sup>(2)</sup> حكمة؟ فكيف جاز تركه وترك الإحسان إليه لوقوع الكفر الذي (لو شاء فعل)<sup>(3)</sup> ولو شاء لم يفعل، والله جل ذكره لا يفعل ما يكون فيه حجة (لحقه عليه إذ)<sup>(4)</sup> لو كان لكان حجة لخلقه عليه جل وعز عن ذلك [60] وتعالى ألا تراه يقول: ﴿رُسُلًا مُّشِيرِينَ وَمُذِيرِينَ إِنَّمَا يَكُونُ الْبَاسُ عَلَى الْقَوْمِ حُجَّةً بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 165] ويقول: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَمَسَّالُوا رَبًّا لَّوَلَا أَرْسَلْنَا رُسُلًا فَنُصِّحَ إِلَيْكَ مِن قَبْلُ لَآتَيْنَاكَ مِن قَبْلُ أَن نَّذِيرَ وَمَعْرِفَ﴾ [طه: 134].

**دلیل:**

ويقال لهم: وقد وصح وتبين أن خلق الله لمن يعلم أنه يكره ليس بإساءة إليه، ولا ضرر عليه، وأنه إحسان إليه؛ إذ هو مثل الذي فعله بالمؤمن، فأمن ووصل إلى العيم. وقد ثبت أن ما فعل بالمؤمن إحسان، وذلك مثله، فهو إحسان وإفساد للمفيد وعطية بجنبة على نفسه لا يغير أن أمره له بالصلاح وتعريضه إياه للخير، وإن علم أنه يعصي فيعطب. كما أن صلاح الصالح وإحسان المحسن ومصلحه إلى الخير والنعمة يجب باختياره لنفسه، لا يغير أن الأمر بالفساد والإساءة وتعريضه

(1) ممسوحة في الأصل.

(2) معسوحة في الأصل.

(3) ممسوحة من أول السطر وربما ما قدرناه كلن صواباً.

(4) مصبوحة وما قدرناه بقنضيه العراق والمعنى

إياه للعطب، وإن علم أنه يصير إلى خير ونعمة، وأنه يخالفه فيما أمر به فيحسن ويصلح، فلو جاز (ما)...<sup>(1)</sup> صح من أنه إحسان بغير الخلق لمن يعلم أنه يكفر، وإنعام وتعرض للخير والسلامة (أن ما)<sup>(2)</sup> يفعله الحكيم، وهو أنه يعلم أنه يوجد معه نفع الخلق لا يحصون، ومصير إلى خير ونعمة، وتكون العلة في ذلك أن قوماً يحثون على أنفسهم بسوء اختيارهم، ولو شاء أن يفعلوا إذ قد فكروا ومكنوا ويستر عليهم وحذروا وأنذروا. ولجدر أن يكون الحكيم في خبر يعبره به إذا علم أن جماعة من عبده لا يعطون مع وجود ذلك ويعطون مع عدمه أن يسوء بنفسه، ويبيح حرمة لفساد وخير أنه إذا كانت الحرمة لا يكره ذلك، ولا يباه، بل يريد.

فإن قالوا: هذا لا يجوز؛ لأنه قبيح. وليس على الحكيم أن يفعل القبيح. وإن كان إذا لم يفعل لم يعطب قوم، وإذا فعله عطبوا، لاسيما إذا كانوا إنما يعطون بسوء اختيارهم وخيانتهم على أنفسهم ولو شاعوا لم يعطوا، بل سلموا ونالوا الخير. قلنا: وترك ما ذكرنا لا يجوز؛ لأنه ترك الإحسان والصواب والنفع، واقتطاع عن الخير. وذلك قبيح ليس على الحكيم أن يدخل في القبيح. وإن كان إذا فعله عطب قوم فإذا لم يفعله عطبوا لاسيما إذا كانوا ممكنين من أن لا يعطوا، أو كانوا إنما يصيرون إلى ذلك بسوء اختيارهم وقد مكنوا وحذروا وأنذروا.

مسألة:

قال الملحدون: فكأن هؤلاء الذين علموا علم أنهم يكفرون إيماناً...<sup>(3)</sup> من علم أنه يؤمن فقط لا لينفعهم ولا لينتفعوا. قيل كلا لو كن...<sup>(4)</sup> لينتفعوا ما كفوا الإيمان، ولا كفروا عليه، ولا دعوا إليه ولكن...<sup>(5)</sup> كانوا لطفاً لأولئك الذين قد علم

(1) ممسوحة في الأصل.

(2) ممسوحة في الأصل وربما ما قدره يكون صواباً.

(3) كلمات ممسوحة في الأصل.

(4) ممسوحة في الأصل.

(5) كلمات ممسوحة في الأصل.

أنهم يصلون معه إلى الثواب...<sup>(1)</sup> [61] ليس فيهما ضرر على أحد، ولا ظلم ولا إساءة إليه، بل هما دعاء من إلى الخير وإلى ما فيه الوصول إلى النعمة وتمكين منه، فجمعت المصلحة للفریقین، وعرضوا للخير، وأقذروا عليه، فمن أحسن فلنفسه، ومن أساء فعليها، ولا يعد الله إلا من ظلم.

ويعد؛ فإنه قد فعل بهم مثل الذي فعل بالذين آمنوا، وليس إيمان من آمن، وكفر من كفر من فعل الذي أمرهم ونهاهم وخلقهم وقواهم في شيء، وإن وجب أن لا يكون ما فعل بالذين كفروا ففعلاً لهم وجب مثل ذلك فيما فعل بالذين آمنوا؛ أنه مثله لا فرق بينه وبينه. وهذا واضح جداً.

مسألة

قال الملحدون: وما جعل خلق الذين علم أنهم يكفرون وتبليغهم وتكليفهم (ما)<sup>(2)</sup> فيه من إيمان أولئك الآخرين، ووصولهم إلى النعيم أولى من ترك خلقهم؛ لما فيه من كفرهم ومصيرهم إلى النار، وخلودهم فيها، أو هلاً كان ترك خلقهم جميعاً أولى من فعله.

الجواب:

قيل لهم: في هذا غير جواب وذلك على حسب اختلافهم. أعني اختلاف الموحدين في فروعهم كلها قاطع للخصم، مزيل للشغب والحمد لله. فمنها أن يقال لهم: قد صح بما قلنا أن خلقه لمن علم أنه يكفر بسوء اختياره وتبليغه (إياهم)<sup>(3)</sup> حكمة وصواب (وقيه نفع)<sup>(4)</sup>، وحسن نظر على من قال ذلك حجة ولا مسألة؛ لأنه لم يمت ولم يخطئه بل نفع وعرض للخير، وليس واحد من الأمرين أولى من

(1) كلمات ممسوحة في الأصل.

(2) وردت ممسوح ما قبلها ولعل الصواب فيما قدرناه.

(3) وردت في الأصل إيا.

(4) وردت في الأصل فع وأولها ممسوح ولعل الصواب فيما قدرناه.

ومنها: أن يكون قد علم أن الذين يؤمنون والذين يصلون إلى الثواب أكثر من الذين يكفرون أضعافاً مضاعفة، وأنه يخرج من أصلاب الذين علم أنهم يكفرون ممن بطيع ويؤمن وينتفع به العباد، ويصلح به البلاد من لا يحصى، أنه متى لم يخلق من علم أنه يكفر لم يصر من هؤلاء أحد إلى الإيمان وثوابه. فكان خلقهم وتبليغهم لذلك أولى وأحسن وأحق.

ولعل ظاناً يظن أن الكافرين أكثر من المؤمنين، فليعلم أن الملائكة والمؤمنين ومن آمن وتب عند موته ولم يعلم بذلك غيره من (المجانيين)<sup>(1)</sup> والأطفال، ومن لم يكمل عقله للتكليف أكثر من الكافرين بأضعاف لا يعلمه إلا الله.

مسألة:

قال الملحدون: أو ما كان الصانع يقدر أن يتم تدبيره في بقاء الخلق، ويصح ما أراد من المحنة بغير خلق من علم أنه يكفر ويستحق النار؟ أو ما كان عدا ما لو أثابه لاعتبر للذين علم أنهم يؤمنون ولآملوا مع وجود سوى خلق من علم أنه يكفر ويصير إلى النار بكفره، وسوى لإلزام الأطفال وخلق الأجسام المؤنثة والروائح المكروهة؟

قيل لهم: أما قولكم: أما كان يقدر على (أن)<sup>(2)</sup> يتم تدبيره في بقاء الخلق وتصحيح المحنة بغير خلق من يعلم أنه يكفر وماتت ما ذكرنا؟ فإن من الأمور أموراً هي على ما هي عليه بأعيانها وحقائقها ليس لازماً على (ما)<sup>(3)</sup> نقصد فنجعلها كذلك.

فيذا قال قائل: أفتكان الله يقدر على أن يجعلها على خلاف ذلك؟ كان قوله محالاً. قيل: له إن المحال لا بوصف أحد بالقدرة عليه، ولا بالعجز عنه، وليس من

(1) ممسوحة في الأصل والسياق يقتضي ما ذكرناه.

(2) لم توجد في الأصل القنصى ريانته المعنى.

(3) لم توجد في الأصل القنصى ريانته السياق.

التعظيم للقادر جل ذكره أن يوصف بالقدرة على المحال الذي لا يتوهم بل إنما يعظمه من يصفه بالقدرة على الجائر الموهوم. ولولا أن هذا هكذا لكان لقائل أن يقول: أو ما كان الله قادر على أن يفنى النطق كلهم فلا (يحتاج)<sup>(1)</sup> بعضهم إلى بعض، ثم يكون بعد ذلك حرث ونسل، وامتحان واختبار وابتلاء وتحويق وزجر؟ أو ما كان على أن نجعل الناس لا يحتاجون إلى غداء مع نيتهم هذه...<sup>(2)</sup> عليها؟ أو ما كان يقدر على أن يجعل الجور حسناً كما أن العدل حسن...<sup>(3)</sup> أو ما كان عنده ما لو أثناه لاعتبر الذين علم أنهم لا يؤمنون...<sup>(4)</sup>، وسوى خلق من علم أنه يكفر، وسوى إيلاء الأطفال وخلق...<sup>(5)</sup> فإن جوابه أن يقال له: إن من يؤمن من العباد إنما يؤمن...<sup>(6)</sup> [63]، ولا بأسباب موجبة. وقد علم جل ذكره أن الإيمان لا يوجد منهم فعلاً باختيار، وأنهم لا يكونون عند شيء من الأشياء أقل فساداً وأكثر صلاحاً إلا عند هذه الأشياء، يعنى خلق من يكفر، وإيلاء الأطفال وغيرهما.

فإذا قال قائل: أما كان يقدر على خلاف ذلك؟ فليس لكلامه إلا وجهان:

أحدهما:

أن يقول: أما كان يقدر على أن يجعل المختارين على اختيار ما اختاروا، وعلى اختياره عندما علم أنهم يختارونه عنده؟

الوجه الثاني:

أو يقول: أما كان يقدر أن يعطى خلاف ما علم؟

(1) في الأصل مسح كلمة آخرها ج ظاهرة ولعل لصواب فيما قدرناه

(2) في الأصل كلام ممسوح

(3) في الأصل كلام ممسوح.

(4) في الأصل كلام ممسوح.

(5) في الأصل كلام ممسوح.

(6) كلام ممسوح في الأصل.

وكلا الوجهين محال؛ لا معنى (له من)<sup>(1)</sup> قيل أن المختار لو حُوت على  
الاحتيار والحيء إليه كان مضطراً مختاراً، ولأن العالم جل ذكره ليس يعلم بعلم،  
ويوصف بالقدر، بل العلم لا يقع بما يشاء العالم ويختاره ويقدر عليه، وإنما يقع  
بالأشياء على حقائقها. ولو كان علمه فعله أيضاً ما جار أن يعلم منهم خلاف ما علم  
إلا بأن يعلم مع ذلك أنه يحملهم على خلاف ما يكون منهم؛ ليكون العلم صحيحاً  
واقعاً بالشئ على ما هو به. وقد بينا أن حملهم على خلاف ذلك لا يجوز.

مسألة:

قال الملحدون: فهلا ابتدأ الخلق كلهم في الجنة، وخلّدهم فيها؛ إذ كان إنما  
أراد نفعهم، ولم يكن به إلى شيء مما نحن فيه حاجة؟

قيل لهم: وفي هذا أيضاً جوابان على حسب ما يذهب إليه الموحّدون:

أحدهما:

أنه حين خلقهم في دار الدنيا، وبلغهم، وكلفهم لم يسيء إليهم، ولم يضرّ بهم،  
بل أحسن إليهم، ونفعهم، فليس لقول قائل: هلا فعل بهم غير ذلك معنى؛ لأن هذا إنما  
يقال لمن أساء ولخطأ، وصر ولم ينفع.

وأيضاً؛ فإنه حين خلقهم في هذه الدار عرضهم لأعلى النعمتين وأرفع  
الدرجتين؛ والجواز لا يقتصر بعباده فيما يفعله بهم على الدون من المنازل، وإن  
كان غير ذلك جائزاً.

والجواب الآخر:

الابتداء في الجنة لو كان جائزاً لفعله الله بالخلق جميعاً، ولكنه غير جائز في  
(الابتداء)<sup>(2)</sup>، من قيل أن فيهم من علم أنه إذا امتحن أطاع واستحق منزلة الثواب،

(1) إضافة غير موجودة في الأصل يقتضيها سياق الكلام.

(2) ممسوخة في الأصل، ولعل تقديرنا لها هو صواب.

(وأفضل)<sup>(1)</sup> المنازل وأعلاماء فلو خلقه في الجنة واقتصر به على منزلة الفضل (دون منزلة العلو، وهي)<sup>(2)</sup> غير منزلة الثواب التي بينهما وبين منزلة الفضل من التفاوت ما بينهما)<sup>(3)</sup>، اللهم إلا أن تقولوا هلاً ابتدأهم في الجنة، وأوصلهم (وهو)<sup>(4)</sup> غير جائز في حكمة الحكيم؛ لأن من أعطى منزلة [64] العاملين<sup>(5)</sup> من لم يعمل (وسوى بينهم في)<sup>(6)</sup> مقدار العطية، وود به على غير سبيل الامتحان. والآخر إلى معنى يستصلح له المعصية وغيره لم يكن حكيماً ولا واضع الأشياء مواضعها.

جواب آخر:

وهو أنه لو خلقهم في الجنة لم يخل؛ من أن يكلفهم فيها معرفته وشكره، أو لا يكلفهم. فإن لم يكلفهم ذلك فقد أباحهم جهله وكفر نعمته. والمبيح لذلك غير حكيم. وإن كلفهم فلا بد من ترغيب وترهيب ورجز، وعد ووعد، هذه حال الممتحنين في دار الدنيا.

فإن قالوا: أليس من قولكم أن الأطفال وحور العين يُخلقون في الجنة، وهن فيها (غير متزوجين)<sup>(7)</sup> ولا موعدين غير ما هم فيه، ولأمأمورين ولا مزجورين؟

قيل: لهم بل هم وكل من في الجنة مرغوبون في الشكر والمعرفة والدوام على أحسن الهداية ضرباً من الترغيب. والأطفال والحور العين شاهدوا ما حل بأعداء الله من النعمة والعقوبة على معصيتهم، وما وصل أولياء الله من النعيم المقيم

<sup>(1)</sup> ممسوحة في الأصل، ولعل نقديراً لها لهُو صواب.

<sup>(2)</sup> ممسوحة في الأصل، ولعل نقديراً لها لهُو صواب.

<sup>(3)</sup> ممسوحة في الأصل، ولعل نقديراً لها لهُو صواب.

<sup>(4)</sup> ممسوحة في الأصل، ولعل نقديراً هو الصواب.

<sup>(5)</sup> وردت العالمين ومقتضى السياق ما ثبتناه.

<sup>(6)</sup> وردت كلمات ممسوحة في الأصل يدايتها: وسوء، ولعل الصواب فيما قدرناه.

<sup>(7)</sup> وردت متزوجين والمعنى يقتضي ما ثبتناه.



دالعة التي كانت منهم، فذلك يقوم لهم في الترغيب في الطاعة والتحسين لها،  
والترهيد في المعصية والتفنيح لها مقام الوعد والوعيد، ويخرجهم من حد الإهمال.  
ولو ابتدأهم في التعميم ثم لم يوعدوا ولم يشاهدوا ما ذكرنا كانوا مهملين؛ والله يتعالى  
عن الإهمال لعباده.

فبن قالوا: فما أفكرتم أن يضطرهم إلى معرفته وشكر نعمته؟

قلنا: ليس يكون الاضطرار إلا على سبيل الإلجاء لم يحضرهم من الأحوال  
التي نص أعناقهم لها خاصعين، أو يتولى خلق المعرفة والشكر فيهم. فلو أحصرهم  
تلك لأبت لما كانوا في عيب، بن كانوا في أشد من أحوال الممتحنين، أو يخلق فيهم  
المعرفة، وذلك لا يجوز لأن الغائب لا يعرف بضرورة إلا أن يحضر كما أن  
الحاصر لا يعرف من طريق الاستدلال إلا بأن يعيب، ولما قد قمنا في صدر هذا  
الجزء وفي تصحيح النظر. ولو جاز أيضا أن نجعلهم يعرفون الغائب في غير  
استدلال لجاز أن يقرهم على ذلك؛ وهذا محال لا شك فيه.

ولا يجوز أيضا أن يخلق الشكر فيهم؛ لأنه لو خلق ذلك لم يكونوا هم  
لشاكرين، بل هو الشاكر لنفسه؛ لأن الشاكر هو من فعل الشكر، لا من فعل فيه،  
(كما)<sup>(1)</sup> أن الظالم من فعل الظلم، والجاحد من فعل الجحود.

مسألة:

قال الملاحدون: بينا وبيكم الشاهد، وهو ما تدعون خصومكم إليه .<sup>(2)</sup>  
عليهم، فهل يجوز لحكيم أن يقصد إلى عبد من عبيده فيكلفه أن يجيبه...<sup>(3)</sup> لربح  
كثير ونفع عظيم ولا يعلم أنه لا يصل إلى ذلك بل يقتلع...<sup>(4)</sup> [65] لحياته حال

(1) ممسوحة في الأصل ولعل الصواب ما قدرناه.

(2) مسح في الأصل.

(3) مسح في الأصل لربح سطر .

(4) مسح في الأصل لربح سطر تقريبا.

غيره عليه واقتطعه بياه عنه والذي...<sup>(١)</sup> حكيم إذا كان له حصاة العبيد، والسيد إذا كان في سلطانه خلق من رعيته...<sup>(٢)</sup> متى أحسن إلى واحد منهم، وكلفه الأدب والصلاح ليكون فاضلاً عليمًا حكيمًا؛ وغرضه بذلك العاقبة والخير الكثير، والنعمة العظيمة، ومكّنه من الوصول إلى ما عرضه له ويمسره عليه، وأزاح عنه، (وحدّره)<sup>(٣)</sup> وأمره بالجماعة عبيد يصلحون ويصلون إلى المنزل الشريف والدرجات الرفيعة...<sup>(٤)</sup> فيهم ينظم ويتسق، غير أن هذا العبد وحده يجني على نفسه بسوء اختياره به لأنونا من قبل غيره فيُعْطَب بجانيته ولو شاء لم يفعل. وأنه متى لم يكلفه ذلك لم تصل الجماعة من العبيد والرعية إلى شيء من الخير، بل لم يكن لهم بقاء. فالواجب في الشاهد والغائب عند كل فاعل أن يكلفه الخير، ويعرضه له، وأن لا يترك الإحسان إلى كافة عبيده ورعيته بجناية جاني على نفسه، لم يحمل عليها، ولا دعي إليها، ولا متّله؛ بل سبي وحدّر وأدرّ وسهل له النسيب إلى تركها ومن خالف في هذا لم يكن فيه حيلة.

فإن قالوا: فإن منكم من يزعم أن الله لو علم أن الخلق كلهم يكفرون، ولا يؤمن أحد، ولا ينتفع، ولا يصل إلى خير لكان الصواب، والحكمة والأصلح أن يُلْعَمهم ويكُلّفهم.

قيل لهم: هذا خلاف فيما بيننا لسئم منه في شيء، وإنما يجب أن نرى وجه الحكمة والمصلحة فيما قد فعله الله. وقد أعلمناكم أن من يصير إلى الجنة أكثر ممن يُعْطَب بالأصعاف التي لا يحصيه إلا الله! فلم يكن الله ليدع الإحسان إلى الخلق أجمعين بجناية عدد منهم قليل، وإهلاكهم أنفسهم بسوء اختيارهم وقد مكّنه وحدّرهم

(١) مسح في الأصل لأكثر من ربع سطر.

(٢) مسح في الأصل ثلاث كلمات.

(٣) فيها بعض مسح والمسياق يقتضي ما ذكرناه

(٤) فيها مسح بعضها وغير مقروءة.

وأفذرهم وأزاح عنهم. فإذا صاروا إلى ذكر مقالات أصحابنا في الباب الذي  
اعترضوا فيه ذكرنا ما لكل فريق وما عليه إن شاء الله تعالى.

وكذلك لو قالوا: إن منكم من يقول: إن الله لو علم أن المحنة كانت نصيح،  
والتكدير كان يتفق بأن لا يخلق الذين كفروا، لكان له مع ذلك أن يخلقهم وكان ذلك  
صواباً وحكمة، بل كان أصلح.

قلنا: وهذا أيضاً جائز فيما بيننا، ومتى أقررتم بالحكمة (في)<sup>(1)</sup> خلق من يكفر  
إذا كانت الحال على ما قلنا بطل الإلحاد، وكان الكلام في هذا الاختلاف (إلى)<sup>(2)</sup>  
حره سصير إليه إن شاء الله  
مسألة:

قال تلمحنون: أرأيتم لو جعل الخالق (الأمر)<sup>(3)</sup> إلى عبده الذين علم أنهم  
يكفرون (ويجرون)<sup>(4)</sup> لحدود في النار، وإن كان إنما يصيرون إليهم بسوء  
اختيارهم لا أن حاملاً (حملهم على هذا)<sup>(5)</sup>.

ويقال لهم: فإن بلغنكم وكننكم ومكننكم مما أمرنكم به و...<sup>(6)</sup> [66] بلغنكم  
ابتنكم جواب دائم لا يبدي، ولا يعد، ولا يخطر منعه. في العمل على...<sup>(7)</sup> أدخلنكم  
النار وخلقنكم فيها، وقد علمت أنكم تعصونني وتدعون ما تقدرون عليه...<sup>(8)</sup> من  
الانتمار لأمرني، وما هو يسير عليكم من طاعتي، فتدخلون بفعلكم وجدينكم على

(1) وردت في الأصل ممسوحة والمعنى يقتضي ما أثبتناه.

(2) وردت في الأصل ممسوحة والمعنى يقتضي ما أثبتناه.

(3) وردت في الأصل إلا والمعنى يقتضي ما قدرناه.

(4) وردت في الأصل ممسوحة والمعنى يقتضي ما أثبتناه.

(5) وردت في الأصل ممسوحة والسيناق يقتضي ما قدرناه.

(6) وردت في الأصل ممسوحة.

(7) وردت في الأصل ممسوحة.

(8) غير مقروءة لمسح أصنافها. ولعلها ما قدرناه.

أنفسكم بالنار، وأن أنا أحذر منكم ولم أنفكم ولم أكلفكم خرجتم كفاً لا عليكم، ولا لكم، فاختاروا لأنفسهم ما كان يجوز إذا أصنوا الاختيار لأنفسهم أن يختار التبليغ دون...<sup>(1)</sup>.

جواب:

قال الموحدون: إن الصواب ليس هو ما تميل إليه النفس ويخف عليها...<sup>(2)</sup> ولا هو الهوى والدعة والراحة في العاجل.

والجواب عما سألتكم عنه عن الأخذ فيما ذكرتم إذا جعل إلى العبد مالت نفسه إلى السلامة والراحة (وعدم)<sup>(3)</sup> المحاطرة، وكذلك المحبة، وكان ذلك أخف عليه، وألذ عنده وليس ذلك مما يجب من أجله أن يكون ما مالت إليه نفسه هو الصواب ولصلاح دون غيره

كما أن عبداً لو عصا سيده وأمر على معصيته، وعمل أعمالاً، ولهج بأشياء تؤديه إلى عاقبة مدمومة لكان العقاب على معصيته خير الأشياء له وأصلحها وأصوبها في التدبير عند جميع أهل العقول. ولو جعل الإحسان إليه لمالت نفسه إلى الإغفاء من العقاب والسلامة منه، ولحصل على الراحة.

فلو قال قائل: إن ترك معاقبته من أجل أن نفسه تميل إلى الدعة خير له كان مخطئاً جاهلاً.

ثم إن العبد الذي سألتكم عنه متى أحسن الاختيار لنفسه، وعمل على ما يوجبه العقل وصواب الرأي، وكان قد علم أن في تبليغه ثم في تكليفه - وإن كان هو وحده - يكفر بمسوء تدبيره وجنابته على نفسه، وصلاح عالم من الخلق، ووصولهم

---

<sup>(1)</sup> مسبوحة في الأصل.

<sup>(2)</sup> مسبوحة في الأصل.

<sup>(3)</sup> إضافة بقصدها المعنى.

إلى الثواب الدائم والنعيم المقيم متى اخترتهم<sup>(1)</sup> لم يصلوا إلى ذلك وكانوا منقطعين عنه، ولم تتم المصلحة ولم ينتظم التدبير قط، وشهد أن الصواب تليقه وامتصاصه بدون اختياره إذلالاً بإساءة إليه، ولا ظلماً له ولا ضرراً عليه. كما أن العبد المستحق للعقاب الذي فيه إصلاحه واستصلاح خلق سواه من العبيد، ورجح لهم عن المعصية متى عمل على غفلة، وهما يوجبانه<sup>(2)</sup> (قد)<sup>(3)</sup> علم بأن الصواب عقوبته، وأن ذلك هو الأصلح له ولغيره إن ينقل عليه...<sup>(3)</sup>.

فإن قالوا: غدوا الأمر كما ذكرتم في علمه بأن التبليغ هو الأصوب له...<sup>(4)</sup> كان خيراً له في نفسه.

قيل لهم: إن قولكم أي الأمرين كان خيراً لهم...<sup>(5)</sup>، فإن كنتم تريدون أيهما كان أخف عليه وأروح عليه...<sup>(6)</sup> [67] الامتنان والاحترام. وإن أردتم أيهما كان...<sup>(7)</sup> بتبليغي، ثم ليس بين هذين منزلة فإن ادعيتكم ذلك فأومئوا إليه.

قال الملحدون: إنا سألناكم فقلنا: رأيتم إذا كان الأمر على ما وصفتم، وجعل الاختيار إلى العبد ما كان يختار لنفسه...<sup>(8)</sup> بأنه لو جعل الاختيار إليه لعلم أن للصواب كيت وكيت وعلمه...<sup>(9)</sup> الصواب غير اختياره.

(1) غير معروءة .

(2) غير معروءة في الأصل وربما الصواب فيما قدرناه.

(3) كلمة ممسوح في الأصل .

(4) ممسوح في الأصل .

(5) ممسوح في الأصل .

(6) ممسوح في الأصل .

(7) غير مفروء وكلماته ممسوحة في الأصل .

(8) ممسوح في الأصل .

(9) ممسوح في الأصل .

قال الموحدون: وقولكم: كان يختار...<sup>(1)</sup> وجهين:

إن أردتم ماذا كانت تميل إليه نفسه، ويخف على طباعه والراحة من المخاطرة ومن ثقل المحنة.

وإن أردتم ماذا يكون الصواب عنده في أمر نفسه الامتحان والتبليغ وليس بين الوجهين واسطة.

فإن قالوا: ليس هكذا ولكن أي شيء، كان يلتزم؟ وفي أي الأمرين كان يرغب؟ وبأيهما كان يدعو؟

قلنا: إذا كان الصواب عنده ما ذكرنا فليس له بأن يرغب في غيره، لأن الرغبة في غيره خطأ، ومن رغب في الخطأ فمخطيء جاهل. وليس عليه أن يلتزم التبليغ، ولا أن يدعو به كما أن المرض قد يكون لنا أصلح في بعض الأوقات، وليس علينا أن ندعو به، فنقول: اللهم أمرضنا إن كان المرض خيراً لنا، ولكننا نقول في الجملة: افعل بنا أصلح الأشياء لنا.

ثم قال لهم الموحدون: إنكم قرنتم بين الامتحان وبين العطب لترفعوا الاختيار عليهما. وهذه مغالطة تضركم دون خصومكم.

والجواب: المجمل أن نقول لكم: لو جعل الاختيار إليه لاختار أن يمتحن ولا يعصي ليصير إلى النعيم ويحصل الثواب.

فإن قالوا: إنه قد يعلم أنه يعصي. قيل لهم ليس علمه ذلك من الاختيار في شيء هو، إنما امتحن لأن لا يعصي وخير بين محنة هذه سبيلها وبين الاخترام، وقد يتصور في نفسه أنه إن امتحن ولم يعص كيف يكون حاله وهو قادر على أن يطيع ويؤمن ولا يكفر. فالذي نختاره إذا أحسن الاختيار أن يمتحن ولا يعصي. وهذا واضح الخطأ قاطع للشغب، ولكننا ابتدأنا الجواب الأول للشرح والتأكيد.

<sup>(1)</sup> مسروح في الأصل.

### مسألة:

قال الملحدون: فلم أغنى واحداً وفقر آخر، وأصبح جماعة (وأمراض)<sup>(1)</sup> آخرين؟ وهلاً سوى بينهم في الخلق وفي الصحة والمال وهو لم يتقن منهم (منا يستحقون)<sup>(2)</sup> به التقدير؟

### الجواب:

(قيل)<sup>(3)</sup> لهم قد أعلمناكم أنه إما خلق الخلق لينفعهم ويبلغهم أفضل (المنازل)<sup>(4)</sup> التي هي الثواب، ولم يكن يجوز في حكمه أن يعطي الثواب...<sup>(5)</sup> للعمل الذي يستحقون به الثواب من مهلة ومن ذا...<sup>(6)</sup> [68].

---

(1) الكلمة فيها نقص بسبب مسح في الأصل والمعنى يقتضي ما أثبتناه.

(2) للكلمة فيها نقص بسبب مسح في الأصل والمعنى يقتضي ما أثبتناه.

(3) ممسوحة في الأصل والمعنى يقتضي ما أثبتناه.

(4) كلمات ممسوحة في الأصل والمعنى يقتضي ما قدرناه.

(5) كلمات ممسوحة في الأصل.

(6) كلمات ممسوحة في الأصل.

## في هذا الصفح آخر الكتاب<sup>(1)</sup>

ليس يكون على ما يتوهمه الحشر الطغلم من الجمع بين المتضادات، أو فعل ما يستحيل بالبدية والعقول، ولكنها تكون أجاساً منها اختراع الأجسام، وقلب العصا حية وإحياء الموتى، فهذا وإن كان مما لا يقدر عليه مخلوق بوجه من الوجوه، ولا معنى من المعاني؛ فإن الله قد اخترع الطبائع، وأقام الدليل على ذلك. فلو كان اختراع الأجسام وقلبها محالاً كان اختراع الطبائع والجواهر كذلك.

ومنها: قطع المسافة البعيدة في الوقت القصير؛ هذا قد يتصور للملائكة. ولما كان من الأجسام في نهاية الغفة متوالياً كذلك...<sup>(2)</sup> جملة ما كان من الأجسام هذا سبيله.

ومنها: ما يكون في حال دون حال، إلا أن الآية عنه تكون خروجه من العدم، وذلك كالدعاء النبي ﷺ نفعات؛ يعني دعا فترزّل الأرض، فكلما دعا زلزلت، وكإبراء المريض بغير علاج حتى يخرج من مرضه دفعة.

ومنها: الإخبار بالغيوب من غير دليل؛ وذلك جائز بأن مولى المانع الذي يعلم لا<sup>(3)</sup> ولا يتعلم يعرفه إياها.

ومنها إقرار الغاية مما يقع التفاضل بين العباد، فيفعل الخالق من ذلك ما لا يقدر عليه العباد لأنهم يعجزون، ولقدرتهم غاية ولا بد من ذلك، وهو الذي لا يعجزه شيء. وليس في جميع هذا شيء؛ يستحيل بدليل ولا في بديهته.

والحمد لله رب العالمين

آخر عيون المسائل والجوابات لأبي القاسم البليخي

(1) هذه الصفحة وردت في آخر المخطوط بخط مختلف

(2) كلمات ممسوحة في الأصل.

(3) كلمات ممسوحة في الأصل.



وصلى الله على سيد المرسلين محمد وآله الطاهرين وسلم تسليماً.  
وكتب يوسف بن أبي الهول هذا الكتاب لاسحاق بن نهيان، فرغ منه يوم  
الاثنين لتسع مضت من شهر ربيع الاول سنة ثمان وأربعمائة وصلى الله على  
سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليماً.  
اللهم اغفر لنا وللمسلمين.

انتهى تحقيق المخطوط بحمد الله تبارك وتعالى